الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية – شعبة علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع السياسي والديني بعنوان:

الأوضاع الاقتصادية وأثرها على الروابط الأسرية في الجزائر

-دراسة ميدانية بندرومة-

إعداد: حامدي لحسن **إشراف:أ.د مزوار بلخضر**

أعضـــاء لجنـــة المناقشة

أ.د. طواهري ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيســـا
أ.د. مزوار بلخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. مرحـــوم فريـد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د. قدوسي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
أ.د. لبعير بلعباس	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
أ.د. زيان محمـد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الشلف	عضوا

السنة الجامعية:2021-2022

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح الوالدة الكريمة وإلى الأب الغالي وكل الإخوة والأخوات، إلى أبنائي: إسراء، حفيظة، محمد نذير، عبد المنعم فادي وإلى كل العائلة الكريمة والأصدقاء.

تشكرات

أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة علم الاجتماع الذين ساهموا في تكويننا، توجيهنا وتشجيعنا على البحث والنقد، وفي مقدمتهم الأستاذ مزوار بلخضر الذي أشرف على إنجازي لهذا العمل.

فهرس موجز

مقـــدمة.....

الجزء الأول: البناء المنهجي للدراسة.....

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمنهجية للدراسة.....

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية والخلفية السياسية للأزمة في الجزائر.....

الفصل الثالث: التغير الاجتماعي والرابط الأسري في المجتمع الجزائري.....

الجزء الثاني: التحقق الميداني.....

الإجراءات المنهجية للدراسة .....

تحليل الجداول ومناقشة الفرضيات.....

النتائج العامة للدراسة .....

خـــــاتمـــــــة .....

الـــــمراجـــــع.....

المـــــــلاحـــــق.....

.

مـقـدمـــة

عامـــــة

مقدمـة:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت في مضمونها ظاهرة التغير الاجتماعي ، بل و قد أصبح مقياس يدرس لطلبة العلوم الاجتماعية باعتبار أن التحولات التي ترافق هذه الظاهرة لا يمكن حصرها ضمن مقاربة واحدة و لا ضمن تخصص محدد، و ذلك راجع في مجمل الأحوال إلى تعقد الذات الإنسانية و تركيبة الثقافة التي تميز كل فرد عن الآخر و كل مجموعة بشرية عن الأخرى و كل مجتمع عن باقي المجتمعات ،و لذلك لم يجرأ أي عالم أو باحث أن يدعي التحليل المطلق لهذه الظاهرة ، فكل الدراسات سواء الميكروسوسيولوجية أو الماكروسوسيولوجية، ورغم التحليلات والنتائج المتوصل إليها والتي تبدو مقنعة وعقلانية، إلا أنها سرعان ما تواجه نقدا يهز من قوة طرحها، أو ربما يضحدها، وهكذا هو الحال كلما تعلق بتشريح التحولات الاجتماعية .

إذا حاولنا في إطلالة تاريخية الوقوف على أهم المراحل التي عرفت اهتماما واسعا بموضوع التغير الاجتماعي فإنه لا يمكن لنا أن نتجاوز المقاربات الفلسفية التي أسست لدراسة التحولات الاجتماعية بدءا من سقراط وأفلاطون وأرسطو، هذا الأخير الذي رأى أن التغير الاجتماعي ظاهرة تشمل كل شيء موجود وفي جميع الأوقات. وهيرا ليطس الذي قال: ''النهر مختلف كل مرة، لأنه يتلقى مياه جديدة باستمرار ولا يمكن الدخول إليه مرتين، ولكن هذا لا يستتبع أبدا أن النهر الذي نزلنا فيه للمرة الثانية ليس النهر الذي كنا فيه في المرة الأولى بشكل مطلق، فمجراه وضفافه هي نفسها، وبكلام آخر، فإن شيئا ما يبقى تقريبا ما كان عليه وليس آخرا مادام موجودا، وبفضل ذلك يمكن تعريفه"[1].

فلا شيء إذا حسب رأيه يبقى على حالته الأولى أو التي كان عليها، ومن ثم فإن الهوية والثبات ينتفيان، ويصبح التباين وسرعة الزوال والتغيّر أصل الوجود وحالته الدائمة.

وتأتي دراسات المفكرين الاجتماعيين والفلاسفة المسلمين كذلك في نفس السياق لتأكد على حتمية التغير وأسبابه وخاصة على المستوى الفكري، إذ يتحدث الفارابي عن الفئة التي من شأنها أن تحدث تغيرا اجتماعيا يهبط بالمجتمع من المستوى العالي الذي يفترض أن يكون عليه في المدينة الفاضلة

[1]-كيسيريس، ثيوكاريس، هيراقليطس جذور المادية الديالكتيكية، ترجمة حاتم سلمان، دار الفارابي، بيروت، 1978 ص 154

إلى درجات من السلوك المتدني، وفي نفس الاتجاه ذهب الغزالي وابن رشد وغيرهم من المفكرين المسلمين كل وفق منهجه ورؤيته لمجتمعه في مرحلة معينة.

و قبل الخوض في هذا الحديث لا بد من الإشارة إلى موضوعنا المتعلق بالتحديد بالتغير الاجتماعي والاقتصادي وعلاقته بالأسرة والروابط الأسرية، و انعكاسات التحولات التي طرأت على مستوى بنيات وأنساق المجتمع بهذه الوحدة الأساسية في تكوين المجتمعات، ومن هذه الزاوية تأتي إسهامات عبد الرحمن ابن خلدون وهو من أرسى قواعد علم الاجتماع ضمن ما سماه علم العمران البشري، الذي كتب عن نشوء الدولة وزوالها عبر أجيال ثلاث، وتعتبر العصبية كرابطة قرابيه هي محرك التاريخ وأساس قيام السلطة السياسية، إذ تشتد بشدة الرابط الأسري و تضعف بتلاشي هذه الرابطة ويقول عنها أنها هي "التي تتحدد بالاجتماع على أساس العلاقات الدموية، و هو الشرط الأساسي لقيام الجماعة، فإذا ما توافرت القرابة بين أفراد الجماعة تؤسس العصبية وهي الصفة الثانية و الضرورية الضامنة لوحدة القبيلة"[1]،

. فمعيار التغير الاجتماعي في نظر ابن خلدون هو الدولة التي تنشأ وتنهار بشدة العصبية، وأساسها الروابط الاسرية.

هكذا تعددت الأفكار بتعدد المفكرين الاجتماعين وتعدد مشاربهم، غربيين كانوا أو مسلمين إلى أن ظهر علم الاجتماع، لنجد أن معظم علماء هذا المجال قد تناولوا موضوع التغير الاجتماعي بغرض التفسير العلمي العقلاني للظاهرة الشيء الذي أثمر عن إنتاج جملة من النظريات تحاكي الواقع، و تعطي إجابات عن عديد التساؤلات الإبيستيمية، وفي مقدمتهم مؤسس علم الاجتماع أوجست كونت August Comte الذي درس تطور المجتمعات في مراحل ثلاث، أو كما عرفت بقانون الحالات الثلاث، حيث رأى أنه ما من تطور قد حدث إلا وأنه قد مر من خلال هذه المراحل، وهي المرحلة اللاهوتية التي تعتمد في كليتها على الأفكار الدينية و تعطي تفسيرات لكل ما يحدث من تغير سواء كان مناخيا، اجتماعيا أو بيولوجيا من خلال تأويلات غيبية، أي أن كل تغير يحدث فهو إرادة الآلهة و الأرواح أو غضبها ، ثم تليها المرحلة الميتافيزيقية التي جاءت في فترة زمنية لاحقة تفسر الظواهر

[1] – المنجى عامر، توظيف مفهوم العصبية في دراسة المجتمع العربي المعاصر: نماذج تطبيقية ذات صلة بالتنمية، تونس، برفكت برنت، 2004، ص53

والتغيرات بما وراء الطبيعة، وهي مرحلة انتقالية يميزها التخلي عن التفسيرات اللاهوتية و إعطاء مساحة للعقل البشري لتفسير الظواهر ثم تنتهي هذه السيرورة إلى المرحلة الوضعية التي تعطي السلطة للعلماء وتمجد العقل وتعطيه الأولوية في التفسير والتأويل و فهم الظواهر الاجتماعية من خلال الملاحظة و التجربة. يؤكد أوجست كونت على أن التغير الاجتماعي وما ينتج عنه من ظواهر ينبغي أن يدرس في حالتين اثنتين وهما الثبات والتغير أو ما أطلق عليهما في مؤلفاته الإستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية حتى يتسنى للباحث تقديم تفسير علمي للظاهرة الاجتماعية، وتندرج كتاباته حول الأسرة ضمن الإستاتيكا الاجتماعية ويقول في ذلك أن المجتمع الإنساني يتألف من الأسر لا من الأفراد، فإنجاب الأفراد في الأسرة هو الذي يضمن بقاء المجتمع واستمراره.

لا يشذ هربرت سبنسر عن رأي العلماء الذين سبقوه إلى دراسة المجتمع الذي مآله التغير الحتمي فلا يمكن لأي مجتمع أن يتحاشاه أو يبتعد عن مجراه، واعتبر أن المجتمع ينتقل من التكامل إلى تزايد التباين الوظيفي داخل المجتمعات وذهب إلى القول بأن التغير الاجتماعي هو المسؤول الحقيقي عن زيادة حجم وكثافة المجتمعات، وهو من المظاهر التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض خاصة من حيث وظائفها[1].

فالمجتمع في نظر هربرت سبنسر محكوم عليه بالتغير والتطور من البسيط إلى المركب، ومن التجانس إلى اللاتجانس أو الاختلاف والتمايز، كما ينتقل من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي الذي يقضي بالتخلص من كل عضو لا ينفع متأثرا في ذلك بالداروينية الجديدة وانطلاقا من تأثر سبنسر بمفهوم الصراع من أجل البقاء و"البقاء للأصلح" "الداروينى" قد رأى أن الطبيعة خلال عملية التطور إنما تميل إلى التخلص من الطالح واستحضان "الأصلح[2].أما فيما يتعلق بالأسرة، فإن هذه الأخيرة مشمولة بالتطور الحتمي الذي يؤدي بها إلى مستوى عال من التعقيد من ناحية البنية و الوظيفة.

وبالعودة إلى إسهامات المدرسة الفرنسية من خلال أب علم الاجتماع إيميل دوركايمEmile Durkheim الذي قال أن التغير الاجتماعي هو نتيجة انتقال المجتمعات من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي

1- أحمد زايد، اعتماد عالم، التغير الاجتماعي. الطبعة2، القاهرة. مصر2006، مكتبة الأنجلو المصرية.

2- محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاقتصاد الماركسي، الطبعة01، بيروت 1991، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

بما يقبله المجتمع في كل مرحلة من المراحل نتيجة لتنشئة اجتماعية تكرسها المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة الكنيسة، .....)، فسلوك الفرد يعود إلى الأحداث المرتبطة بتفاصيل الحياة اليومية، و بالماضي الذي عاشه الفرد داخل بيئة معينة و ضمن قواعد معينة يمليها المجتمع و يحدد من خلالها المعاير التي تلزم الفرد و تحافظ عليه داخل الجماعة فسلوك الأفراد ناتج عن تغير الأحداث والمؤثرات التي يعايشها الفرد فإذا درسنا السلوك فنحن بهذا ندرس الوجه الحاضر منه، ولكننا لا ندرك بذلك كيف كان هذا الفرد قبل تعرضه للمؤثرات والأحداث المتبدلة والمتغيرة في الماضي، أي أن التغير يمكن قياسه من خلال مقارنة السلوك الإنساني بين الماضي والحاضر[1]، و ينطبق الأمر على ذلك إذا ما تعلق بالأسرة التي يعتبرها مؤسسة اجتماعية وظيفتها التنشئة ، و تخضع لمعايير وقيم المجتمع، و أن الأفراد الذين ينتمون إليها يخضعون للضمير الجمعي. ولا يختلف الأمر كذلك عند ماكس فيبر Max Weberولا عند كارل ماركس Karl Marx اللذان يعتبران أن التغير الاجتماعي حتمية تتداخل فيها عوامل عدة، تؤثر على الروابط الاجتماعية والأسرية وسلوكيات الافراد.

تتفق كل هذه الآراء والإنتاجات الفكرية والعلمية على أن التغير الاجتماعي حتمية لا يمكن نفيها أو تجاوزها لما تحمل من تحولات وظواهر تترتب عنها، إلا أن العوامل في ذلك تختلف نظر كل مفكر أو باحث وهو أمر بديهي يتعلق بتباين المشارب والمذاهب فمنهم من يرجع ذلك للعامل السياسي ومنهم من يعزي ذلك للعامل الاقتصادي وآخر للعامل الثقافي وهذا ما يؤكد نسبية العلم الذي يبقى المجال مفتوحا لكل ذي عقل حتى يضيف قطرته في هذا البحر اللامتناهي.

تلك هي بعض الرؤى والأفكار والنظريات التي تناولت التغير الاجتماعي في أجزائه وكلياته، ومعظمها تناول موضوع الأسرة من مقاربات مختلفة تلتقي عند مسألة التغير والتحول

3- معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، الطبعة01، عمان الأردن، 2004، دار الشروق للنشر والتوزيع.

الفصل الأول

المقـــــــاربة النظـــــــرية

والمنهجية للدراســـــــة

1-أسباب اختيار الموضوع:

كل باحث يريد الوصول إلى معرفة إلا وقد حركه القلق المعرفي، قد تكون له أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، ولنفس الأسباب كان اختيارنا لهذا الموضوع

1-1 الأسباب الذاتية:

التجربة الشخصية وما انجر عنها من ممارسات، كانت بمثابة الدافع الذي لا يمكن أن يقاوم للبحث في هذا الموضوع، والوقوف على مدى انتشار هذه الظاهرة في الأوساط المحافظة، التي لا ينتظر منها أن تتعرض لهذه الحالات.

1-2 الأسباب الموضوعية:

لم يسبق وأن قرأت كتابا أو مقالا يتحدث عن التفكك الأسري داخل أسر التيار الإسلاموي، لا سيما حركة مجتمع السلم باعتبارها نسقا مغلقا، فحين نظرت إلى الاستطلاعات الشاملة التي كنت بصدد جمعها استوقفتني نتائجها، فوجدتها موضوعا يمكن أن يخفي خلفه أبعادا تستدعي البحث والتفسير، وما حفزني لخوض هذا الموضوع أنه يعيدني إلى وسطي ودائرة اختصاصي بالدرجة الأولى وهو علم الاجتماع السياسي والديني، ثم انني على صداقة مع الكثير من أفراد الحركة مما يسهل لي الاتصال لجمع المعلومات والبيانات.

2-صعوبات الدراسة:

-إخفاء جانب من المعلومات بالنظر لعرفتهم لي عن قرب وعن تخصصي في علم الاجتماع الديني الذي يرون فيه العلم المقلق الذي يهدد الثوابت.

قلة المراجع التي تعالج الحياة الاجتماعية لهذا التنظيم، فمعظم الدراسات عالجت الجانب السياسي الحزبي ولم تتطرق إلى مواضيع تتعلق بالعلاقات الداخلية والتفاعلات الوجدانية بين بين أفراد الحركة

انخفاض نشاطات الحركة في الفترة التي وزعت فيها الاستمارات قلل من لقاءاتهم ما جعلني أنتظر لوقت أطول لاسترجاعها.

3-أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على ظاهرة التفكك الاسري داخل التيار الاسلاموي ومدى انتشارها وأهم الأسباب التي أدت إليها

- دراسة ظاهرة التفكك الأسري داخل هذه الجماعة، مع ربطها بأحد العوامل المجمع عليها من طرف الباحثين وهو العامل الاقتصادي ونحن نعيش أزمة اقتصادية خانقة منذ تهاوي أسعار البترول.

-الوصول إلى تحليل سوسيولوجي لمدى مقاومة هذه الجماعة لتجاذبات النص الديني والتغير الاجتماعي.

-المساهمة في اغناء الحقل المعرفي السوسيولوجي بدراسة عن جانب من حياة وتفاعلات جزء من النسيج المجتمعي الجزائري.

المبحث الأول: أدبيات واشكالية الدراسة:

1-أدبيات الدراسة:

1-1- دراسة مصرية:

في كتابه "الاجتماع العائلي"، يرى مصطفى الخشاب أنه المسلمين قد بالغوا في استخدام الطلاق، لدرجة أن الظاهرة أصبحت تهديدا للمجتمع برمته، رغم أن الإسلام يدعو إلى التماسك الأسري والود بين الزوجين ويسعى للحد من هذه الظاهرة ويضع قيودا مشددة لها.

بينت هذه الدراسة ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع المصري، التي تراوحت ما بين 20% و30 % ويعود ذلك إلى:

1- المرحلة الأولى من الزواج والتي تمتد إلى سنتين تعتبر أخطر المراحل في الحياة الزوجية وهي التي تقع فيها حالات كثيرة من الطلاق، لتنخفض بعد هذه الفترة كلما زادت مدة بقاء الزوجين مع بعضهما، نتيجة تكيف الإثنين مع الأوضاع الجديدة وزيادة المسؤولية بعد الانجاب.

2- كلما زاد عدد الأطفال داخل الأسرة قلت احتمالية الطلاق، فالأطفال صمام أمان للأسرة المصرية من التفكك.

3- تزداد نسبة الطلاق في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية التي تحكمها القيم التقليدية كالدين وروابط القرابة، فخروج المرأة للعمل في المدينة كان سببا هاما في انتشار ظاهرة الطلاق

4- ترتفع نسبة الطلاق بين الممثلين والممثلات، والمشتغلين بالهوايات والفنون الشعبية، وبين البحارة. بينما تقرب من المتوسط بين العمال، وتنخفض بين التجار، والمدرسين، ورجال الدين.

5- تختلف نسبة الطلاق باختلاف المهن والحرف، واختلاف الطبقات الاجتماعية، والملاحظ أن نسبة الطلاق، ويرجع الباحث هذه الظاهرة، إلى عدة أسباب أهمها أسباب داخلية وأخرى خارجية للزوجين.

فتتمثل الأسباب الداخلية والخاصة بالرجل في:

-الكراهية، وفارق السن بينهما، مرض الزوج، وسوء سيرته.

كراهية الزوج للزوجة، العقم، المرض المزمن، الخيانة الزوجية، إهمال المرأة لشؤون البيت، العصيان، تدخل أهلها في حياتها الزوجية.

ويرجع الباحث الأسباب العامة للطلاق في المجتمع المصري إلى:

-العامل الاقتصادي.

-الاستقلال الذاتي للمرأة وتطور مركزها الاجتماعي للمرأة.

- الأساس غير السليم لقيام مؤسسة الزواج.

- المستوى الثقافي والاجتماعي للزوجين وفارق السن.

-ضعف الوازع الديني والأخلاقي، في المناطق الحضرية

-إخلاف الوعد وعدم احترام الشروط المتفق عليها قبل الزواج.

عدم الانسجام بين الزوجين نتيجة عدم وجود فرصة التعرف على بعضهما البعض عن قرب بسبب العادات والتقاليد لاسيما في المناطق الريفية.

تأجيل حلول المشاكل التي تعترض الحياة الزوجية مما يؤدي إلى تفاقمها، وبلوغ مرحلة اللاعودة.

نشرت إحدى الدراسات في صحيفة "الأهرام" الصادرة ب 5 جويلية 1980 أنه بعد مرور عام من تطبيق قانون الأحوال الشخصية الجديد سنة 1979، والذي تناول بعض المواد المتعلقة بالطلاق، وتعدد الزوجات، لوحظ انخفاضا في نسب الطلاق بنسبة 40 % سنويا، كما لوحظ نجاح محاولات الصلح بين الزوجين بنسبة 65 %.

انخفضت كذلك نسب الطلاق الرجعي الذي كان يتم بغياب الزوجة حيث أصبح يتم حضور المعنيين أمام العدالة وذلك بنسبة 95%. غير أن هذا الانخفاض في نسب الطلاق، كان نتيجة أيضا لانخفاض نسب الزواج 20 % سنويا، ويعود إلى تخوف الرجل من الإقدام على الزواج بعد تشدد قانون الأحوال الشخصية. وترجع هذه الدراسة أسباب الانخفاض هذا إلى هذا الجيل أصبح ينظر إلى الزواج من منظار واقعي أكثر من ذي قبل، مما تسبب في تأخر سن الزواج في المجتمع المصري.

وقد اشترط قانون الأحوال الشخصية الجديد علم الزوجة الأولى وموافقتها، كشرط أساسي في لعقد الزواج المدني. كما يتعرض من يجرؤ على عقد القران من أئمة أو موثقين للمتابعة القانونية مما أدى إلى تراجع نسبة تعدد الزوجات

1-2-دراسة فهمي سليم غزوي:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى وقوع الطلاق في شمال الأردن، تكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات القاطنين في محافظة إربد، وزع فيها 170 استبيان، تم استخدام العينة القصدية نظرا لصعوبة الحصول على قوائم بأفراد مجتمع الدراسة. انتهت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

من وجهة نظر المطلقات: الغيرة الشديدة ، الأمور المادية ، تدخل الأهل، العنف ، كثرة النقاش والحوار، البعد عن الدين منع الزوجة من زيارة أهلها ، عدم تفهم الزوجة لاحتياجات الزوج ، الجهل بحقوق الزوجة ، خروج الزوج عدم الاهتمام بشؤون المنزل ، سوء اختيار الزوجة ، الفرق في المستوى الثقافي والاقتصادي، ، اختلاف الوسط الاجتماعي ، عدم الاحترام ، ، العصيان ، ، عمل الزوجة ، اعتماد الزوج على مساعدة أهله ، العقم، جهل المرأة بدورها كأم ، زواج الأقارب ، زواج المصلحة ، وجود طفل معاق، الجفاء العاطفي ، الشك ، ضعف شخصية الزوج، سيطرة الحماة على شخصية الزوج ، شرب الخمر ، تعدد الزوجات الميراث من المرأة ، السكن مع الأهل، تأثر الزوجة بآراء أهلها ، مرض الزوجة ، المرض النفسي للزوج ، عدم اهتمام المرأة بالمظاهر الزوجية الصحيحة .

من وجهة نظر المطلقين: فقد تمثلت في الزواج بالإكراه، علم تمكن الزوج على توفير كافة متطلبات الزوجة عدم الوعي لدى الاثنين، خروج المرأة للعمل واختلاطها مع الأخرين، الخروج عن المألوف (العادات والتقاليد)، تسلط الرجال، عدم الالتزام باللباس الشرعي، الشك، البطالة، عدم توفر السكن الانفرادي، عمل المرأة.

1-3-دراسة مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة

هي أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع للباحث من جامعة بوردو بفرنسا تناول فيها تطور العائلة الجزائرية وانتقالها من طابعها التقليدي الممتد إلى الطابع النووي الحديث نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واختيرت العينة من ثلاث ولايات حضرية كبرى وهي العاصمة، وهران وعنابة، باعتبار انها تجمع أكبر المنشآت الصناعية، وبالتالي فقد عرفت نزوحا ريفيا إليها أكثر من باقي ولايات الوطن ما جعلها ساحة للتفاعلات الاجتماعية.

افترض الباحث أن العائلة الجزائرية عائلة تقليدية ذات سلطة أبوية، يميزها التضامن الآلي والعمل الجماعي.

يوجد حركة تفاعلية داخل هذه الأسرة يفرضها المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

تتباين درجة التحول حسب العملية الاتصالية بين الأفراد ومحيطهم الجديد وما تحمله المدينة من مظاهر الحداثة، وظهور مؤشرات التغير في بنية النظام العائلي وتوجهه نحو الاختلاف.

اعتمد الباحث في إحصاءاته على أرقام الديوان الوطني للإحصاء ONS فيما يتعلق بالإحصاء السكاني لسنوات ما بين 1922 و1977 مستعملا تقنية الملاحظة والمقابلة والاستمارة، وعينة ممثلة قدرها 121 فردا، آخذا بعين الاعتبار متغيرات الأصل الاجتماعي، الأفراد العمال ومهنهم وعدد الأطفال، وخلص إلى النتائج التالية:

-تكون العائلة النووية من خلال السكن الانفرادي للزوجين

- تراجع السلطة الأبوية مع الاحتفاظ بالقيمة الرمزية.

-حرية اختيار الأبناء لزوجاتهم واستشارة البنات في مسألة زواجهم

-تغير دور المرأة وإشراكها في تسيير ميزانية البيت نتيجة خروجها للعمل خارج البيت.

-الاستقلالية الاقتصادية للأبناء

-التحول نحو النظام الاقتصادي الاستهلاكي

وقد مثلت هذه الدراسة مفتاحا للدراسات التي تتعلق بالأسرة الجزائرية لاحقا، باعتبار انها تطرقت لطبيعة النظام الأسري والتحولات التي عرفها المجتمع من خلال التغير الذي عرفته البنيات المكونة له.

1-4-دراسة معمر داود حول " مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري دراسة لبعض الملامح السوسيونفسية والاقتصادية"

هي دراسة للدكتور معمر داود من جامعة باجي مختار بعنابة بالجزائر سنة 2007، قدم فيها الباحث بعض المقاربات المتعلقة بالمجتمع الجزائري في مجالات تتعلق بالطفولة والشباب والانحراف والجريمة والوقاية منها والرعاية الاجتماعية وغيرها من العوامل ومدى انعكاسها على المجتمع الجزائري.

قسم الباحث دراسته إلى قسمين يتضمن كل قسم خمسة فصول، حيث تناول في القسم الأول الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وفي القسم الثاني الجانب النفسي التربوي. حيث تناول في القسم، الأول ما يلي:

- وضعية تسيير المؤسسة العمومية بالجزائر والتي تمت مقاربتها من الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للقطاع العام الصناعي، متناولا البطالة والعامل الصناعي بالجزائر ما بين 1962 و1995 انطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي ووصولا إلى مرحلة الخوصصة.

ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من الحقائق من خلال تناول هذا الجانب من حياة المجتمع الجزائري في شقيه الاجتماعي والاقتصادي حيث بين أن:

- تعرض المجتمع الجزائري لتغيرات متسارعة نتيجة لتغير الأنماط المعيشية.

- تعقد الوضع الاقتصادي واللجوء لعملية الجدولة نتيجة لعجز الدولة عن تسيير القطاع الاقتصادي

1-5- دراسة بن عدة حراث2014-2015

هي عبارة عن دراسة مكملة لشهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري بجامعة وهران2 تحت عنوان: **"التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الاسرة"**، تناول الباحث طبيعة نظام العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، توزيع السلطة داخل الأسرة ووضع المرأة ضمن العائلة الممتدة، كما تناول فيها العوامل المؤثرة في التغير الأسري، ركز فيها على مسالة التحضر، عمل المرأة، التحديث والسكن. طرح الباحث إشكاليته في سؤالين يتعلق الأول بموقع العلاقات الاجتماعية في الحياة الاسرية مقارنة بروابطها القرابية، وهل لواقع الانفتاح عليها دور في زيادة ربط الأسرة النووية بأقاربها أما السؤال الثاني فيتساءل فيه الباحث هل أثرت التغيرات الاجتماعية وعوامل الانفتاح على القيم الاجتماعية التقليدية للعائلة في مدينة غليزان؟ وافترض أن هناك عدة عوامل لعبت دورا هاما في تغير حجم ووظائف الاسرة الجزائرية كما أثرت هذه العوامل على شبكة العلاقات الاجتماعية، الداخلية والخارجية. اشتغل الباحث في دراسته الميدانية على عينة قدرت ب 120 أسرة موزعة على أحياء مدينة غليزان، امتدت هذه الدراسة لمدة 08 أشهر، استعمل فيها الباحث تقنية الاستمارة التي تكونت من 50 سؤالا تضمنت البيانات الشخصية للمبحوثين، الوضع الاقتصادي لكل أسرة، العلاقات الداخلية، العلاقات القرابية والعلاقات الجوارية. خلص الباحث في النهاية إلى النتائج التالية:

الإجابة عن السؤال الأول من الإشكالية:

-تحول في بنية الأسرة وشكلها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية.

- تغير في وظائف الأسرة بسبب تدخل المؤسسات الرسمية في الوظيفة التربوية والصحية، التعليمية، الترفيهية، الاقتصادية والنفسية.

- بروز دور المرأة داخل البيت وخارجه.

الإجابة عن السؤال الثاني من الإشكالية:

-تغير العلاقة بين الزوجين، وبين الزوجين والأبناء

-تقلص الهيمنة الذكورية

- مشاركة المرأة ماديا في ميزانية البيت واستقلالها المالي.

-انفصال الأسرة النووية عن الاسرة الممتدة

-ضعف الروابط القرابية

ويخلص في الأخير إلى أن التحول يعود بالأساس إلى أسباب اقتصادية واجتماعية.

1-6- دراسة محمد طويل2005-2006:

هي دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع الديموغرافي بجامعة الجزائر تحت عنوان "**عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية لعينة من المطلقين والمطلقات بمدينتي الجزائر والبويرة**"، انطلق الباحث في إشكاليته حول العوامل والمتغيرات التي إلى تصاعد ظاهرة الطلاق في الجزائر، اشتغل الباحث على عينة تكونت من 168 مبحوث، منهم 82 رجل مطلق و86 امرأة مطلقة.

استخدم الباحث تقنية الملاحظة والاستبيان والاستمارة، معتمدا على المنهج التاريخي والاحصاء، قدم من خلالها أربع فرضيات:

1- تمثلات الزواج لدى الشباب يؤدي إلى الطلاق.

2- سوء اختيار شريك الحياة، يزيد من فرص الطلاق.

3- الوضع الاقتصادي المتردي للزوجين، زاد من ظاهرة الطلاق.

4- السكن الغير لائق للزوجين سبب من أسباب الطلاق.

خلص الباحث في نهاية دراسته إلى ما يلي:

- ✓ تعتبر تمثلات الفرد وتصوره للزواج من أهم أسباب نجاح أو فشل الرابطة الزوجية
- ✓ يؤدي الاختيار الخطأ للزوج أو الزوجة إلى الانفصال

غير أن الباحث وجد أن الوضع الاقتصادي للأسرة ومداخيلها يلعب دورا أساسيا في زيادة أو انخفاض نسبة الطلاق، ويضاف إليه عامل السكن، حيث أن سكن الزوجين مع الاسرة الممتدة للزوج

يزيد من نسبة الخلافات التي تؤدي للطلاق إثر تدخل هؤلاء في شؤونهم الخاصة.

ترتبط هذه العوامل في رأي الباحث بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي حدثت نتيجة التصنيع والتحضر داخل المجتمع الجزائري، حيث انعكست هذه التحولات على طبيعة الأسرة الجزائرية، من خلال تغير القيم ويذكر بالخصوص تلك المتعلقة بالزواج وبناء العلاقات الزوجية.

1-7-دراسة بوطوب فيصل: التغير الاجتماعي ومسألة القيم في الأسرة الجزائرية نموذج الأسرة النووية بمنطقة الغزوات

هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافية بجامعة وهران سنة 2017-2018 تحت اشراف الأستاذ زمور زين الدين، طرح الباحث إشكاليته حول مدى مساهمة عوامل التغير الاجتماعي في تغيير البناء الاسري في الجزائر وهل أن امتزاج القيم التقليدية بالقيم الحديثة قد أدى إلى صراع أسري. للإجابة على هذه الأسئلة، اقترح الباحث ثلاث فرضيات، كان أولها أن عوامل التغير الاجتماعي هي العامل الأساسي في تغير البناء الأسري، كما افترض أن تغير نمط الأسرة من شكلها الممتد إلى أسرة نووية قد أثر على العلاقات الأسرية، وانتهى في افتراضاته إلى أن التناقض بين القيم الحداثية والقيم التقليدية كان بفعل التغيرات البنائية في الاسرة الجزائرية.

مزج الباحث في دراسته ما بين المنهج التاريخي و المقارن و المنهج الوصفي مستخدما تقنية الملاحظة ،المقابلة والاستمارة على عينة مكونة من 220 أسرة نووية مقيمة بمنطقة الغزوات، وتوصل الباحث في دراسته كخلاصة إلى اعتبار أن العامل الاقتصادي هو أساس تحول المجتمع الجزائري من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يسير نحو الحداثة بفعل الانتقال من الزراعة إلى التصنيع، كما ساهم العامل الثقافي في هذا التحول من خلال سياسة مجانية التعليم التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال، وتعدت وظيفة التعليم دورها إلى سلوكيات الأفراد في مرحلة كانت الأسرة فيها المصدر الأول والأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية، مما أدى إلى تغير الأدوار والمكانات. وأشار الى أن وسائل الاعلام والاتصال كانت من بين الروافد الثقافية الأكثر أهمية التي جعلت المجتمع الجزائري يتفتح على باقي الثقافات وأنماط العيش، ويعود الباحث لجوهر الدراسة قائلا أن تغير البناء الأسري بمنطقة الغزوات هو عملية تكيف مع البيئة

الاقتصادية وأن الاختلاف بين الأنماط الأسرية في تغيرها لا يكمن في شكلها او حجمها وإنما في تغير بنية الروابط الأسرية التي تسودها و القيم التي تحتكم إليها.

1-8- دراسة مسعودة كسال: نظام الزواج وعلاقته بالطلاق في المجتمع الجزائري

وهي أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي بجامعة الجزائر2 سنة 2012-2013 تحت إشراف الأستاذ محمد بومخلوف، أنجزت هذه الدراسة حول عينة من المطلقين والمطلقات، استطردت الباحثة في إشكاليتها متناولة الإحصائيات المتباينة والمتصاعدة عبر فترات زمنية مختلفة لتتساءل في الأخير ما إذا كان لنظام الزواج السائد في الوقت الحالي دورا في هذا المنحنى التصاعدي لحالات الطلاق، وأية معايير هي تلك التي يقوم عليها هذا النمط.

طرحت الباحثة عدة فرضيات وكانت على رأسها أن السبب في ذلك يعود إلى التغير في دور المرأة ومكانتها الاجتماعية، كما افترضت أن هذه الظاهرة تعود للتغير في نمط الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية أين افتقدت هذه الأخيرة لذلك الذرع الذي كان يقف حاجزا ضد التفكك، كما أن غياب المعنى وإدراك الغاية المثلى من الزواج كان سببا في تنامي ظاهرة الطلاق، واختتمت الباحثة افتراضاتها في كون العامل الاقتصادي والاجتماعي أديا إلى ظهور آفات افات اجتماعية كانت سببا في التفكك الاسري الحاصل.

جرى البحث حول عينة تتكون من 429 حالة من المطلقين من الجنسين موزعة عبر الجهات الأربعة للوطن شرقا، غربا، شمالا وجنوبا، استعملت فيها الباحثة الملاحظة المباشرة، المقابلة والاستمارة كأدوات لجمع البيانات، خلصت في النهاية إلى النتائج التالية:

- تزداد ظاهرة الطلاق لدى حاملي الشهادات العليا.
- يعد الدخل المادي وطبيعة العمل عاملان أساسيان في زيادة ظاهرة الطلاق.
- يعد كل من نوعية السكن والسكن العائلي عاملان أساسيان في حدوث الطلاق.
- يعتبر عمل المرأة عاملا أساسيا في ارتفاع ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

- غياب دور أهل الزوجين في احتواء الخلافات الحاصلة كان عاملا أساسيا في تفشي ظاهرة الطلاق.

سوء اختيار الزوج والخطأ في تبني معايير معينة لذلك كان له الدور الأبرز في حدوث ظاهرة الطلاق

2-مناقشة الدراسات السابقة:

من الأهمية بمكان قراءة الدراسات السابقة والوقوف على الإشكاليات التي عالجتها وكذا النتائج التي تم الوصول إليها حتى تتشكل لدى الباحث صورة واضحة متكاملة عما هو بصدد القيام به، سواء لعدم الوقوع في إعادة إنتاج وتكرار ما تم استنتاجه من قبل من جهة، أو لإضافة مقاربة جديدة للحقل العلمي وهذا هو الهدف الرئيسي لكل بحث علمي.

ما ينبغي التركيز عليه في هذه الدراسة هو محاولة ربط الجانب النظري لواقع الأسرة الجزائرية والدراسات السابقة لهذا الواقع وبين الجانب الميداني للتعرف أكثر وعن كثب عن التحولات التي طرأت على هذا الكيان الأسري والبناء الاجتماعي في الجزائر. ولذلك وجب التنويه إلى تنوع الدراسات وتباين الاتجاهات الفكرية في دراسة الأسرة كونها دراسة علمية وحقيقة تحليلية للوقوف على طبيعتها وعناصرها والعلاقات المتفاعلة، والوظائف التي تؤديها، ونبحث من خلال ذلك مسألة تغير الوضع الاقتصادي وتأثيره على العلاقات الأسرية داخل الأسرة الجزائرية ولاسيما تيار الإسلام السياسي.

من خلال الدراسات المذكورة آنفا، والتي عالجت في مجملها مسألة التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري، وما تعلق بهذه الظاهرة من تحولات سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي و ما ترتب عليه من انعكاسات على الأسرة يتضح أن من أهم الأسباب التي أثرت العلاقات داخل الاسرة الجزائرية هو العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى و الذي يظهر في تدني مستوى الدخل و مشكل السكن والاستقلال المادي للمرأة نتيجة خروجها للعمل المأجور و يليه العامل الاجتماعي بفعل التغير الاجتماعي و تغير منظومة القيم كالاستقلالية في اختيار الزوج وتلاشي السلطة الابوية و غيرها، إلا أنها كانت في مجملها في اعتقادي و من خلال قراءاتي، دراسات كلية وفي افضل الأحوال تحت تقسيم اجتماعي أو جغرافي، لم تتطرق إلى الجماعات المغلقة و من هذا المنطلق و كإضافة

للحقل السوسيولوجي كانت لنا هذه المحاولة للتطرق إلى جماعة الاسلام السياسي كفئة لها حضورها على المستوى الاجتماعي و السياسي في الجزائر.

3- إشكالية وفرضيات الدراسة:

3-1- إشكالية الدراسة:

تشكل الأسرة حقلا خصبا للدراسات في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تتسع فيها حدود الفهم و التفسير و التأويل و ليس أدل على ذلك من الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بأنماط الأسرة و الزواج و التفكك الأسري، و أقصد بالذكر علم الاجتماع ،كما استفزت قبل ذلك علم النفس من خلال دراسة سلوكيات الأفراد داخلها، وامتدت إلى العلوم السياسية لتدرس علاقة الأسرة بالمعطيات السياسية وما ينسحب عنها من تفاعلات بين الأفراد والجماعات بصفتهم فاعلين أو موجهين من طرف الطبقة الحاكمة، هذا ناهيك عن العلوم التقنية و الطبية التي لم تتوان عن تناول مختلف الجوانب التي تمس مواضيعها و حقولها المعرفية .

إن اتجاه المجتمع الجزائري إلى الفردنة كحتمية طبيعية للتغير الاجتماعي على رأي هربرت سبنسر، جعل الأفراد أكثر استقلالية داخل الاسرة النووية باعتبارها تحصيل حاصل لعملية التغير، مما أدى إلى تحول جذري لنمط الحياة تحولت معه شبكة العلاقات الأسرية، أو كما نشخصه وفق البراديغم البنائي الوظيفي، أننا أمام تحولات داخل النسق الفرعي ممثلا في بنية الاسرة الجزائرية في حد ذاتها، كما أننا أمام تحول في بنية المجتمع الجزائري باعتباره نسقا عاما.

على ذكر البنيات التي تشكل هذه الأنساق، سواء تعلق الأمر بالأنساق الفرعية أو النسق العام، تحتل البنية الاقتصادية دورا مهما داخل النسق، إن لم نقل من أهم العوامل المؤثرة فيه، باعتبارها ترتبط بالدخل والإنفاق المالي، الذي يعتبر عصب الحياة.

وكما هو معلوم أن الجزائر لم تكن في منأى عن تبعات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أساسا، لتنتقل بعد ذلك إلى باقي دول العالم، مخلفة بذلك أزمة اقتصادية عالمية خانقة،

فبالرغم مما كان يبدو في بادئ الأمر أن الجزائر غير معنية بأثر الصدمة نتيجة لعدم انضمامها لكبرى المنظمات الاقتصادية العالمية، إلا أن الأزمة لم تدم أكثر من 06 سنوات (من 2008 إلى 2014)، حتى ظهرت آثارها على المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية نتيجة لسياسة التقشف التي انتهجتها السلطة السياسية، كما كان للتغير الاجتماعي و العولمة الإعلامية و الثقافية الدور الفعال في زيادة وقع هذه الازمة نظرا لكثافة المنتوج و زيادة ضروريات الحياة ، وفقدان الأسرة النووية المقدرة على إنجاز وظائف الاسرة الضرورية و عجزها عن إرضاء المتطلبات المتزايدة للفردانية كما يراها زيمرمان .Carle C) Zimmerman)، و بالموازاة مع ذلك، أشارت الإحصائيات و الدراسات الأكاديمية على تزايد نسبة الطلاق في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت من 14.81 سنة 2013 إلى 19.80% سنة 2018.

تؤكد العديد من الدراسات و البحوث الأكاديمية أن تردي الأوضاع الاقتصادية في الجزائر كان له الأثر الواضح في تزايد نسبة الطلاق خلال السنوات الأخيرة، وتأخذنا نتائج هذه الدراسات إلى تساؤلات حول حجم هذه الظاهرة في وسط أحد المكونات الأساسية للنسيج المجتمعي الجزائري ألا وهو تيار الإسلام السياسي، وأخص بالذكر حركة مجتمع السلم باعتبارها الأكثر تنظيما و انتشارا في الجزائر والذي نعلم أنه يضرب جذوره في عمق المجتمع و قد ازداد انتشار هذا التيار في السنوات الأخيرة بعد فشل النخبة التي تبنت الطرح العلماني لأسباب متداخلة، ،كما أشير لعدم تحديد و ذكر المجتمع المدروس في عنوان الأطروحة، نظرا لكون البحث أخذ اتجاها أكثر عمقا خلال مجريات الدراسة مما جعلني أتخذ من هذا التيار عينة لاعتبارات عدة، أولها أن حركة مجتمع السلم هي حزب ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي، والذي يدخل ضمن تخصصي، وقد لاحظت خلال استطلاعاتي وجود حالات طلاق داخل هذه الجماعة، كما أنه لم يسبق في اعتقادي أن تناولت الدراسات مسالة الرابط الأسري داخل أسر هذه الجماعة .

ما يهمنا في هذا الشأن هو أنه في ظل هذه الدراسات و الأرقام المثبتة إحصائيا حول أثر الوضع الاقتصادي في تفشي ظاهرة الطلاق في الجزائر، ومع العلم أن الإسلام يقف ضد ظاهرة الطلاق في

النص القرآني و الأحاديث النبوية، و يجعل لها ضوابط محددة، أو بعبارة أخف يجعل الانفصال آخر حل بعد عديد المحاولات و الإجراءات الفردية، الجماعاتية والقانونية، ولا أدل على ذلك مما جاء في سورة النساء الآية 21 "و أخذنا منكم ميثاقا غليظا "الحديث النبوي الذي رواه أبو داوود "أبغض الحلال إلى الله عز و جل الطلاق "، و كما جاء أيضا في الحديث الذي رواه مسلم " لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقا رضي منها آخر"، و أيضا لما روى أبو داوود و الترمذي و ابن ماجة "أيما امرأة سألت زوجها طلاقا في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة "، و غيرها من الأحاديث و قصص السير التي تروي كيف أن الإسلام قد حاول وضع موانع لهذه الظاهرة ، ضف إلى ذلك أن أدبيات جماعة الاخوان المسلمين – وهي الإطار العام لحركة مجتمع السلم – تتضمن تكوين الاسرة والحفاظ عليها حيث يقول حسن البنا في رسائله" وقد وضع الإسلام قواعد البيت فأحكم وضعها، فأرشد إلى حسن الاختيار وبين أفضل الطرائق للارتباط، وحدد الحقوق و الواجبات، وأوجب على الطرفين رعاية ثمرات هذا الزواج حتى ينع وتنضج في غير عبث ولا إهمال، وعالج ما يعترض هذه الحياة الزوجية من المشكلات أدق العلاج، واختط في كل نظراته طريقا وسطا لا تفريط ولا إفراط"[1]. ففي ظل كل هذه النصوص الدينية والأدبيات الحركية، يطرح السؤال هل أثر الوضع الاقتصادي في الجزائر على الرابط الأسري لدى أسر الأعضاء والمنتمين لتيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة مجتمع السلم باعتبارها مكونا اجتماعيا يرفع شعار أن الإسلام دين ودولة ومنهج حياة؟

3-2- فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه السؤال تم اقتراح الفرضيتين التاليتين:

1. تعتبر الأزمة الاقتصادية عاملا أساسيا في تفكك الرابط الاسري من خلال النسب المتزايدة لحالات الطلاق حتى داخل أسر تيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة مجتمع السلم

[1] – حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2002، ص ص129-130

2. يحافظ الالتزام الديني والحركي داخل أسر تيار الإسلام السياسي على التماسك الأسري.

4- التحليل المفاهيمي:

يقول عبد الوهاب المسيري "إن المصطلحات لا توجد في فراغ وإنما داخل أطر إدراكية تجسد نماذج معرفية". من هذا المنطلق تتفرع الدراسة داخل أطر مفاهيمية تلاقحت لتعطي مفهوما دلاليا حول هدف الدراسة توزعت المفاهيم والأبعاد على النحو التالي: الأوضاع الاقتصادية، العمل، المسكن، الرعاية الصحية، الترويح، الرابط الاسري، العلاقات العاطفية، الالتزامات الأسرية، العلاقات الزوجية، الإسلام السياسي، الالتزام الديني، الأخلاق، العبادات، المعاملات.

الأوضاع الاقتصادية

- **العمل: الدخل،** قطاع العمل (قطاع خاص، قطاع عام)
- **المسكن**: ريفي، حضري، طبيعة السكن (جماعي، فردي، خاص، كراء)
- **الرعاية الصحية والتأمين:** الرعاية الوقائية والعلاجية، التأمين الصحي
- **الترويح**: الخرجات العائلية (النزهة، الزيارات، الأعراس)، السفر، هوايات جماعية

الرابط الأسري

- **العلاقات العاطفية**: الحب، التقدير، الثقة، التضحية
- **الالتزامات الاسرية:** النفقة، الحماية
- **العلاقات الزوجية**: التعاون، إدارة البيت-التجانس التوافق

تيار الإسلام السياسي (حركة مجتمع السلم)

- **العمل السياسي:** حزب حركة مجتمع السلم، المنظمات الطلابية
- **العمل الدعوي:** جمعية الإرشاد والاصلاح، الكشافة الإسلامية

الالتزام الديني

- **الأخلاق: العدل، الصبر**
- **العبادات: الصلاة، الزكاة والصدقة**
- **المعاملات: احترام الحقوق، أداء الواجبات**

4-1- الأوضاع الاقتصادية: هي حالة الاقتصاد في منطقة معينة أو بلد ما، وتعرف بأنها مدى قدرة الأفراد على تحصيل حاجاتهم الأساسية والثانوية ويمكن من خلال مؤشرات علمية التعرف على الوضع الاقتصادي.

4-2- العمل: هو ممارسة يقوم بها الفرد من أجل تحصيل دخله يمكنه من استمراريته، أما في علم الاجتماع فالغاية من ذلك إشباع الحاجات الضرورية: فالحاجة للغذاء تتطلب أعمالا ان يجتمع الفرد بغيره وأن تتكامل مجموعة من الأعمال لتحقيقها فالخبز يتطلب أعمالا كثيرة: كالزراعة والحدادة والنجارة وصناعة الآلات الفخارية وغيرها...ونظر إلى العمل على أنه أساس قيمة الاشياء في المجتمع وتحقيق المنفعة المتبادلة."[1]

4-3- المسكن: لغة هو السكن والسكون، أي الثبات والاستقرار، ويقصد به المنزل أو البيت أما اصطلاحا في المجتمع التقليدي هو حقل من السلوكيات الرمزية التي تنشأ وتتوالد في بناء متنام متوازن مع بناء المنزل منذ لحظة التأسيس.[2]ويعرفه محمود حسين أنه هو الملجأ الطبيعي الذي ينبغي على الأسرة ان تكيف حياتها فيه لذلك يجب أن يتلاءم البناء الفيزيقي مع حياة الأسرة وحاجياتها.[3]

1 مصطفى الخشاب، تاريخ الفكر الاجتماعي، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، ص 313

2 سليماني جميلة، دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 49.

3 ميدني شايب ذراع، مدخل العلماء إلى سيكولوجية وسوسيولوجية الفضاء، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، 2015 ،4 ص 2

هو مجال ذو حدين، أولهما الفضاء الداخلي، يأخذ طابعا خاصا أين يقضي فيها الفرد معظم وقته، والحد الثاني عام الذي يمثل الفضاء الخارجي للمسكن.[1]

4-4- الرعاية الصحية: الرعاية الصحية الأولية هي نهج للصحة والرفاهة يشمل كل المجتمع ويتمحور حول احتياجات وأولويات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وهي تتناول الصحة والرفاهة بجوانبهما البدنية والنفسية والاجتماعية الشاملة والمترابطة. وجوهرها هو توفير الرعاية للشخص ككل فيما يخصّ الاحتياجات الصحية طوال الحياة، ولا تقتصر على مجموعة من الأمراض المحدّدة. وتضمن الرعاية الصحية الأولية حصول الأشخاص على رعاية شاملة، تتراوح بين الإرشاد والوقاية إلى العلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطِّفة كأقرب ما يمكن إلى بيئة الناس اليومية.

وترتكز الرعاية الصحية الأولية على التزام بالعدالة الاجتماعية والإنصاف وعلى الاعتراف بالحق الأساسي في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، كما ورد في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " لكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصَّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، [...] ".[2]

4-5- الترويح: هو كل نشاط يختاره الانسان اختيار ذاتي بمحض إرادته دون أن يتأثر بأي ضغوط خارجية قد تؤثر عليه بالاختيار بهدف تنمية أبعاده الشخصية شريطة أن يمارس في وقت الفراغ.

- 1تعريف بيوتشر :هي أوجه الانشطة لاتي يمارسها الفرد في أوقات فراغه والتي تسهم في تحقيق الاسترخاء والتوافق الانساني والرضا النفسي.

- 2تعريف كارلسون :هو خبرة الفرد الشخصية في كيفية استثمار وقت الفراغ بهدف تحقيق السعادة والمتعة والسرور شريطة أن يكون الاختيار ذاتي أي بمحض إرادة الممارس لإشباع حاجاته ورغباته.

1 صبة دلولة، أثر الفضاء السكني على التغير الاجتماعي، دراسة تحليلية وفق الاجتماعي للعلاقات الأسرية داخل المجتمع الجزائري، دراسة تحليلية وفق نظرية إدوارد هول، مجلة التغير الاجتماعي، العدد2، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

2 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة25

ويتمثل في العناية بالناحية الترويحية من خلال التنزه وارتياد السينما، الأندية الرياضية والثقافية، الحدائق، الحفلات والمهرجانات المتاحف، من خلال توفير جزء من الراتب الشهري أو ميزانية البيت بصفة عامة.

4-6- الرابط الاسري: تشير عبارة الرابط الأسري إلى مجموع العلاقات التي تجمع بين الأفراد المنتمين إلى نفس الأسرة و/أو التي تنشأ بين أفرادها وتوطدها، فهي عبارة عن نسيج بمجموعة من الوظائف الاجتماعية إذ تسمح الروابط الاسرية بتأكيد التعاون الاجتماعي والاندماج بين الأفراد إما عن طريق القيم والمعايير المشتركة والتي تشكل حسب دوركايم الحس العام المشترك، أو عن طريق الاقرار الاجتماعي بالاختلافات أثناء إنشاء القواعد الاجتماعية، كما تسمح الروابط الاسرية للأفراد بالحصول على هوية اجتماعية.

4-7- العلاقات العاطفية: تعد العلاقات العاطفية داخل الأسرة هي أهم آلية تكامل، وذلك بفضل شعور المشاركين في العلاقات الأسرية بأنفسهم ككيان واحد ويشعرون بالدفء والدعم من بعضهم البعض. الحد من التجارب المحبطة يسهم في العلاقات القائمة على الحب والتعاطف المتبادل.

4-8- الالتزام الأسري: ويشمل الإنفاق وحماية الزوجة والأبناء كما جاء في المادة 78 من قانون الاسرة الجزائري أن النفقة تشمل «الغذاء، الكسوة، العلاج، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة"[1]،وقد عرف أيضا الدكتور فضيل سعد النفقة بأنها" مجموع الوسائل الضرورية لضمان حياة الشخص، وحفظ صحته وكرامته"[2].

4-9 العلاقة الزوجية: يرى في ذلك بيار بورديو أن "يكون الزوجين وحدة أولية مشتركة يستحيل تقسيمها، إذا يهتدي كل واحد إلى نفسه في الآخر الذي يعترف به على أنه الآخر ذات نفسها... حتى حال الانصهار والتوّ حد... حيث يمكن أن يتلاشى أحداهما في الآخر... مع الاعتراف المتبادل عن الثقة"[3].

[1] -قانون رقم11/84 المؤرخ في 1984/07/09 المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ج ر ج ج، عدد24، صادر في 1984/06/12، المعدل والمتمم بالأمررقم02/05 المؤرخ في2005/02/27، ج ر ج ج، عدد15، صادر في 2005/02/27

[2] -فضيل سعد، شرح قانون الأسرة الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1986، ج1، ص177

[3] بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سليمان قعفراني، مراجعة ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009.ص.ص.164-16

أما " Aline FURNEMONT" فتقول أن "تشكيل علاقة زوجية تكون بالضرورة علاقة بين اثنين. ولكن يتحقق الرابط الزوجي عندما يفكر طرفي العلاقة كزوجين فينتجا معا تصّورات خاصة للشراكة... فهما شخصين يبنيان معا مجال تصّوري موحد... بمعنى أنا وأنت وعلاقتنا معا؛ وهذا يعني أن الزوجين لا يعتبران كمعادلة جمع بين شخصين اثنين ليكونا واحد، ولكن هي علاقة بين فردين اثنين قابلين للانقسام مع إمكانية تكوين علاقة من خلال تحقيق مجال مشترك بينهما"[1].

4-10- الاسلام السياسي: مصطلح سياسي، اعلامي وأكاديمي، استخدم لتوصيف حركات تغير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاما سياسيا للحكم، ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية، النابعة من الشريعة الإسلامية التي يستخدمها مجموعة من المسلمين الذين يؤمنون بأن الاسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما عبارة عن نظام سياسي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة. وتعتبر دول مثل إيران والسعودية والسودان ونظام طالبان في السابق في أفغانستان أمثلة على هذا المشروع، مع ملاحظة أنهم يرفضون مصطلح اسلام سياسي، ويستخدمون عوضا عنه الحكم بالشريعة. ويتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها تحاول بطريقة أو بأخرى الوصول إلى الحكم والاستفراد به، وبناء دولة تطبق الشريعة الإسلامية. وتلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها عدم قبول من التيارات الليبرالية أو الحركات العلمانية، فهي تريد بناء دول علمانية محايدة دينيا وأن تكون مسألة اتباع الشريعة الإسلامية او غيرها من الشرائع شأنا خاصا في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة"[2]

4-11- الالتزام الديني: هو ما يقوم به الفرد المتدين من ممارسات دينية تتبع من إيمان عميق بالله تتمثل في العبادات والمعاملات والأخلاق وذلك في محاولة الفرد إرضاء خالقه وتحسين علاقته بالآخرين[3]

[1] - Centre d'Education à la famille et à l'Amour – CEFA asbl – mars 2008. Les clefs d'un couple qui ،dure, apprentissage de la vie à deux, p2

[2] – رواء جاسم لطيف السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2010، ص04

[3] – بشير الحجار، سامي أبو إسحاق، التوافق لدى مريضات سرطان الثدي بمحافظات غزة وعلاقته بمستوى الالتزام الديني ومتغيرات أخرى، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، 2007، المجلد 15، العدد01، ص565

الأخلاق: تتمثل الأخلاق في العدل والصبر، فأما العدل فهو نوعان عدل مع النفس وهو أن يفطمها عن المعاصي وينهاها عما فيه، وأما العدل مع الناس فيكون بإعطائهم حقوقهم، وبذل النصيحة لهم، وترك خيانتهم وعدم الإساءة إلى أي منهم بقول أو فعل[1]

4-12- العبادات: ويعني بها العبادات والشعائر والطقوس الدينية

4-13- المعاملات: تتفق جميع الشرائع على أن للفرد حقوق وعليه واجبات تجاه الآخرين، وأن القيام بالواجب أساس لأخذ الحق، ويقف الدين الإسلامي عند هذه المعاملات موقفا واضحا، فهناك العديد من الآيات التي توصي بحسن التعامل مع الناس والتزام وعدم التعدي على حدودهم.

المبحث الثاني: المقاربة النظرية للدراسة:

تمهيد:

تقتضي الدراسة العلمية ارتباط النظرية التي يتم توظيفها أو بعض مفاهيمها بالطبيعة الميدانية للموضوع و للظاهرة المراد تحليلها و على قول كيرت لوين: "النظرية من دون ممارسة تعتبر عقيمة والممارسة من دون نظرية تعتبر عمى"[2]، و انطلاقا من عنوان الموضوع و من المتغيرات المشكلة له ، تبنت هذه الدراسة مقاربتين نظريتين، أولا لأن الموضوع يتناول الأوضاع الاقتصادية مما يتطلب التطرق للبنية الاقتصادية كأحد المكونات الأساسية للنسق العام و تأثيرها عليه، وكذا علاقتها في ذلك بالرابط الأسري و التفاعل داخل الأسرة، ولتحليل هذه المتغيرات في ترابطها استدعت الضرورة استخدام مفاهيم تدخل ضمن نظريتين تتقاطعان في بعض الجوانب و تتناقضان في جوانب عدة، غير أن ما يتوافق مع بحثنا هو أنهما تتفقان في أن وظيفة القوة هي حفظ وحدة النسق كما انهما استخدمتا على نطاق واسع في الدراسات الاجتماعية ولاسيما حين يتعلق الأمر بالأسرة، فنظريات الصراع هي في حقيقة الأمر نظريات للفعل – أو نظريات طوعية بمصطلحات بارسونز– وتفسير الاستقرار الاجتماعي يضع هذه النظريات

[1] – علي عبد الله سعيد الشهري، منهج القرآن الكريم في عرض الأخلاق الأسرية، رسالة ماجيستير في الشريعة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1986-1987، ص79-70

[2]–أنول باتشيرجي، بحوث العلوم الاجتماعية: المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة خالد بن ناصر ال حيان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2015، ص 48

أمام معضلة، فإما أن تفسر الاستقرار بإرجاعه إلى نوع من القسر، فتتخلى بذلك عن خاصية الطوعية، أو انها مضطرة إلى تبني ما يسميه ألكسندر بخاصية " تعدد الأبعاد " وهي تعني إدخال كل عناصر الوظيفية البارسونزية التي أرادت رفضها في النظرية. وداهرندورف يفعل ذلك بشكل من أشكال بدعوى أننا محتاجون إلى نظرية لتفسير ظاهرة الاستقرار وأخرى لتفسير ظاهرة الصراع، بينما تقدم نظريته في الوقت ذاته إمكانية تفسير الظاهرتين معا... ولذا فإن هذا الشكل من أشكال نظريات الصراع هو في أحسن حالاته حالة خاصة من الوظيفية البنائية، أي أحد تفريعاتها.[1]

1-النظرية البنائية الوظيفية:

ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية كردة فعل وكإضافة على رواد النظرية البنيوية الاجتماعية وعلى رأسهم كلود ليفي ستراوس في كتابه بنية القرابة، والوظيفية على يدي كل من إميل دوركايم ووليم غراهام سمنر في كتبهم تقسيم العمل الاجتماعي، وطرق الشعوب [2].

تستند البنائية الوظيفية الى مفهومي البناءStructure والوظيفة Function في تفكيكها لبنية المجتمع والوظائف التي يقوم بها، وفي تحليلها للظواهر الاجتماعية وترابط الوظائف المتولدة عن ذلك حيث يشير المفهوم الأول الى الجزء أو العنصر الذي يتكون منه أي نظام أو وحدة أو بناء اجتماعي. أما الوظيفية فشير بها الى الدور أو الإسهام الذي يقدمه كل جزء ضمن البناء الكلي[3].

يرى بارسونز أن المجتمع ما هو إلا نسق نهائي يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. وبينما كلمة نسق تعني بأنه الكل الذي يتألف من مجموعة من الأجزاء التي تتمايز عن بعضها، فإنها في الوقت عينه تكون متساندة، وتمثل مجموع الأجزاء التي يطلق عليها بالأنساق الفرعية. وإذا كان بارسونز تصور أن المجتمع عبارة عن وحدة كلية تضطلع بدورها الوظيفي، فإن هناك مجموعة من الانساق الفرعية المكونة لهذا المجتمع تعمل على مواجهة الضرورات والمتطلبات أو اللزوميات الوظيفية وهي:

[1] - إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرمارس، ترجمة محمد حسين غلوم، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص89

[2] – احمد القصي، منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية البنيوية، القاهرة، 1978، ط2

3- علي الحوات، النظرية الاجتماعية، اتجاهات أساسية، منشورات فاليتا، مالطا، 1998، ص96

1-التكيفAdaptation ويضطلع بها النسق الاقتصادي الفرعي

2-تحقيق الهدفGoal attainment ويقوم بها النسق السياسي الفرعي

3-التكامل Integration ويعمل على تحقيق الروابط الاجتماعية القائمة

4-المحافظة على النمط Latency and Pattern Maintenance أو خفض التوتر Iension Management ويكون من نصيب المؤسسات الثقافية ومؤسسات التنشئة.[1]

حاولت البنائية الوظيفية البحث في الظواهر الاجتماعية للمجتمع بغض النظر عن بنى وانتماءات تلك المجتمعات، فهي وضعت الأسس المفاهيمية اللازمة لرصد الأنساق وتفاعلاتها في أي مجتمع من المجتمعات، انطلاقا من الظروف الخاصة للفرد، في إطار مفهومي البنية والوظيفة، في أي نظام اجتماعي يؤول الى الاتساق والاتزان المنطقي، بحكم الترابط والتكامل المتساند، وهي أسس رأى أنصار هذا التيار أنها لازمة لأي مجتمع مهما اختلفت أنساق البنى الاجتماعية الداخلية[2]. وتتلخص مفاهيم النظرية فيما يلي:

-المجتمع: ينطلق الاتجاه البنائي الوظيفي من مسلمة مؤداها تكامل أجزاء النسق والاعتماد المتبادل بين عناصر المجتمع، ذلك أن المجتمع عبارة عن كائن اجتماعي يشبه الكائن العضوي، وهي يمثل نسقا من الاتجاهات، يلعب كل منها دورا محددا لتحقيق غاية محددة، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة تؤلف كلا متكاملا، تتساند فيه الأنماط الاجتماعية والثقافية[3]

– التوازن الاجتماعي: ينظر البنائيين إلى هذا العنصر كهدف رئيسي يساعد المجتمع على أداء وظائفه وبقائه واستمراره، ويتحقق بالانسجام بين عناصر البناء والتكامل بين الوظائف الأساسية، يحيطها جميعا برباط من القيم والأفكار التي يرسمها المجتمع لأفراده وجماعاته. وهي ذات طابع لزامي كقواعد ضبط

[1] شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص58

[2] -غربي محمد، قلواز براهيم، النظرية البنائية الوظيفية، نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2019، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الأول ، العدد3

[3] حسين عبد الحميد رشوان، البناء الاجتماعي (الأنساق والجماعات)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص28-29

وتنظيم[1].وفي ظل الصراعات التي تعرفها المجتمعات العربية فإن هذه النقطة بالغة الحساسية في معرفة استعصاءات التوازن الاجتماعي، ومحفزات التفكك، وهناك ضرورة للنظر في خلفياتها انطلاقا من فحوى التساؤل حول العناصر والجماعات المنوط بها وضع ت القواعد والمحددة لأرضية المنطلقات المشتركة من قيم وأفكار ومدى توافقها مع مصالح المجتمع أو حسابات أخرى.

– **البناء الاجتماعي**: ويشير إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية المترابطة والمتساندة بين الأفراد ويتميز بخصائص أهمها التحديد أي إمكانية تحديد العناصر الداخلة والمكونة للنسق. ويعرفه راد كليف براون أنه شبكة من العلاقات الوظيفية بين مجموع الوحدات الاجتماعية[2] وبمعنى أخر يمكن تعريف البناء الاجتماعي بأنه مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية، سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد أو الأشخاص داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات.

– **النسق الاجتماعي**: يعني النسق، بالمفهوم العلمي، نظاما متكاملا ومترابطا من الأبنية النظرية التي يكونها الفكر حول موضوع ما، مثل: تقديم نموذج رياضي يفسر ظاهرة فيزيائية. ويدل النسق أيضا على مجموعة من القواعد والمبادئ والفرضيات والمسلمات والنتائج التي تكون نظرية كلية مجردة، أو نظاما، أو جهازا علميا كليا، مثل: النسق النيوتوني في الفيزياء، والنسق الأرسطي في الفلسفة، إلخ..

مفهوم المنظمات الاجتماعية كمجموعات من العناصر المترابطة المرتبطة ببعضها البعض من خلال العلاقات بحيث يؤدي الاختلاف في أحدهما إلى تعديلات في الآخرين[3]

وقد يعني النسق كذلك مجموعة من المناهج والنظريات والإجراءات المنظمة مؤسساتيا بغية أداء وظيفة ما، مثل: النسق التربوي، ونسق الإنتاج، ونسق الدفاع...

وقد يحيل النسق على مجموعة من العناصر والبنيات المترابطة عضويا فيما بينها من أجل تحقيق نتيجة ما، مثل: النسق العصبي، أو قد يدل على مجموعة من العناصر المتماثلة أو المشتركة في تنوعها واختلافها.

---

[1]علي غربي، علم الاجتماع والثنائيات النظرية (التقليدية– المحدثة)، جامعة منتوري، قسنطينة،2007، ص85

[2] عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، النظرية في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص104

[3]Andrée Akoun et Pierre Ansart, le robert seuil, dictionnaire de sociologie, 2006, p520

ويعني هذا أن الثقافة، بصفة عامة، تتغير بتغير البراديغمات والنماذج والأنساق المعرفية والعلمية والأدبية والفنية نظرية وتطبيقا وممارسة ووظيفة. بمعنى أن التحول الثقافي يتحقق بفعل تغير النظريات والنماذج والبرديغمات العلمية التي تظهر من حين لآخر، كما يثبت ذلك توماس كون (T. Kuhn) في كتابه بنية الثورات العلمية .أي تتغير الأنساق الثقافية بتغير البراديغمات والنماذج والنظريات والمناهج والافتراضات العلمية. وفي هذا، يقول جاك هارمان:" تعتبر النظرية العلمية جهازا مفهوميا ذا طابع رمزي ومنطقي، يستجيب لعدة شروط، منها الملاءمة في مواجهة إشكالية محددة وموضوعات معينة، والتماسك فيما يخص مجموعة المفاهيم والقضايا التي تستعملها (النظرية)، والاختبار في مواجهة إجراءات عملية ميدانية توظف لجمع المعطيات تقوم النظرية دائما بعملية اختزال لحقل المشكلات التي مهدت لبلورتها، إنها محددة وتشير إلى مجال دقيق ومحدد من الواقع. إضافة إلى ذلك فهي تحتفظ بطابع افتراضي، قابلة للمراجعة، قابلة لإثبات خطئها ولا تستطيع أبدا اعتبارها صادقة بشكل نهائي دون أن نعرضها باستمرار للاختبار أو مواجهة وقائع أخرى ونظريات أخرى.

وقد يتفرع كل نسق مركزي أو رئيسي إلى أنساق فرعية معينة، مثل: النسق الاجتماعي الذي يتفرع إلى النسق العائلي، والنسق التربوي، والنسق الطبيعي، والنسق الثقافي، والنسق الحضري، والنسق القروي، والنسق الأدبي، والنسق الفني، والنسق الصحي، والنسق الجمعوي...

فالنسق الاجتماعي إذا هو نسق للسلوك الاجتماعي يتضمن جمعا من الأفراد المتفاعلين.

– **القيم و المعايير**: القيم هي مجموعة من المعتقدات الصريحة أو الضمنية التي تحدث في سياق اجتماعي و ثقافي متميزان الأمر الذي يضفي عليها هوية ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي و تحدد ما هو مرغوب فيه و عنه اجتماعيا، وتتسم القيم بالدينامية و الاستمرار النسبي فتنشأ عن التفاعل بين الافراد و الواقع الاجتماعي المحيط بهم، و تظهر من خلال التفضيل و الاختيار بين البدائل المتاحة و تحدد في الأنماط السلوكية المختلفة للأفراد و في اهتماماتهم و اتجاهاتهم ، حيث تعمل القيم على ضمان استمرارية التفاعل بين أفراد المجتمع و جماعاته لأنها توفر قدرا من التوقعات التي يتفاهمون على أساسها و يخضعون تصرفاتهم لها ، و يعتزون بالحفاظ عليها و الدفاع عنها و نبذ المشوه لأنماطها فهي تشكل إطارا مرجعيا لسلوك

الفرد في المواقف المختلفة إذ تحركه في اختيار نوع السلوك و أهداف الحياة كما تحدد له ما يجب أن يقبله[1].إذا فالقيم تشكل الوجه الخفي للتجربة الإنسانية، و هي بذلك ترسم الملامح الأساسية لضمير المجتمع ووجدانه، وتكمن وظيفتها بالتالي في تشكيل ضمائر أفراد المجتمع وتطريق سلوكهم، وهي في هذا السياق تهدف إلى تنظيم السلوك و الحفاظ على وحدة الهوية الاجتماعية و تماسكها،...فالقيم هي في الأساس الجانب المعنوي في السلوك الإنساني و هي تشكل السجل العصبي للسلوك الوجداني و الثقافي و الاجتماعي عند الإنسان،...فالمبادئ هي قيم و غايات توجهها القيم، و العادات تجسيد فعلي لحركة القيم، و المعارف العلمية أيضا هي ترجمة للفعل القيمي عند الإنسان، و هي قيم بذاتها تتحدد وفقا لما هو مرغوب و مرغوب عنه، لما هو مفضل أو مفضل عنه، لما هو جيد و خير و نبيل و جميل، لما هو سيئ و شرير ووضيع و قبيح، لما هو مفيد و أكثر فائدة، لما هو سام و اكثر سموما[2]. ومن وجهة نظر سوسيولوجية فإن القيم هي كل ما له تقدير من طرف الافراد وما يصبون الوصول إليه، منصوح به، أو على الأرجح ما هو مثالي بالنسبة لهم، فالأفكار، الأحاسيس، الأفعال، المواقف، المؤسسات، أشياء مادية... يمكن أن تكون لها صفة التقدير المنصوح بها، الميول إليها، لكن ما هو مقبول من طرف البعض قد يكون مرفوضا أو منبوذا من طرف البعض الآخر، لذلك فإن للقيم دوما نقيض القيم التي تمثل قيما منبوذة ومرفوضة من طرف مجموعة من الافراد[3].

أما المعايير الاجتماعية، فهي تكوين فرضي معناه ميزان أو مقياس أو قاعدة، او إطار مرجعي للخبرة والادراك والاتجاهات الاجتماعية، والسلوك الاجتماعي وتلعب المعايير الاجتماعية دوراً مهماً في حياة أفراد الجماعة، وتسهل سبل التقدم والنجاح ويتضح هذا فيما يلي [4] :

1. تحدد ما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون في سلوك أفراد الجماعة.

[1] – حميد خروف، فعالية القيم في العملية التربوية: رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1998، ص 147-148

[2] –علي وطفة، الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر2003، العدد29، بيروت، ص ص25-45

[3] Rudolf Rezsohazy, Sociologie des valeurs, Armand colin, 2006, p5

[4] حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1987

2. تسهل سلوك الفرد لدرجة تتماشى مع ما ترتضيه الجماعة والمجتمع ككل.

3. تحدد الأدوار الاجتماعية وتنظيم سلوك الأفراد في المواقف الاجتماعية.

4. تحدد السلوك المتوقع، وهو عادة ما يكون السلوك المثالي.

وعليه، فإن المعايير الاجتماعية تختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات، وهي تنمو وتتطور وتتغير. وهذا يجعل البعض يفضلون مصطلح المعايير الثقافية، مؤكدين أهمية الإرث الثقافي.

تحدد المعايير الاجتماعية السلوك المتوقع في المواقف الاجتماعية، وهو عادة ما يكاد يكون السلوك المثالي. وتتوقع الجماعة من كل أعضائها الالتزام بمعاييرها، وهذا الالتزام أو عدمه يجازى الفرد عليه ثوابا أو عقابا. أي ان السلوك السوي الذي يساير المعايير تباركه الجماعة وتعززه ويكون جزاؤه الثواب الاجتماعي، بينما السلوك المغاير أو المخالف لا تباركه الجماعة ويكون جزاؤه العقاب الاجتماعي. وتتوقف المكانة الاجتماعية للفرد في الجماعة وتقبل أو رفض أعضائها له إلى حد كبير على مدى تمسكه بمعايير الجماعة ومسايرته لها[1].

– **الوظيفة الاجتماعية:** يعد هذا المفهوم من المرتكزات الأساسية في النظرية البنائية الوظيفية، ويشير مفهوم الوظيفة الى مجمل النشاطات التي يقوم بها الفرد والجماعة أو أي بنية جزئية في المجتمع والمرتبطة بمكانته ودورة ضمن النظام الاجتماعي. ويميز روبرت ميرتون بين نوعين من الوظائف[2]:

– **الوظائف الكامنة** :وهي الوظائف الغير مقصودة والغير معروفة في النسق بالنسبة لعناصره المشاركة أي تلك النشاطات والأعمال غير المميزة للنظام ويصعب التعرف على نتائجها وآثارها أو هي الآثار والوظائف التابعة والمترتبة عن نشاط النظام غير المقصودة

– **الوظائف الظاهرة** :وتشير الى النتائج المقصودة والمعروفة لدى العناصر المشاركة في النسق وتكون نتائجها واضحة وظاهرة ويسهل التعرف عليها من قبل أي شخص في النظام.

[1] –على وطفة، مرجع سابق، ص113

[2] - Archibong, Esther & Antia Christiana, Structural-Fonctionalism its relevance to medical profession, International Journal of Education and Research, 2014, Vol. 2 No 5, 352.

– **الترابط**: والمقصود به أن جميع عناصر النسق الاجتماعي في ترابط بعضها ببعض، وكل جزء له صلة بالأجزاء الأخرى وهي متكاملة وظيفيا فيما بينها وتعرف بأنها تكيف الجماعات والأفراد بطريقة تؤدي إلى تكوين مجتمع منظم بحيث تؤدي هذه الجماعات أو هؤلاء الأفراد أوجه النشاط الذي ينصرفون إليه بأقل قدر من التوتر والنزاع[1].

– **التكامل**: بمعنى ن النسق الاجتماعي هو نسق متوازن ويتجه باستمرار نحو التكامل، وأن الأنساق الاجتماعية تخضع لحالة من التوازن الديناميكي والذي يشير إلى قيام حالة من الانسجام والتلاؤم وتحقيق الأهداف، من أجل التصدي والتكيف مع كل تغيير خارجي من خلال آليات التلاؤم والضبط الاجتماعي.

2– النظرية الصراعية لدى "رالف داهرندورف":

تنطلق النظرية الصراعية لدى داهرندورف في مفهومها العام من نقدها للنظرية الماركسية باعتبار ان هذه الأخيرة تختزل الصراع حول من يملك وسائل الإنتاج، وتبني على ذلك مفاهيمها الأساسية في إطار الجدل المادي جازمة في ذلك أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ، إذ يحدث التغير الاجتماعي نتيجة صراع من يملك وسائل الإنتاج مع من لا يملكها، أو بالأحرى من لا يملك سوى قوة عمله بعد أن تكتسب الطبقة المسحوقة وعيا جماعيا يؤدي بها إلى الثورة.

أما داهرندورف فيرى أن موضوع الصراع لا يتعلق بملكية وسائل الإنتاج وإنما يدور حول من يملك السلطة لكي يستطيع السيطرة على الآخر داخل أي تنظيم، وأن التغير الاجتماعي يقوم إثر الإفراط في استخدام القوة وإخضاع المنافس مما يؤدي إلى إبراز المصالح الكامنة لدى اشباه الجماعات وتحولها إلى مصالح ظاهرة، لينتج عن ذلك وعيا جماعيا يؤدي في آخر المطاف إلى حراك أو انفجار أو ثورة تحدث التغيير الشامل.

[1]–إسماعيل محمد الزيود، علم الاجتماع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ط1، ص232

تتمحور فلسفة الصراع الاجتماعي عند داهرندورف حين يوظفها في دراسة الأسرة حول مسألة القوة ودرجة استخدامها من طرف أفراد الأسرة كأداة للسيطرة وإخضاع الآخر وتأثيره في عملية اتخاذ القرار.

وتتلخص أهم مصادر القوة عند داهرندورف في:

-الشخصية: تفرض الشخصية الكاريزمية حضورها مما يجعل الفرد الذي يتمتع بها مؤثرا في اتخاذ القرارات، وتعطيه أفضلية للقيادة داخل الأسرة.

-المركز الاجتماعي: وهو المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها الفرد داخل المجتمع وقد تكون وراثية يستمدها من الأسرة، أو العشيرة أو مكتسبة نتيجة شغل منصب أو مرتبة أو شكلا من أشكال التفوق الاقتصادي أو السياسي تفرض على الآخر تقديره واحترامه.

-العلاقات الاجتماعية: والتي يمكن للفرد من خلالها تحقيق أهدافه، إذ تعتبر مصدر قوة، فتنوع العلاقات الاجتماعية يعطي الفرد أكبر قدر من القدرة على الإنجاز.

-القوانين والشرائع: تعتبر مصدر قوة للفرد من خلال الحقوق التي تكفلها سواء وضعية كانت أم دينية، وتعتبر الهيمنة الذكورية إحدى مخرجات هذه الشرائع يستخدمها الزوج لإخضاع الزوجة.

الحب: يستطيع الفرد أن يتخذ من هذه العاطفة مصدر قوة لإخضاع محبوبه وقبوله بشروطه وإذعانه لأوامره.

وتتلخص أهم التصورات الاساسية التي يقوم عليها اتجاه الصراع الاجتماعي في علم الاجتماع في الجوانب والنقاط التالية:

1- المصالح هي عناصر هامة للحياة الاجتماعية, وخاصة المصالح الطبقية

2 - تتكون الحياة الاجتماعية من جماعات ذات مصالح مختلفة ومتناقضة ومتصارعة

3-تولد الحياة الاجتماعية بطبيعتها الصراع

4-تتضمن التباينات الاجتماعية اشكالا مختلفة من القوة

5-الأنساق والنظم الاجتماعية ليست متحدة او منسجمة

6-تميل الانساق والنظم الاجتماعية للتغير والتبدل

7-الصراع الاجتماعي هو اداة الطبقة المستغلة لتأكيد ذاتها وحقوقها وتحريرها من الطبقة المستغلة غير أن عالم الاجتماع الألماني داهرندورف ورغم تأثره بالطرح الماركسي إلا انه رأى بأنه لا يجب الاخذ بشمولية الصراع كما لا يجب الأخذ أيضا بشمولية التوازن فهناك أحداث فارقة تتحكم في الظواهر الاجتماعية فالصراع يحدث نتيجة غياب الانسجام والتوازن في محيط اجتماعي معين ولوجود حالات عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية، وقد يكون الصراع حول القيم والمكانة، أو الموارد المحدودة ولكل رغبته في إخضاع الآخر سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات.

إن محاولة داهرندورف في دراسته للصراع انطلقت من الوظيفية ونظرية النسق والتوازن والتي تركز على النظام العام، ومن نقده لقضية لويس كوزر التي يفسر في ضوئها الصراع وظيفيا داخل النسق، وانطلق من المنظور الماركسي المؤدي إلى أن الصراع الكامن وفي كل نظام وهو مصدر تغير هذا النظام[1].

وأشار داهرندورف إلى أن عناصر النسق الاجتماعي يمكن ان تعمل معا متناسقة ويمكن ان تعرف صراعا وتوترات، فالمجتمعات تميزها الديناميكية، والصراع هو أحد ملامح هذه الديناميكية وكما هو موجود تناسق اجتماعي فهناك أيضا صراعات وتشنجات اجتماعية. وفي النهاية يرى داهرندورف أن الصراع هو حصيلة العلاقات بين الافراد الذين يشكون من اختلاف في الاحداث.

مفاهيم النظرية:

-الرموز الثقافية: وهي من الأسباب التي تؤدي إلى الصراع أو إلى الانسجام.

- القهر: يعني بذلك أن هناك توزيع تفاضلي للقوة والسلطة وهذا التوزيع الثابت للسلطة يصبح العامل المحدد للصراع الاجتماعي النظامي وهو نوع وثيق الصلة بصراع الطبقات ضمن الفهم التقليدي الماركسي لهذا المصطلح.

- السيادة: من يمتلك السلطة هو من يقرر.

- الخضوع: من لا يمتلك السلطة يبقى تابعا منفذا لقرارات المتحكم.

[1] -أحمد زايد، علم الاجتماع والنظريات الكلاسيكية والنقدية، نهضة مصر للطباعة والنشر،2006، ص163

– **علاقات السلطة:** الصراع عند داهرندورف هو صراع حول السلطة وليس على ملكية وسائل الإنتاج كما يراه ماركس، وتختلف السلطة عن القوة، حيث أن السلطة تتضمن إحدى وظائف النسق القانوني (العادات والمعايير شبه القانونية)، وبالتالي فالسلطة تنتج الصراع وتقدم تسهيلات وظيفية للمجتمع ككل، فحيثما توجد السلطة توجد علاقات سلطة وخضوع، وأن الترابط القسري هو ما يجعل التنظيمات الاجتماعية متسقة ومنظمة.

– **القوة:** تشير إلى امكانية أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية، فرض إرادته من خلال موقعه رغم مقاومة الآخرين، وذلك بصرف النظر عن الأسس التي ترتكز عليها هذه الإمكانية[1].

[1] –محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي الصيغة التوليفية بين الوظيفية والصراع، دار مجدلاوي، الأردن، 2008، ص97.

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية والخلفية السياسية للأزمة في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجزائر ميدانا خصبا للدراسات الاجتماعية بالنظر للتغيرات الاجتماعية التي ميزتها، والتي كانت نتيجة لتعرضها للاحتلال الفرنسي بداية، ثم ما جاء بعد مرحلة الاستقلال وتلك الوتيرة المتسارعة التي شهدها المجتمع على كل المستويات اعتقادا من السلطة السياسية حينها بأن حرق المراحل ضرورة لا مناص عن تجسيدها لبلوغ التطور، الأمر الذي أدى إلى تحولات جوهرية على مستوى جميع الأبنية الاجتماعية والاقتصادية ....

وعلى غرار كل الدول التي تعرضت للاستعمار هرعت الجزائر بعد استقلالها إلى تبني سياسة اقتصادية كانت بمثابة ردة فعل كما يفسرها علم النفس السياسي، فانتهجت في أغلب خطواتها الأولية كل ما يبدو معاديا للمستعمر القديم، وركزت ضمن أولوياتها على التصنيع، هذا الأخير الذي كان بمثابة نقطة الانطلاقة لتغيرات ثقافية كان لها الوقع الأكبر على الوسط الحضري بعد ذلك.

تجسد الأسرة الجزائرية مبد التوازن الذي جاءت به النظرية الوظيفية فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية، والذي يتطلب في حد ذاته شكلا من اشكال التكيف مع الوضع السائد في المجتمع، وتشير الإحصائيات إلى تغير في حجمها خلال فترات زمنية متعاقبة، إذ تحولت من أسرة تقليدية ممتدة مبنية على مبدأ التعاون والشراكة والتضامن الآلي، إلى أسرة نووية تخضع لمعايير وقيم الفردانية والاستقلال.

ولا شك أن هذه التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر قد مرت بمراحل، ساهمت فيها كل مرحلة في تشكيل نموذج أسري محدد. ومثل ما أشارت إليه الدراسات السابقة، فليس بالضرورة أبدا اختفاء نموذج وظهور نموذج جديد أنه يختلف عنه، أو يأخذ منه موقف النقيض، بل أن الظروف الاقتصادية الجديدة أبرزت نموذجا وأخفت آخر، بحيث تتكيف الأسرة مع ما هو جديد من تغيرات سواء بشكل مقصود أو غير مقصود محتفظة بالنموذج الأسري المختفي، وقد يجتمع النموذجان في الوقت والمكان ذاته.

ومن هذا المنطلق، كان لا بد من مقاربة لدراسة الاسرة في ظل التغير الاجتماعي ضمن وضع اقتصادي جديد أفرزته هذه التحولات يكون أساسها المداخل الآتية:

المبحث الاول: الأوضاع الاقتصادية والسياسة الاجتماعية في الجزائر

1- الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من 2008 إلى يومنا هذا: الأسباب والمآلات

1-1- أسباب الازمة الاقتصادية في الجزائر:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والأزمات الدولية، و تعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 محطة فارقة في اقتصاديات الدول، إذ تعود هذه الأزمة مبدئيا إلى مجموعة من الأسباب أهمها واقع قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية 2007، حيث أدى تخلف المدينين عن سداد دفعات الرهن العقاري و حبس البنوك للرهون إلى انخفاض حاد في أسعار السكن مما سبب خسائر هائلة للبنوك أدت بدورها إلى أزمة مالية داخل الولايات المتحدة الامريكية، وباعتبار أن هذه الأخيرة تمثل قاطرة الاقتصاد العالمي فقد انعكس ذلك على جميع الدول، غير أن الجزائر ونتيجة لارتفاع أسعار النفط حينها، حيث بلغ 148 دولارا للبرميل، و امتلاكها لاحتياطي ضخم من الصرف، بقيت في منأى عن تداعيات هذه الأزمة مؤقتا، إذ كان بإمكانها تغطية الخسائر الناتجة عن التضخم الخارجي وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، والحفاظ على السياسة الاجتماعية المنتهجة بفضل الاقتصاد الريعي بالرغم من تراجع مداخيلها نتيجة انخفاض قيمة الدولار وهي العملة المتداولة في سوق النفط، و هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم التأثر السريع باعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء النفط و الغاز بنسبة98%،عكس الدول المنتجة للسلع التي تأثرت نتيجة كساد الاقتصاد العالمي و الركود في الدول المستهلكة لمنتجاتها، كما أن عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي، وعدم ارتباط البنوك الجزائرية بالبنوك العالمية أدى إلى تأخير الارتدادات، غير أن هذا الوضع لم يدم أكثر من ست سنوات حتى تهاوت أسعار النفط بداية من 2014، لتجد الجزائر نفسها في وضعية لا تحسد عليها.

2-1 نتائج الأزمة الاقتصادية في الجزائر:

أدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط في السوق الدولية إلى تراجع المداخيل، والدخول في دوامة من اللاتوازن على المستوى المالي والاقتصادي بصفة عامة، ولامتصاص الصدمة الاقتصادية اضطرت الجزائر لخفض قيمة الصرف، لتنزل قيمة الدينار بنسبة 25% مقابل الدولار، كما انتهجت سياسة ترشيد النفقات وتقليص ميزانيتي التسيير والتجهيز، الأمر الذي أدى إلى تقهقر في المستوى المعيشي للأسر والافراد، واتساع رقعة البطالة، والهجرة غير الشرعية...

ولاحتواء هذه الأزمة عمدت الجزائر إلى الاستثمار من إيرادات النفط، غير أنها لم تطبق قاعدة "هارتويك" القائمة على استثمار الدولة المنتجة لجزء من إيرادات هذا المورد غير المتجدد في ضروب من الثروة الأكثر استدامة، والخالقة لاقتصاد أكثر تنوعا بعد استنزاف الرأسمال الطبيعي[1]، بل اتجهت إلى خلق مشاريع خدماتية غير مدروسة (محلات الرئيس مثلا)، سيارات نقل البضائع في إطار صيغ قروض اونساج ....

2- السياسة الاجتماعية في الجزائر:

2-1 السياسة الاجتماعية قبل الأزمة الاقتصادية سنة 2014 في الجزائر:

أخذ مفهوم السياسة الاجتماعية حيزا واسعا في العلوم السياسية، الاقتصادية والاجتماعية نظرا لضرورة التعامل مع الوضع الاقتصادي المتغير في جميع دول العالم، فالسياسة الاجتماعية تولي عناية خاصة لبعض الفئات المحرومة من السكان لأسباب إما اجتماعية أو ثقافية بحتة مثل حالة النساء والأطفال و الشباب، أو بسبب العاهات مثل المصابين بإعاقات جسدية او نفسية او بسبب أوضاع اقتصادية غير مناسبة مثل حال العاطلين عن العمل والفقراء[2]، و في ضوء ذلك ينبغي أن تتحدد السياسة الاجتماعية عن

[1] – مايكل روس، نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة هيثم نشواتي، قطر، مكتبة مؤمن قريش، ط1، 2014، ص313

[2] – حمزة نبيل، نماذج السياسات الاجتماعية، التجربة التونسية ودلالاتها، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات اجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك،2003، ص7

طريق جهة تمتلك المسؤولية والقدرة لتحقيق ذلك، مستندة على القوة السياسية المتمثلة في الدولة التي تستطيع الهيمنة على عمليات اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة في حياة أفراد المجتمع بما في ذلك القرارات ذات العلاقة برفاهية الناس.[1]

أعطت عائدات النفط دفعة للسلطة السياسية للمضي في وضع برامج تنموية تبين في الأخير أنها لم تحقق ما كان مرجوا منها، و يرجع الخبراء ذلك لعدم الدراسة المتأنية لهذه المشاريع، مع الانفراد في اتخاذ القرارات ضمن مركزية لم تتح للشركاء مجالا للاستشراف أو المساهمة في تحليل البيئة وإعطاء المؤشرات التي تدل على الوضعية الحقيقية التي يعيشها المواطن، ومن أهم هذه البرامج يأتي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في المقدمة، الذي فشل فشلا ذريعا، لتسارع السلطة في انقاذ الخطة المسطرة بوضع برنامج دعم النمو(2005-2009)، و كان من أهم أهدافه بناء مليون وحدة سكنية، تشييد المؤسسات التربوية والجامعات، المراكز الصحية، توصيل الغاز، الكهرباء والماء الشروب، و قد وضع هذا البرنامج سياسة لامتصاص نسبة البطالة تمثلت في عقود جهاز الإدماج المهنيDAIP سنة 2008 والذي استفاد منه الكثير من الشباب خريجو الجامعة، كما عززت الدولة من سياسة دعم أسعار السلع و المواد الغذائية، وكذا قطاع السكن بكل صيغه (ترقوي أيجار، ترقوي مدعم، ريفي، سكن بيع بالإيجار)، ثم جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) الذي عمدت السلطة السياسية من خلاله على استكمال برنامج دعم النمو و تدعيم البنية التحتية و الرعاية الصحية، حيث خصصت 15% من ميزانية الدولة لقطاع الصحة سنة 2010 بعد أن كان 05% سنة 2009. [2]

كما عملت الدولة في هذه الفترة على تحسين الخدمات وعصرنة منظومة الضمان الاجتماعي وكمثال على ذلك ادراج بطاقة "الشفاء" وتعميمها وطنيا، وتمكين فئة واسعة من الحصول عليها، إلى غيرها من الإجراءات التي تدخل ضمن إطار التكفل الاجتماعي.

[1] – محمد عاطف غيث، وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص03

[2] – أسماء إدريسي، تطور الانفاق الصحي في الجزائر، ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال (2013-2004)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، ص151

2-2 السياسة الاجتماعية بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2014 في الجزائر:

صرحت السلطة السياسية في الجزائر أن الازمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط باتت تشكل معضلة لا يمكن تجاوزها، فالسياسات المسطرة لم تكن تضع في الحسبان هذا التراجع، إذ اضطرت السلطة السياسية إلى إطلاق برنامج جديد (2015-2019) يتماشى وطبيعة المرحلة يرتكز على تمويل من فائض صندوق ضبط الإيرادات، كما خفضت من قيمة الدينار، كما أقرت سياسة لترشيد النفقات في إجراءات أشبه بالتقشف، كان أولها تجميد التوظيف بقطاع الوظيف العمومي باستثناء قطاع الصحة و التعليم و التعليم العالي، كما تم تجميد التوظيف في إطار جهاز المساعدة على الادماج المهني، مما أدى إلى ارتفاع في نسبة البطالة وزيادة الأفراد غير المؤمنين اجتماعيا أي المحرومين من الرعاية الاجتماعية، ما عدا الفحص المجاني، كما لجأت الدولة إلى مراجعة سياسة الدعم، وفرض رسوم إضافية بعد إقرار نظام تسقيف استهلاك الكهرباء على سبيل المثال، وزيادة في سعر البنزين الذي انعكست بدورها على باقي القطاعات (الصناعة، الفلاحة، الخدمات...)، الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرة الشرائية والمستوى المعيشي بصفة عامة، كما عرف قطاع السكن أيضا ركودا ملفتا نتيجة تخلي الدولة على بعض الصيغ السكنية مثل السكن الترقوي المدعم وعدم القدرة على استكمال الورشات المفتوحة بمختلف الصيغ، وعجز المرقين العقاريين على تسليمها لأصحابها في الآجال المحددة لأسباب عدة أهمها نقص السيولة و التضخم .. رغم وجود ضمانات قانونية في هذه الحالات. كما تقلصت نسبة السكن بصيغة البناء الريفي الذي كان ملاذا لفئة واسعة للحصول على سكن.

إن تراجع الدولة عن سياستها الاجتماعية السابقة بعد الازمة الناتجة عن انهيار أسعار النفط، كان ضرورة ملحة حسب رأي الكثير من المحللين الاقتصاديين، لأن الاقتصاد الريعي لا يمكن أن يستمر طويلا في ظل تغيرات متسارعة ونظام اقتصادي عالمي متقلب، ولهذا من الطبيعي أن تعرف المجتمعات التي تعتمد على هذا النمط الاقتصادي أزمات من الصعب ان تتكيف معها دون ضريبة اجتماعية مكلفة.

المبحث الثـــــــــاني: الخـلفية السياسـية للأزمــة في الجزائــر

1- الأحادية الحزبية والأيديولوجيا السياسية:

1-1- مرحلة الحزب الواحد:

يعتبر دستور 1963 اول نص تأسيسي تم بمقتضاه تبني الخيار الاشتراكي، ونظام الحزب الواحد، حيث جاء في نص المادة 23 منه أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر، اما المادة24 فقد نصت على "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة" وبصدور هذه النصوص، يتضح أن الجزائر انتهجت أسلوب التنظيم الحزبي الواحد[1]

على ضوء هذا البند طرحت إشكالية الدولة الأمة، أين تبنت السلطة السياسية هذا المشروع، ضمن خطاب الوطنية الذي أفرزته الحركة الاستقلالية الجزائرية، بعد تحررها من الاستعمار الكولونيالي، ويمكن أن نلخص هذه المخرجات في مرحلتين: مرحلة البدايات الأولى التي أدت إلى ظهور الحركة الوطنية في العشرينات بما تحمله من ايديولوجيات مختلفة إلى غاية اندلا ع الثورة التحريرية ثم الحصول على الاستقلال السياسي. ثم تأتي مرحلة ما بعد الاستقلال ونشوء الدولة الوطنية الحديثة بما تحمله في طياتها من تناقضات إيديولوجية.

شكل بناء الدولة الوطنية في بداياته القاسم المشترك بين مختلف الأيديولوجيات، فالأولوية لاستقلال الأرض واستعادة عناصر الهوية المسلوبة بالرغم من الاختلافات الجوهرية بين المناضلين في مرجعياتهم، فلا مناص إذا من الذوبان المرحلي في قالب واحد، يمكن الحركة الوطنية من بلوغ أهدافها.

رغم ظهور الاختلافات الأيديولوجية التي غفت ابان حرب التحرير، فإن السلطة السياسة في الجزائر لم تلبث أن احتوت ولو في ظاهر الأمر هذه البؤرة بفرض مبادئ الحزب الواحد الجامع الذي من شأنه أن

[1] - سويقات أحمد، التجربة الحزبية الجزائرية 1962-2004، مجلة الباحث، العدد الرابع، ورقلة، 2006، ص123

يؤسس للدولة الحديثة انطلاقا من المشروع السوسيو اقتصادي، الذي يتغذى من روح «الوطنية" قصد بناء الدولة الحديثة.

على ضوء ما سبق ذكره، فإن الدولة الوطنية المنشودة لم تقم إلا على أعتاب الشرعية التاريخية التي فرضت في الأخير مشروعيتها السياسية، مصادرة بذلك الشرعية الديمقراطية، في تغييب كلي للمجتمع في رسم مستقبله.

1-2- الأيديولوجيا السياسية ومسوغات بناء الدولة:

استطاعت الدولة -من خلال توظيف سياسة وخطاب شعبوي، كان في رأي البعض ضروريا لبلورة رؤيا موحدة يجتمع حولها الشعب الجزائري وتتقبلها النخبة على أقليتها آنذاك وباقي أطياف الشعب على حد سواء، -أن تفرض نموذجها التنموي وخطتها الاقتصادية والاجتماعية وهو ما انتهت إليه قرارات مؤتمر طرابلس في شهر جوان 1962 الذي تبنت الدولة من خلاله النموذج الاشتراكي كمنهج لبناء الدولة الحديثة، بالرغم من تعالي بعض الأصوات المنكرة لهذا الخط من داخل المكون السياسي الذي كان يعارض شخصنة السلطة داخل تشكيلة فئوية ضيقة، و بصفة أبرز أعضاء المجلس الوطني للثورة الذي يمثل نواة صلبة استنادا الى الشرعية الثورية، حيث أعلنت هذه المجموعة أحقيتها في القيادة واشراكها في اتخاذ القرارات المصيرية، ثم ما لبثت التوترات أن تصل إلى حمل السلاح بين الإخوة الفرقاء في جويلية 1962، وفي هذا السياق يقول سليمان الشيخ" لقد كشفت أزمة صائفة 1962 عن عجز جبهة التحرير عن حل المشكلات المطروحة داخلها، بصورة ديمقراطية، بتغيير المجموعة القائدة، وكان هذا التبديل يتم دوما في جو متأزم، بمقدار ما كانت الممارسات السلطوية الموروثة أصلا عن الطرائق المعمول بها داخل الأحزاب التقليدية والتي تكررت في سلوك نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب ثم حركة الانتصار... فقد كشفت ازمة 1962 عن عدم وجود جبهة التحرير، من حيث هي منظمة متجانسة وذات بنية سليمة، فإذا نظرنا إليها من ناحية نظرية كحزب يجمع بين مناضلين انتسبوا فرديا إليه، بدا

لنا من الوجهة العلمية، وعلى ضوء الاتجاهات وخطوط الفصل التي نشأت فيها، أنها جبهة قائمة على أساس التشكيلات السياسية السابقة، ولكن ينضاف إلى هذا الانقسام الموروث عن الماضي"[1].

لم تمض ثلاث سنوات عن تلك الصراعات والتجاذبات التي كادت أن تعصف بمشروع الدولة، حتى حدث ما سمي وقتها بالتصحيح الثوري، – هو في حد ذاته لفض أيديولوجي مستوحى من الشرعية الثورية– وهو انقلاب هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة في 1965/06/19، وكانت بداية لحقبة جديدة اتسمت بالصلابة وتضييق معلن على الحريات السياسية.

انتهجت السلطة السياسية في هذه الحقبة وفي ظل لوائح وتوصيات الحزب الواحد سياسة داخلية وخارجية مكنتها من التموضع على كلتا الجبهتين، فاستطاعت أن تجمع في كنفها كل المتناقضات الأيديولوجية، الإسلاميين واليساريين الماركسيين خاصة، كما استطاعت أن تسوق مشروعها السياسي خارجيا على أنه السبيل الذي بإمكانه مقاومة الامبريالية الاستعمارية والمد الرأسمالي، واقتبست في هذا الاتجاه النموذج الاقتصادي للاتحاد السوفياتي، كما تحالفت مع دعاة القومية العربية ودول عدم الانحياز.

بعد وفاة بومدين سنة 1978 شهدت الجزائر توجها مخالفا لا سيما في الجانب الاقتصادي والسياسي مع الرئيس الشاذلي بن جديد الذي حاول في حقبته أن ينحى إلى اقتصاد أكثر حرية بوجود قطاع خاص يدفع بعجلة التنمية، وخاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقام بإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى، الأمر الذي أتاح الفرصة لظهور طبقة بورجوازية ناشئة.

أما على الصعيد السياسي، فقد صاحب هذا التغير ظهور طبقة سياسية ليبرالية تشرف على نظام ودولة بنمطين مختلفين من التسيير الاقتصادي والاجتماعي، مهمتها إدارة التوازنات بين الجماعات المتصارعة في السلطة التي خلفتها المرحلة السابقة.

[1] – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2003، ص485-486

تميزت مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد باعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع البترولي، صاحبها فساد لأفراد داخل دواليب السلطة، مما أدى إلى طغيان النزعة الاستهلاكية على سلوك الافراد داخل المجتمع الجزائري، فتشكلت لديه إيديولوجيا استهلاكية لم تستطع ان تتحمل التغيرات الاقتصادية اللاحقة بعد انخفاض أسعار البترول بداية من 1986، مما جعل الدولة قاصرة عن تلبية الحاجات الاجتماعية.

في ضل هذا المشهد، ظهرت حركات اجتماعية متعددة الايدولوجيات وبدأت الانتفاضات في المدن، ظاهرها اجتماعي وباطنها سياسي تجلى في الخطاب المسجدي وخطاب التنظيمات الطلابية، تحول بعدها إلى معارضة على كل المستويات.

استمرت الاحتجاجات إلى غاية الانتفاضة الشعبية في 05 أكتوبر 1988، مما جعل السلطة السياسية تستجيب كرها لانفتاح ديمقراطي أدى إلى دخول الجزائر في مرحلة انتقالية تمددت فيها الحركات الإسلامية على المستوى الشعبي.

2- التعددية السياسية في الجزائر:

تظهر التعددية تاريخيا كنتيجة للصراعات، فالأحزاب تاريخيا تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات، وبعبارة أخرى هي المعبر عن الصراعات كما انها مقر للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية[1]، و قد ظهرت التعددية السياسية في الجزائر بعد فشل الحزب الواحد في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ليعطي دستور 1989 في مادته40 الحق في انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ولم تكن تلك الجمعيات ذات نضج سياسي يمكنها من مسايرة العملية الديمقراطية كونها لم تكن تحمل مشروعا سياسيا واضحا ، إنما جاءت مناهضة لسياسة الحزب الواحد التي ميزتها الهيمنة و التضييق على الحريات، كما يمكن القول أن ظهور هذه الأحزاب ما هو إلا تعبير عن صراعات اجتماعية مكبوتة منذ الاستقلال، و أن التعددية الحزبية ماهي إلا شكل من أشكال التعبير، و من هذا المنطلق سنت كل القوانين المتعلقة

[1] – رسل جيه دلتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة المجذوبة أحمد يعقوب، الأردن، دار البشير، 1996، ص153

بالأحزاب كتعبير عن الواقع الاجتماعي، والشاهد في ذلك أنه وبالرغم من أن القوانين جاءت تمنع ظهور الأحزاب على أساس عرقي أو ديني فإن الممارسات كانت تعكس غير ذلك أمام كل الأنظار.

تعتبر أحداث أكتوبر نقطة تحول في مسار تطور الدولة الجزائرية، فكانت بمثابة حجر الأساس الذي أقيمت عليه التعددية السياسية، إذ بات واضحا ان المواطن عاش طويلا في كنف أحادية حزبية، قد وجد حريته في اختياره لممثليه دون قيد أو ضغط، فقد أفرز دستور1989ما يقارب50حزبا سياسيا ، ويرى البعض أن هذا العدد الهائل من الأحزاب ما هو إلا عملية تشتيت الهيئة الناخبة بما يخدم الحزب الواحد في الأخير، و هو الذي يملك وعاء انتخابيا ثابتا، إلا ان الواقع لم يكن كذلك ، فقد برز قطبين سياسيين فقط و هما التيار الديمقراطي ممثلا في حزب القوى الاشتراكية الذي وجد أكثر مناصريه من منطقة القبائل و المناطق الأخرى الناطقة باللغة الامازيغية، أما القطب الثاني فهو التيار الديني ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان له الصدى الأوسع والتمثيل الأقوى في أوساط القاعدة الشعبية ، ذلك ما أكدته الانتخابات التشريعية سنة 1991 في دورها الأول . التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعدا نيابيا يليها حزب القوى الاشتراكية ب 25 مقعدا نيابيا مقابل 16 مقعدا نيابيا لحزب جبهة التحرير الوطني.

لكن قبل الدور الثاني للانتخابات، تدخل الجيش الجزائري متحالفا مع بعض القوى السياسية، لوقف المسار الانتخابي متعللا بالهفوات التي وقع فيها الإسلاميون، غير أن هذا الاجراء جوبه باحتجاجات شعبية قوية، قابلها استعمال مفرط للقوة من طرف الأجهزة الأمنية للدولة، ومن هنا دخلت الجزائر في دوامة من العنف والعنف المضاد.

2-1- الإسلام السياسي وجدلية الدين والدولة في الجزائر:

مصطلح "الإسلام السياسي" ظهر بداية كصيغة ملطفة لمصطلح "الاسلاموية" في المجال التداولي الغربي بعد الثورة الإيرانية عام 1979، و بات واسع الانتشار في العالمين العربي و الإسلامي، وتحول المصطلح إلى تيمة حاضرة بقوة في الحقل الدلالي للخطاب السياسي المعاصر، وقد نحت المصطلح حسب أوليفييه

روا لوصف ظاهرة يزعم انها جديدة تدل على وجود حركات سياسية يرأسها علماء مسلمون متعلمون يدعون إلى إعادة "أسلمة" البلدان ذات الأغلبية المسلمة والمجتمعات الإسلامية في أماكن أخرى، التي توقفت، في نظرهم، عن أن تكون إسلامية بما فيه الكفاية، و روجت هذه الحركات للشريعة الإسلامية من خلال الاشكال الحديثة للتعبئة الشعبية، واعتمدت هيكلا تنظيميا مختلطا، في نقطة تقاطع بين الأخوية الصوفية التقليدية، التي يمر فيها الأعضاء بخطوات مختلفة من الارتقاء، وبين الحزب السياسي الحديث، وقد عمل الإسلاميون على مسارين: تعزيز حركة اجتماعية يمكن أن تتشارك مع المنظمات المجتمعية والجمعيات الخيرية؛ وانشاء حركة سياسية تتنافس في الانتخابات وتقوم بدفع أعضائها إلى داخل بيروقراطية الدولة.[1]

يرى الباحث الأمريكي روبرت سبنسر أنه لا يوجد فرق بين الاسلام والاسلام السياسي، فالإسلام بفي اعتقاده يحمل أهدافا سياسية، كما يمثل أسلوبا للتعبير عن القهر والبحث عن عيش رغد هنا في الحياة الدنيا.

لم تشد الحركات الإسلامية في الجزائر عن هذه التحليلات التي استخلصت من تجارب سابقة في بلدان العالم الإسلامي–مصر و السودان على سبيل المثال– حيث أبدى تكيفا مع الفكر السياسي الغربي، وبالعودة إلى المثال فإننا نجد أن الإخوان المسلمين قد دافعو عن الملكية الدستورية في الاربعينيات من القرن الماضي، باعتبارها نظاما يحاكي الدولة الإسلامية، وقد شارك الإخوان المسلمين في سوريا في البرلمان سنوات الخمسينات، وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين أول حركة تتبنى الإسلام السياسي في العصر الحديث، فإنها لم تنفصل عن الفكر السلفي، وقد جسدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزة بالأغلبية في تشريعيات 1991 مفهوم الإسلاموية، حيث يتفق الإسلاميون جميعا على أن عودة المجتمع إلى الإسلام(أو أسلمته) ستكون محصلة عمل اجتماعي وسياسي: فلا بد من الخروج من نطاق المسجد[2].

[1] - محمد أبو مازن، ما بعد الاسلام السياسي-مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، مؤسسة فريدريش أيبرت، عمان، الأردن، 2019، ص25-26

[2] – أوليفييه روا، فشل تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، ط2، دار الساقي، بيروت، 1996، ص41

لقد كان شعار "لإسلام دستورنا " في خطاب وأدبيات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكل الحركات الإسلامية، أحد البنود التي لا تخضع للنقاش، فهي مسلمة لا لبس فيها، وحولها تتجمع كل المقاربات، فالإسلاموية تستأنف الرؤيا الكلاسيكية للإسلام من حيث كونه نظاما كاملا وجامعا ولا حاجة فيه لأن "يتحدثن " أو "يتكيف إلا أنها تطبق هذا الأنموذج على موضوع حديث: هو المجتمع[1]، فالإسلام لديهم ليس فقط تطبيق الشريعة وإنما أيديولوجية تعمل على تهيئة البيئة الاجتماعية التي ستتقبل تطبيق الشريعة تلقائيا في المستقبل، إذا يمكن فهم الحركة الإسلاموية على أنها، بوضوح، حركة اجتماعية – سياسية، تقوم على الإسلام بوصفه أيديولوجية سياسية بمقدار ما هو دين. والبرهان على ذلك هي تلك المواجهة – الموازنة التي يطرحها الإسلاميون بانتظام بين فكرهم من جهة وبين الأيديولوجيات الكبرى- وليس الأديان الأخرى – في القرن العشرين (الماركسية، الفاشية، ((الرأسمالية))[2].

من المفارقات التي تطرح في هذا السياق ولا سيما لدى حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها كانت تكفر بالديمقراطية باعتبار هذه الأخيرة نتاج أفكار غربية، أو بالأحرى فكرة الأعداء الذين يحيكون المؤامرات للدول الإسلامية وتؤمن بمبدأ الحاكمية لله، ثم تشارك في الوقت ذاته في انتخابات قائمة على مبدأ الديمقراطية، كما أنها ترفض القوانين السائدة في كل المجالات لأنها قوانين وضعية لا ترقى إلى القوانين الشرعية التي لا يشوبها نقص. كانت هذه الأفكار و لا تزال جذورها ثابتة لدى كثير من التيارات الإسلامية الموجودة على الساحة السياسية إذ لم تدرك أن "الدين عام، عالمي، شمولي، وحصر الدين في السياسة –الجزئية، القبلية المحدودة في المكان وفي الزمان، معناه حصره في مجال ضيق، في مجتمع، في منطقة وفي لحظة محددة. إن الدين ينزع إلى رفع الإنسان نحو أفضل ما يمكنه أن يعطيه، وان السياسة تنزع إلى إيقاظ أسوأ غرائزه. فتعاطي السياسة باسم الدين يعني تحويله إلى حروب لا يمكن انتهاؤها، وإلى انقسامات حزبية بلا نهاية، ويعني خفض الغائيات إلى المواقع المنشودة والمكاسب المحسوبة. لهذه الأسباب، فإن تسييس الديني او تقديس السياسي لا يمكنهما إلا أن يكونا من صنيع نفوس شريرة

[1] – مرجع سابق، ص43

[2] – مرجع سابق، ص 44

ومنحرفة، اللهم إلا إذا كانوا جاهلين. ويعني كلاهما تأسيس الانتهازية والمكيدة في الدين، وإيجاد تسويغات قرآنية للظلم وتصوير الدم المسفوك ظلما على انه عمل جهادي"[1] ذلك بالفعل ما أدى إلى صدام بين أجهزة الدولة والقاعدة الشعبية لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أنتهى إلى عنف راح ضحيته الآلاف من المواطنين وأفراد أجهزة الأمن، وانتكاسة على جميع الأصعدة.

2-2- **حركة مجتمع السلم**: تمثل حركة مجتمع السلم امتدادا لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر وتعود بدايتها إلى سنة1963 أين كانت تعمل بشكل سري، إلى غاية سنة 1989 حيث اشتغل أعضاؤها بالعمل الخيري منضوين تحت جمعية الإرشاد والإصلاح، لتتحول مع مرحلة الانفتاح السياسي و التعددية الحزبية سنة 1991 إلى العمل السياسي بمسمى حركة المجتمع الإسلامي حماس، و تعرف الحركة بأنها" حركة سياسية شعبية إصلاحية شعارها العلم والعدل والعمل، وثوابتها الإسلام واللغة العربية و الانتماء إلى الأمة الإسلامية و النظام الجمهوري والحريات الخاصة و العامة والتداول السلمي على السلطة من خلال الواقعية و الموضوعية و المرحلية"[2]

عرف توجه الحركة بأنه أقل راديكالية عما وجدت عليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من خلال انخراطها في العمل السياسي كقوة مشاركة لأحزاب السلطة، فبعد حل الفيس إثر الأحداث الدموية التي تلت إلغاء نتائج تشريعيات 1991، تصدرت المشهد السياسي ممثلة للتيار الإسلامي تعت شعار المشاركة لا المغالبة، وعقيدة أن الإسلام هو الحل.

تمكنت الحركة من افتكاك عدة حقائب وزارية طيلة السنوات التي شاركت فيها في الانتخابات، فضلا عن ممثلين في المجالس البلدية والولائية و البرلمان، ويشهد الملاحظون أنها من أكثر الأحزاب تنظيما وتحكما في قواعدها ومؤسساتها، بل يرى آخرون أنها الأفضل على الساحة السياسية في هذا الجانب.

[1] – لياس بوكراع، الجزائر، الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2003، ص141

[2] – القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم (انظر الملحق)

لم تخفي الحركة توجهها الإسلاموي، وأن السياسة والإسلام لا يختلفان، فالقيم الدينية يمكن لها أن توجد مناخا سياسيا أكثر تلاؤما مع قيم المجتمع الجزائري، وأن الثوابت الأساسية للحركة يمكن لها أن تكون مرجعية لبناء الدولة الحديثة، وقد نص قانونها الأساسي على المبادئ التي تنطلق من الإسلام بشموليته، واللغتين العربية والأمازيغية، والنظام الجمهوري والحريات الفردية والجماعية والتداول السلمي على السلطة، ولا ترى في ذلك إلا استكمالا وامتدادا لما جاء في بيان أول نوفمبر 1954، فعملت بذلك على ترسيخ هذه الأفكار بين مناضليها من خلال الأسر التربوية و النشاطات السياسية والاجتماعية .

2-3- الآثار الاقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر

تعد ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية تختلف باختلاف الأسباب و المكونات الاجتماعية ، لكنها من دون شك تخلف خسائر بشرية و مادية تنعكس سلبا على التنمية في البلدان التي شهدتها، ولعل أهم ما تأخذه آلة العنف الأرواح البشرية التي لا يمكن استرجاعها، فبعد الغاء المسار الانتخابي ودخول الجزائر في حملة من العنف والعنف المضاد، فقد الجميع السيطرة على الوضع، لتبدأ مرحلة جديدة لم تشهدها الجزائر من قبل، فلقد فقدت الجزائر حسب بعض المراجع و الوسائل الإعلامية أكثر من 250 ألف ضحية ما بين متوف ومفقود، كما يعد الناجون المعطوبون بالآلاف، الشيء الذي لا تزال آثاره موجودة بعد أكثر من 20 سنة، ففضلا عن حالة التذمر و الإحباط كانعكاسات نفسية على أهالي الضحايا، يشكل هذا الأمر عبئا اقتصاديا على الدولة التي تدفع من الخزينة العامة تعويضات لهؤلاء، كما أن تكلفة ترميم و إعادة بناء ما تم تدميره من الهياكل الأساسية والبنية التحتية كان له بالغ الأثر على الميزانية العامة للدولة وقد ميزت تلك الفترة و ما بعدها هروب لرؤوس الأموال المحلية و الأجنبية تجنبا للمخاطرة في بيئة أمنية و سياسية مضطربة، فلقد خصصت الدولة مبالغ باهظة لاستعادة الأمن نتيجة الانفاق على الأجهزة الأمنية و مستلزماتها ، ولقد نتج عن ذلك أيضا تحولا في العادات اليومية للأفراد فيما يتعلق بالعادات الاستهلاكية والادخار والاستثمار، كما أدى ذلك إلى انخفاض في حجم التبادل التجاري الخارجي، و تقلص حاد في أعداد السائحين الأجانب، و السياحية الداخلية أيضا ، و التي تعتبر في الأصل ضئيلة مقارنة بالدول المجاورة مثل تونس و المغرب، و قد قدرت التكلفة العامة أكثر من 20 مليار دولار. ومن آثار ظاهرة الإرهاب على الجزائر أيضا، تراجع نسبة المنتجات الفلاحية نتيجة النزوح الريفي الهائل نحو المدن هروبا من القتل الجماعي الذي كان يتعرض له الأهالي في القرى

في المناطق الريفية، فاستفحلت أزمة السكن والبناءات الفوضوية، وانتشرت البطالة، ناهيك عن انقطاع الكثير من الأطفال والشبان عن الدراسة ولا سيما البنات خوفا من شبح الموت ما يعتبر في حد ذاته ضربا لجيل المستقبل.

الفصل الثالث

التغير الاجتماعي والرابط الأسري في المجتمع الجزائري

المبحث الأول: التغير الاجتماعي في الجزائر

1- التغير الاجتماعي

1-1 ماهية التغير الاجتماعي:

لقد اختلف العلماء في تحديد معنى التغير الاجتماعي تحديدا دقيقا وشاملا، لما لهذا المصطلح من شيوع واستعمالات كثيرة ومتداخلة في الحياة اليومية، شملت جميع المجالات والتخصصات، لذا تم تعريفه من عدة زوايا نتيجة تعدد مقاربات المختصين الذين درسوه.

- التعريف اللغوي للتغير الاجتماعي:

يدل لفظ تغير في اللغة العربية على معنى التبدل والتحول. «تغير: تحول وتبدل. تغاير. تغايرت الأشياء: اختلفت...الغير جمع أغيار: الاسم من غير/يقال:(من يكفر بالله يلقى الغير) أي تغير الحال وانتقالها من الصلاح إلى الفساد". كما يعطي مصطلح(change) في اللغة الإنجليزية أيضا معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة.[1]

- التعريف السوسيولوجي للتغير الاجتماعي:

تعددت التعريفات لمفهوم التغير الاجتماعي من طرف المفكرين والسوسيولوجيين نذكر أهمها:

- ولبرت مور (Moore): التغير الاجتماعي تبديل للبناءات الاجتماعية أي لنماذج الفعل والتفاعل الاجتماعي، متضمنا نتائج هذه البناءات، وما تفصح عنه مجسما في القوالب (قواعد السلوك) والقيم والناتج الثقافي والرموز». ويرى الباحث أن التغير يعني تحويل بنية المجتمع بما تضمنه من بناء ووظيفة، وتكون النتيجة تحول السلوك الاجتماعي للأفراد في نفس المجتمع من ممارسات سابقة إلى ممارسات لاحقة أو جديدة تظهر في نماذج الفعل الاجتماعي نتيجة الاحتكاك بين الافراد، وما ينتج عنه من نماذج جديدة للسلوك الاجتماعي. ويتجسد ذلك في ظهور قيم جديدة وعادات وتقاليد تتبعها، واندثار

[1] - ثريا تيجاني، وسائل التغيير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر، شركة دارا لامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ص46-47

القيم القديمة أو ضعفها، وبالتالي تتغير الرموز الثقافية في المجتمع، وينعكس ذلك على كل مجالات المجتمع[1].

ويعرفه عبد الباسط محمد حسن أنه كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم او المعايير او أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية، وقد يكون التغير معنويا، يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم[2].

يعرفه روجرز بأنه العملية التي يحدث من خلالها تغير وتبديل البنيان والوظيفة الاجتماعية للنظم الاجتماعية"... يكون مصدرها إما خارجي أو داخلي[3]

1- 2- عوامل التغير الاجتماعي:

تختلف الآراء وتتعدد المقاربات التي تحدد عوامل التغير الاجتماعي مما يجعلها عاجزة عن تحديد شامل لجميع هذه العوامل إلا أنها تتقاسم في كثير من الأطروحات بعض الجوانب المشتركة، ولا سيما لدى المفكرين الأوائل الذين تناولوا هذا الموضوع ما يمكننا من ادراج بعضها فيما يلي:

- **العوامل البيئية:**

وتتعلق بالبيئة الجغرافية والعوامل الطبيعية التي من شأنها أن تتدخل في طبيعة الأفراد والمجتمعات ويذهب إلى ذلك كل من مونتسكيو وابن خلدون في مقدمته، فقد توصلا الاثنان إلى أن التضاريس والمناخ والطبيعة بصفة عامة تلعب دورا هاما في تشكيل نشاط الإنسان وثقافته، وبالتالي فإنها تمثل عاملا أساسيا في تغير الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

- **العوامل الثقافية:**

ينطلق أصحاب النظرية الثقافية أن الثقافة أساس التغيرات الاجتماعية، فعندما يحدث تغير ثقافي داخل المجتمع سواء أكان ذلك التغير ماديا أو معنويا، تحدث تغيرات اجتماعية فتتغير بعض العادات والتقاليد

[1] – مرجع سابق، ص47

[2] – عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع-المدخل، دار غريب، مصر، 1982ص49،

[3] – محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاؤه، جامعة الإسكندرية، .جامعة عمر المختار ليبيا، 1996،

والأعراف أو تتعدل أو تختفي كليا[1]. وتؤكد النظريات الأنثروبولوجية وجهة النظر هذه ولا سيما نظرية الانتشار الثقافي، التي تلعب فيها العملية الاتصالية دورا محوريا، فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلة من حيث الأفكار والمعتقدات السياسية والجوانب الدينية واساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة[2].

تمثل مظاهر الحضارة من عمران وفن معماري مؤشرا على التغير الاجتماعي كما تعتبر عوامل في حد ذاتها تعمل على نقل وتطور المجتمعات من حالة حضارية على حالة أخرى تحمل معها سلوكيات وأفكارا متجددة وعادات وتقاليد تختلف عن سابقتها.

- **العوامل الاقتصادية:**

يعتبر الاقتصاد أساس الصراع الذي يؤدي إلى التغير الاجتماعي من وجهة النظر الماركسية، وقد أظهرت الثورة الصناعية مدى حقيقة هذا الطرح، فالتحولات الاقتصادية التي أحدثتها لم تترك جانبا من الجوانب سواء الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية إلا وغيرت من شكله وبنيته ووظيفته، وقد اسال هذا الموضوع الكثير من الحبر خاصة لدى علماء الاجتماع في دراستهم للتغيرات الاجتماعية الناتجة عن السلوكيات الاقتصادية الجديدة (البيع والشراء، الاستهلاك، الخصوبة، الوفيات .....) وعلماء الاقتصاد السياسي في تناولهم لمواضيع (إشباع الحاجات، الثروة، العمل.....)، كما أن الكثير من الأحداث والظواهر الاجتماعية كانت و لا تزال نتيجة للعوامل الاقتصادية.

- **العوامل الديموغرافية:**

تعتبر معدلات الولادات والوفيات والخصوبة والإنجابية عوامل مؤثرة على المجتمعات من حيث المستوى المعيشي وجودة الحياة لدى الأفراد والأسر، ما ينعكس بالضرورة على باقي الجوانب الأخرى، فسياسات الدول و الاعتمادات المخصصة للرعاية الصحية تعتمد من حيث المبدأ على الجانب الديمغرافي، فتوفير القدر الكافي من هذه المتطلبات من شأنه أن يؤدي إلى إطالة معدل أمل الحياة وخفض معدلات الهجرة الخارجية واستقطاب مهاجرين وكلها عوامل تؤدي إلى زيادة سكانية تحدث بالضرورة تغيرا اجتماعيا، وتعتبر أطروحات روبرت مالتوس من بين أهم الأعمال التي تناولت هذه النظرية.

[1] –بني جابر جودت، علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ط1، ص161

[2] – دلال ملحسن استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل، الأردن، ط1، 2008، ص50

– العوامل التكنولوجية:

تعرف التكنولوجيا على أنها المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات والعمليات الصناعية التي تتم تطبيقا لهذه المبادئ والنظريات والاكتشافات العلمية التي تتضمنها ثقافة المجتمع، وهي عملية مستمرة، ومن ثم يتضمن هذا المصطلح العمليات التطبيقية للأسس العلمية في الصناعة والزراعة والخدمات والإدارة وأسلوب الإنسان في تطوير وترقية أدوات وأساليب الإنتاج[1].

لا يمكن تجاهل تأثير العامل التكنولوجي في شتى مناحي الحياة و يوميات الافراد، فتطور عملية الإنتاج وسرعته، وآليات تسويق المنتوج، واختزال الوقت والجهد في ذلك، خلق منافسة حادة داخل المجتمع كما أدت هذه الطفرة إلى تقسيم حاد للعمل الاجتماعي مبني على تخصصات متشعبة أدت إلى إحداث نقلة نوعية على مستوى الفكر و السلوك البشري، فالعلاقة في مضمونها جدلية بين الإنسان والتكنولوجيا الذي استطاع الفرد أن يستخدم ذكاءه وخياله لتطويرها، كما استطاعت هي أن تصل به إلى أقصى حدود المادية والتفكير البشري معا، وإلى تحقيق الرفاهية وجودة الحياة.

– العوامل السياسية:

يعتبر النظام السياسي من أهم العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي، فاستقرار الدول سياسيا يعطيها القدرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فمؤسسات الدولة بما تملك من آليات السلطة هي المنوطة بإحداث النقلة وترقية المجتمع المدني، وفسح المجال للنخب الفاعلة بإحداث التغيير على مستوى الأبنية المكونة للمجتمع، فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى مخرجات الثورة الفرنسية باعتبارها ثورة سياسية، أدت إلى إلغاء الملكية وإتاحة الحريات لفعاليات المجتمع المدني، فسنجدها أنها أحدثت تغيرا اجتماعيا ليس على مستوى فرنسا فحسب، بل امتدت آثارها إلى كثير من بلدان العالم، كما أن التغير الاجتماعي في الجزائر كان أيضا من بين عوامله التعددية السياسية و الانفتاح السياسي سنة 1988 الذي يعتبر منعطفا غير الكثير من الثوابت.

[1] – رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة، ط1، 2008، ص43

– العوامل الاجتماعية:

ترتبط العوامل المكونة لنسق المجتمع ارتباطا عضويا، فلا شك أن التغيرات التي تطرأ على النظام السياسي والاقتصادي سوف تؤثر على النظام الاجتماعي، كما أن البناء الاجتماعي ومنظومة القيم التي تتميز بها المجتمعات لا تستطيع الثبات في ظل ديناميكية تفرضها حتمية التغير، فإذا نظرنا إلى واقع الأسرة في الماضي القريب فسنجده يختلف تماما عما هو عليه اليوم، فالأسرة النووية أصبحت النمط السائد داخل المجتمعات، كما تغيرت الأدوار والمكانات، واحتلت قيم الفردنة مكانة الضمير الجمعي على نسب متفاوتة بتفاوت شدة تقسيم العمل الاجتماعي داخل المجتمعات، وعلى هذا تمضي وتيرة التغير الاجتماعي.

العوامل الأيديولوجية:

إذا كان ماركس يعبر عن الأيديولوجيا بأنها وعي زائف، فهي حقيقة تلك الأدوات والأفكار التي تستخدمها جهة معينة لإقناع فئة من الناس قصد بسط السيطرة أو تمرير مشاريع أو أفكار معينة للوصول إلى أهداف تخدمها. وقد تختلف روافد الأيديولوجيا باختلاف المجتمعات، فمنها ما يمرر عبر الثقافة ومنها يأخذ طابعا دينيا، ومنها ما يأخذ اتجاها فكريا، لكنها تنتهي عند نقطة مصلحة فئة معينة، فلطالما غيرت المذاهب الفكرية من نمط عيش الافراد وعلاقاتهم، وكانت سببا في التغير الاجتماعي داخل مجتمعات عرفت بتماسكها والتفافها داخل بنية اجتماعية موحدة، فالأيديولوجية الدينية أو الرأسمالية او الاشتراكية مثلا تؤثر في توجيه نشاط الافراد والجماعات او تشكيل أنماط معيشية من التفاعل والعلاقات[1].

1–3– التغيرات البنائية في الاسرة الجزائرية

إذا سلمنا أن براي موريس جينزبرج أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرا على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولذلك فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، إن التغير الاجتماعي وفق هذا النحو يصيب البناء

[1] – بني جابر جودت، مرجع سابق، ص61

الاجتماعي، ويأخذ فقط التغيرات التي تطرأ على سلوكيات الدور الاجتماعي للأفراد دونها تغيرات[1]، فما هي التغيرات التي طرأت على بنية الاسرة الجزائرية؟

إن التغير البنائي للأسرة هو تغير في تركيبتها وحجمها مما يجعلها تغير من دورها وقيمها وأساليب حياتها، وهذا ما حدث بالفعل للأسرة الجزائرية على مستويات عدة سيأتي ذكرها فيما يلي:

التغير المورفولوجي:

تجمع الدراسات التي تناولت التغيرات التي طرأت على الاسرة الجزائرية أن هناك تغير على مستوى الهيكل الأسري، فالأسرة المركبة أو الممتدة التي تجمع في كنفها ثلاثة أجيال وتسودها السلطة البطريركية، في طريقها إلى الاختفاء وقد حلت محلها الأسرة النووية أو ما تسمى بالأسرة الزواجية ويعود ذلك للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بعد الاستقلال.

تغير الأدوار:

لقد كان للتحولات الاقتصادية والاجتماعية بالغ الأثر على إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة الجزائرية، فبعد انفراد الأزواج في مساكنهم الخاصة بعيدا عن السلطة التي كانت تمارس عليهم داخل الأسرة الممتدة، وبفعل الأوضاع الاقتصادية وزيادة الوعي لدى المرأة بعد تعليمها وخروجها لميادين العمل، تغيرت الأدوار داخل الأسرة النووية، فظهر الفعل التشاركي في رعاية الأبناء وتدبير المنزل بين الزوجين لدى كثير من العائلات، في عملية تبادلية للأخذ والعطاء، كما تغيرت وضعية الأبناء الذين أصبحوا أكثر تكلفة بسبب تعليمهم، الأمر الذي يتطلب سد احتياجاتهم إلى سن متأخر بعدما كانوا في الماضي مصدر دخل للعائلة بفضل مشاركتهم المبكرة في العمل الزراعي.

تغير القيم:

أدت التغيرات الاقتصادية التي مست الأسرة الجزائرية إلى إحداث بعض التغيرات على مستوى القيم السائدة التي كانت ثوابت لا تقبل النقاش(اللباس، الزواج، السلطة الأبوية، وضعية المرأة...)، ولاسيما وأنها كانت تستمد من الدين والأعراف، إذ لا يمكن الإنكار أنها كانت إحدى العوائق في مواكبة

[1] – أحمد زايد، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2، القاهرة، مصر، 2001، ص18-19

موجة التغير الاجتماعي وتحديث المؤسسات الجزائرية بكل أنماطها (الاقتصادية، السياسية، التعليمية...)، فالثقافة التقليدية كانت ولا تزال إحدى المرجعيات التي تعود إليها الأسرة وتستعيدها في كثير من المواقف، غير أن ذلك لم يمنع من دخول عناصر ثقافية فرضت نفسها بفعل تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، والتغيرات المتسارعة التي تحدث على المستوى المحلي والعالمي، هذا ما أدى إلى محاولة إلباس التقليدي بما هو حداثي في عملية تركيب بين الثابت والمتجدد حسب الوضعيات الاجتماعية لتفادي الصراع بين الأجيال، و الحفاظ على التوازن الأسري.

1-4- التغيرات الوظيفية في الأسرة الجزائرية

لا شك أن التغير البنائي لكل بناء اجتماعي يترتب عنه تغيرا وظيفيا، فالأسرة الجزائرية وبعد أن تغير دورها، ظهرت ملامح التغير على وظائفها ولاسيما على ما سيأتي ذكره:

الوظيفة الإنجابية:

إن الملاحظ إذا ما نظر إلى نسب الانجاب داخل الأسر الجزائرية خلال سنوات الاستقلال فسيجد تراجعا كبيرا في نسبة الولادات ومعدل الإنجابية، "فمما يقارب8.1 طفل لكل امرأة سنة 1970 انخفضت النسبة إلى2.2 طفل لكل امرأة سنة 2002، ويعود ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها للعمل، كما يعود ذلك للبطالة وأزمة السكن وتأخر سن الزواج[1]. إلا أن النسبة سرعان ما عادت إلى الارتفاع مع بداية سنة 2014 لتسجل نسبة تخطت 3 أطفال لكل امرأة حسب الاحصائيات، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بما قبل السبعينات، فكل المؤشرات الديموغرافية و الإحصائية تشير إلى انخفاض في الولادات و الخصوبة نتيجة تأخر سن الزواج عند العزاب وسن الانجاب الأول عند الأمهات. إنما خاصية الحالة السكانية في الجزائر هي أن هذا الانخفاض الملاحظ قد يكون ظرفيا أي مربوط بالأزمة التي تعيشها البلاد من سكن وبطالة وليس نتيجة نضج ديموغرافي[2] ، وعلى هذا، فإن

1 -Zahia Ouadah-bedidi, Baisse de la fécondité en Algérie: transition de développement ou transition de crise, Thèse de doctorat en Sciences économiques. Démographie économique, Paris, Institut d'études politiques,2004

2 – بلحسن بلمير، دراسة واقع الخصوبة في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلد 7، العدد1، 2003، ص95

الوظيفة الأساسية المنوطة بالأسرة بعيد الاستقلال قد طرأت عليها تغيرات ارتبطت بتغيرات على مستوى البنيات الأخرى.

الوظيفة الاقتصادية:

تعتبر الوظيفة الاقتصادية من أبرز الوظائف التي مسها التغير في المجتمع الجزائر ، إذ كانت الأسرة بمثابة المالك لوسائل الإنتاج والمركز المرجعي للقرارات، فلا يمكن لأفرادها التصرف دون العودة للسلطة الأبوية التي تحمل على عاتقها وظيفة تقسيم الاعمال والعوائد وأوقات الراحة بالطريقة التي تجعل الأبناء تابعين إليها، وبدخول الآلة والتقنية الحديثة تغيرت الوظائف وهذا ما ساهم في تحول وظيفتها الإنتاجية إلى وظيفة استهلاكية بدرجة كبيرة وتحول اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد الاستهلاك الجماعي، فهذا ما جعل كل فرد من الأفراد عبارة عن وحدة اقتصادية و إنتاجية قائمة بحد ذاتها[1]. إذ لوحظ اختلاف مهن الآباء عن الأبناء، ودخول الزوجة ميادين العمل، وبعد مكان العمل عن المسكن، ومشاركة الزوجة والأبناء العاملين في نفقات المنزل كما أكد أجبرن" أن مأساة الاسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف من بينها الوظيفة الاقتصادية، حيث كانت الاسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه، وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر.2

وظيفة التنشئة الاجتماعية:

لطالما كانت الأسرة الموجه الرئيسي والمصدر الأكثر تأثيرا على الطفل، غير أنه وفي ظل التحولات البنيوية الكبيرة التي طرأت على المجتمع، تدخلت عوامل أخرى في عملية التنشئة الاجتماعية، وتعددت إلى درجة أنه أصبح من الصعب مراقبة الأبناء ومتابعتهم.

إن تعدد مصادر التلقي لدى الطفل، وانفتاح المجتمع على فضاءات واسعة نتيجة التطور التكنولوجي قد قوض تلك السلطة التي كانت يتمتع بها الأولياء داخل الأسرة، و أعطى الحرية للأبناء في تبني مسارات مختلفة عما يريده الآباء، حيث تعدى هذا "التمرد" مسألة الدين والقيم، كما أن غياب

[1] – زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976، ط1، ص242

2 – حمودة سليمة، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الاسرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علم النفس الاجتماعي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص85

الوالدين معا عن المنزل في كثير من الحالات، وعودتهما مرهقين من العمل قد خلق تلك الفجوة بينهم و بين الأبناء على عكس ما كان سابقا حيث يبقى الأبناء تحت رقابة الأم في سن الطفولة ، ثم تنتقل الوظيفة إلى الاب في سن الشباب بسبب الطابع الاقتصادي للأسرة الذي يستوجب العمل الجماعي لأطول فترة ممكنة، وملازمة الأبناء لأبيهم.

لقد أصبح الحرص على تعليم الأبناء أولوية لدى جميع الأسر، بينما كانت الأولوية في السابق هي تكوين الأبناء جسديا لأجل اعدادهم للعمل الذي يتطلب قوة عضلية وبنية جسمانية سليمة.

الوظيفة النفسية: ترتبط الوظائف الأسرية بعضها ببعض، فتغير وظائف الأسرة الجزائرية أدى إلى ظهور الاهتمام بالجانب النفسي لأفراد الاسرة "فتوفير الصحبة والأمن العاطفي باعتبارهما الوظائف الأساسية والعامل الأهم وراء قيام أسرة اليوم"[1].

لقد أدى التغير في الوظيفة الاقتصادية داخل الأسرة الجزائرية، وبعد ظهور الاسرة النووية وتغير وتطور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إلى اكتساب الأفراد لشخصيات فردية أشد تمايزا للوالدين أو الأبناء على حد سواء، فالوالدان اللذان كانا يمارسان أدوارا تقليدية كإعالة الاسرة وترؤسها بالنسبة للرجل، وتدبير شؤون المنزل ورعاية الأطفال بالنسبة للمرأة، فقد اتسعت الاعمال المنزلية و الاعمال الإنتاجية المنوطة بالرجل و المرأة بتقدم الحضارة، ولم يعد الرجل يعمل في البيت، وتركز اهتمامه في عمله في المكتب وفيما يحققه من نجاح، للقيام بدوره كعائل للعائلة]... [أصبح الكثيرون الآن يؤكدون حقهم في ضرورة تكوين أدوارهم الزوجية الخاصة بهم، والمبنية على احتياجاتهم ورغباتهم. إن هؤلاء يشعرون انه ليس من الضروري التمسك بالأدوار التقليدية إلا إذا كانت جيدة بالنسبة لهم[2].

فيما يتعلق بالحاجات النفسية للأبناء، فإن تراجع المرأة عن إرضاع أطفالها رضاعة طبيعية هي أولى الملاحظات التي يشار إليها باعتبار أن الرضيع يكتسب من خلالها الأمن والطمأنينة والثقة بالنفس في

[1] -Charles Hobart, ″Commitment, Value Conflict and the future of the American Family″, Marriage and Family Living, 25 (November,1963) pp405-412

[2] أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1992، ص ص91-92

أيامه الأولى، ويعود هذا التراجع لتغير في ذهنية الأسر وذلك فيما يتعلق بالمظهر الجمالي كما يعتبر خروج المرأة للعمل وانفصالها عن طفلها السبب الرئيسي لهذا السلوك.

لقد أصبح الاهتمام بالجانب النفسي للأطفال والمراهقين من صلب اهتمامات الأولياء، نظرا لارتفاع مستوى الوعي والتعليم والبرامج الإعلامية، وذلك لمواجهة تأثير وسائل الاعلام والتغيرات الاجتماعية المتسارعة.

1-5 العوامل الاقتصادية المؤثرة على الأسرة الجزائرية:

كثيرة هي الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، غير انها وفي مجملها انتهت إلى جملة من العوامل التي أدت إلى تغير اجتماعي وبصورة سريعة وأهمها:

التصنيع: والذي أدى إلى الهجرة المكثفة من الأرياف إلى المدن أو ما عرف بالنزوح الريفي، وذلك قصد الاقتراب من المرافق الأساسية للحياة (المؤسسات التعليمية، المؤسسات الصحية...)، والاقتراب من مكان العمل (المصنع) بعد ان توجهت الدولة إلى الطابع الصناعي في الاقتصاد بدل الطابع الزراعي، وهنا عرفت الأسرة الجزائرية تغيرا ملحوظا في بنيتها ووظيفتها نتيجة لزيادة مستوى التعليم وخاصة فيما يتعلق بتمدرس الإناث، وعمل المرأة في المصانع والورشات.

إعادة الهيكلة الاقتصادية: تسببت المديونية الخارجية في إعادة النظر في الخريطة الاقتصادية برمتها، مما تسبب في ارتفاع الأسعار الشيء الذي أدى بدوره إلى تراجع معدل الخصوبة للأسرة الجزائرية لعدم تمكنها من توفير حاجيات الأبناء، فكان ذلك من أهم أسباب التغير في بنيتها.

البطالة وأزمة السكن: يعتبر هذان العاملان متلازمان باعتبار أنهما السبب الرئيسي في تأخر سن الزواج بالنسبة للشباب وتراجع معدلات الخصوبة للأسرة الجزائرية وخاصة داخل المجال الحضري الذي يعتبر الحصول فيه على سكن أصعب نظرا للكثافة السكانية، وزيادة الطلب عليه، كما أن العمل قد أصبح يتطلب مهارات وتخصصات معينة نظرا لتقسيم العمل وتعقد الحياة الاجتماعية في هذا المجال، وكان لهذين السببين دور بارز في التغير على مستوى بنية الأسرة الجزائرية.

التمدن: كان للانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة المدنية دور هام في تغير نمط معيشة الاسرة الجزائرية، فقد أدت عملية المثاقفة إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات بين زوجين و تغير لأنماط السلطة

داخل الاسرة الجزائرية بسبب تغير الأدوار مما أدى إلى إعادة تشكيل منظومة القيم، فقد أصبح للمرأة العاملة دور في صناعة القرار داخل البيت و خارجه، فيرى المختصون في علم الاجتماع الحضري أن الحياة في المدينة تؤثر في الاسرة من حيث البناء والسلطة و الزواج والانجاب والوظائف التقليدية كالتربية و الضبط الاجتماعي والدفء العاطفي لأفرادها[1].

المبحث الثاني: الرابط الأسري داخل الأسرة الجزائرية

1. سوسيولوجيا الرابط الأسري:

يدور مفهوم الرابط الأسري في أبعاده حول علاقة الزوج بالزوجة وعلاقة الوالدين بالأبناء، ودرجة التكامل بين عناصرها، والأدوار التي تمارسها هذه العناصر ضمن مكانات معينة، وبمفهوم أشمل هي" عملية نفسية–اجتماعية تؤدي إلى تدعيم بنيان الاسرة النفسي–الاجتماعي وترابط أعضائها من خلال روابط الدم والمصاهرة والتآلف والتآزر وتكامل الأدوار. ويقوم ذلك كله على الالتزام وحس المسؤولية المشتركة والتضحية حفاظا على الرباط الزوجي وروابط الوالدية والبنوة، بما يوفر متانة البنية الاسرية واستقرارها و نمائها[2]، وقد اهتم علم الاجتماع بهذه العلاقات التي من شأنها أن تحدد مدى تماسك الأسرة أو تفككها، والتي يتوقف عليها ثبات أو إعادة تشكيل بنية الاسرة، وما قد ينجر على ذلك من ظواهر يمكن لها ان تؤثر على باقي بنيات النسق الاجتماعي، ولقد تم تناول هذه الإشكالية داخل المجتمع الجزائري ضمن إطار واسع يدخل في مساقات النظريات الكلية أو الماكروسوسيولوجية، أو تناولها ضمن أبعاد نفسية، أي بمعنى أن هناك شح في مسألة تناول هذا الحقل داخل الجماعات الضيقة بما في ذلك الجماعات السياسية أو الاقتصادية، وبالتالي فإن القول بارتباط المجالين الاقتصادي والسياسي بمدى قوة أو هشاشة هذا الرابط، يستدعي مساءلة الواقع، واستفزاز المسلمات واللامفكر فيه، ويمكن القول أيضا أن هذا الحقل الذي يستمد جذوره من سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي، يمكن له أن يأخذ ابعادا أخرى داخل حقول سوسيولوجية أشد تعقيدا كعلم الاجتماع البراغماتي على سبيل المثال الذي

[1] -Maurice Guetta, Cyrille Megdiche, "Familles, Urbanisation et crise du logement en Algérie ", Sociétés Contfmporaines,n03,1993, pp95-115.

[2] – مصطفى حجازي، الأسرة وصحتها النفسية، المقومات–الديناميات–العمليات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2015، ص42-43

يقول بأن ممارسات الأفراد مهما كانت هي ممارسات اجتماعية تدار حول توافقات ومعاهدات داخل المجتمع، وهنا ينتقل البحث من بنية العلاقة وطبيعتها إلى أنظمة التبرير وتسويغ الأفعال وشرعنتها داخل الأسرة الجزائرية أين تطرح مسألة التصادم والتوافق.

2.التوافق الزواجي:

ويقصد به السعادة والرضا الزواجي، والتوفيق في الاختيار المناسب للزواج، والاستعداد للحياة الزواجية والدخول فيها، والحب المتبادل بين الزوجين والاشباع الجنسي، وتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية، والقدرة على حل ما يعترضها من مشكلات، والتمتع بالاستقرار الزواجي.[1]وتشكل هذه الأمور أعلى مراتب الرغبات لدى أغلب الأزواج بغية إشباع حاجاتهم المادية والمعنوية، إلا أن الممارسات اليومية والظروف الاقتصادية والاجتماعية غالبا ما تحدد مصير هذه الغايات، فتغير الأدوار نتيجة هذه العوامل من شأنه أن يحدث خللا وظيفيا داخل الأسرة، حيث يتوقع كل من الزوجين قيام الطرف الآخر بممارسات على نحو معين، إلا أن هذه المعوقات(الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...) تحول دون ذلك، وتعيد تشكيل وبلورة سلوك الأفراد، ما يحدث تصادما داخل النسق الاسري، لذلك فإن إعادة تعريف الأدوار الزوجية تصبح مطلبا ملحا إذا أراد الزوجان الإبقاء على علاقة مرضية بينهما في ضوء تجربتهم الجديدة، إلا أن التوافق الزواجي الذي يتغير بامتداد الزواج لا يكون في العادة متعمدا أو مدركا من الزوجين، فالناس يفاجؤون أحيانا عندما يدركون التغيرات التي حدثت لعلاقاتهم الزوجية خلال الزمن، فهم يتوافقون مع بعضهم البعض دون أن يشعروا بهذه الحقيقة[2]، و بالرغم من ذلك فإن المؤشرات و الإحصائيات تعطي الانطباع بان التوافق الزواجي داخل الاسرة الجزائرية بات محل ارتياب، و أن العوامل المؤثرة فيه قد صارت مستفزة للباحثين من أجل تحليل هذه المخرجات و تفسيرها تفسيرا ينطلق من المعطيات الجديدة التي طرحت نفسها ضمن يوميات الأفراد و أسلوب حياتهم.

[1] – كمال دسوقي، علم النفس ودراسة التوافق، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص26

[2] – جيسي برنار، كما أشارت سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص242

3.الوهن الأسري وأشكال التفكك:

أدى التغير الذي أصاب الأسرة الجزائرية في بنيتها ووظيفتها إلى تغير في العلاقات الاسرية، وظهر ما يسمى بالوهن الأسري والذي يصيب أصغر خلية اجتماعية التي تتقطع فيها روابط العلاقات بين أفرادها فتصبح واهية الحبكة ومتقطعة في بعض أوصالها وبخاصة الأسرة النووية (المتألفة من الزوج والزوجة والأبناء) فإذا انقطع الرابط الذي يربط الزوج بزوجته والأبناء بآبائهم وأمهاتهم فإن ذلك يعني وهنا أسريا.[1]وقد أدت النزعة الفردية التي رافقت الأسرة النووية إلى إحداث هوة بين مكونات النسق الاسري، فقد نجد أسرا تظهر للعيان أنها متماسكة، إلا أنها في الحقيقة تعاني وهنا متسترا يراعي فيه الزوجين المعايير المجتمعية التقليدية (الدين، نظرة المجتمع، كلام الناس....)، وتعاني الأسر التي تعمل فيها الزوجة خارج البيت غالبا وهنا أسريا نتيجة غياب الزوجة طيلة اليوم وعودتها متعبة، وانقطاعها عن التواصل مع الزوج مما يسبب خللا في الوظيفة العاطفية للأسرة، غير أن هذا النوع من الوهن يحميه النسق الاقتصادي داخل المجتمع و داخل الأسرة نفسها.

عندما تفتقر العلاقة العاطفية بين الزوجين بحيث لا يشعر أحدهما بوجود الآخر أو بأهميته في حياته الوجدانية أو ينظر كل منهما للآخر على أنه غريب، عندئذ تصبح خلية الأسرة فارغة في مشاعرها وواهية في روابطها العاطفية وتضحى عواطفهم غير مشبعة وتمسي التزاماتهم الاسرية (كزوج أو زوجة) شكلية فارغة من روحها، انما يبقيان مترابطين اسميا وظاهريا دون طلاق أو انفصال بينهما. هذا النوع من الوضع الاسري يشوبه العنف والشجار المستمر الذي يعمل على إذابة السعادة الزوجية وروح المرح بينهما وهذا يعني أن تفاعلاتهما لا تحدث إلا عند الضرورة والحاجة أما نقاشاتها في شؤون المنزل والأسرة وميزانيتها المالية لا تحدث وإذا حدثت فتنتهي بشجار وعراك وزعل.[2] ومن شأن الوهن الأسري أن ينتقل إلى مستوى التفكك الأسري الذي يعتبر انهيارا للوحدة الأسرية، ينتهي بالانفصال الجسدي والنفسي والقانوني في أغلب الحالات، وعلى الرغم من أن هناك أنواع عديدة من التفكك الأسري إلى

[1] – معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص136

[2] – المرجع نفسه، ص 143

جانب الطلاق، كالانفصال او الهجر مثلا، إلا أن الطلاق يعتبر أعم وأهم أشكال التفكك الاسري في جميع المجتمعات دون استثناء[1].

4.أثر الأوضاع الاقتصادية في التفكك الأسري داخل الاسرة الجزائرية:

تظهر الاحصائيات الرسمية والتصريحات التي يدلي بها السياسيون والأكاديميون والمحامون أن الطلاق داخل المجتمع الجزائري قد أصبح يشكل ظاهرة متصاعدة في ظل تراجع نسبة الزواج وتشير جريدة العربي الجديد أن نسبة الطلاق قد وصلت سنة 2019 إلى 68ألفا، و100 ألف سنتي 2020و 2021، و44 ألفا في النصف الأول من سنة 2022، أي بمعدل 240 حالة يوميا أو 10 حالات طلاق في الساعة.[2]

بالعودة لهذه المعطيات تقول معظم الدراسات أن للعامل الاقتصادي دورا محوريا في حدوث هذه الظاهرة لاسيما بعد ظهور الازمة الاقتصادية في الجزائر بعد انهيار أسعار البترول، حيث يؤدي تدني الأوضاع الاقتصادية إلى حدوث ضغوط اجتماعية نتيجة للحاجة ما يؤدي إلى الشجار الذي ينتهي في كثير من الحالات إلى الطلاق، فالبطالة التي طالت أرباب الأسر تعد أول مؤشر للازمة الاقتصادية وأولى العوامل المؤثرة على استقرار الأسرة الجزائرية نتيجة الحالة النفسية للبطال بسبب عجزه عن توفير حاجيات أفراد الاسرة، كما أن لأزمة السكن الأثر الواضح في تفكك الأسر الجزائرية وفي ظل التحول إلى نمط الأسرة النووية، فالسكن الانفرادي أصبح ضرورة ملحة تعجز عنها الكثير من الأسر تؤدي بها في النهاية إلى التفكك وانفصال الأزواج، ذلك ما تؤكده احصائيات وزارة العدل، أما أثرها على التواصل الأسري، فالضغوط الاقتصادية والمهنية والسعي وراء النجاح سواء كان ماديا أو اجتماعيا يؤدي إلى حالات التغيب المتكرر للأب عن الأسرة والحياة الزوجية. هذه الوضعية لم تعد مقصورة على الرجل بل طالت كثير من النساء العاملات (التزامات مهنية، اجتماعية بسبب المكانة، أو المنصب الوظيفي) وهو ما

[1] – سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1979، ص259

[2] – فتيحة زماموش، مؤشرات مقلقة لأحلام الزواج "المتكسرة"، قضايا وناس، العربي الجديد 2022/09/16، www.alaraby.co.uk/society

أدى إلى فتور الروابط والعلاقات الأسرية وصولا إلى الفراق والطلاق[1]. فخروج المرأة الجزائرية للعمل أيضا جعلها في موقع قوة بفضل استقلالها المالي ما أدى إلى تزايد إقبالها على الخلع، في ظل القوانين التي تعطيها حق توفير السكن اللائق لها ولأبنائها وتفرض على الرجل النفقة الغذائية عليهم.

[1] – العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الابوية إلى الشراكة، مجلة عالم الفكر، العدد03، 2008، https://archive.alsharekh.org/MagazinePages/MagazineBook/ALAM_ALFKIR/mogalad-036/Issue_3/index.html

الفصل الرابع

الدراسة الميـــــــدانية

1. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.1منهج الدراسة:

مما يميز علمية البحث عن باقي البحوث والكتابات هو استخدام منهج معين يتم عن طريقه اتباع خطوات معينة معلومة البداية والنهاية يتوصل من خلالها الباحث إلى بلوغ نتيجة تحقق أو تنفي ما انطلق منه في فرضية سابقة، فالمنهج هو " مجموعة من القواعد والإجراءات للوصول إلى هدف محدد قد يكون عبارة عن اكتشاف حقيقة معينة، أو تحقق من مسألة ما أو تعلم..."[1]

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المستخدم من طرف الباحث، وباعتبار أننا قد اعتمدنا في هذه الدراسة على معطيات رقمية وأخرى فهمية، فهذا يستوجب بالضرورة مزواجة المنهجين الكمي والكيفي للقيام بوصف وتحليل الظاهرة حتى يتسنى لنا بلوغ الهدف من البحث.

يعتبر المنهج الكمي أحد المناهج التي ساد استعمالها في العلوم الاجتماعية منذ ظهور علم اجتماع كعلم تطبيقي على يد ايميل دوركايم من خلال تحليله لمعطيات ظاهرة الانتحار، وقد أوجدت له اليوم برامج و تطبيقات في عالم المعلوماتية سهلت من استخدامه و تطبيقه بشكل أدق و أسرع، كما "تعتمد المناهج الكمية على صيغ رياضية للواقع، ونظرا إلى استعمالاتها العادية و المتكررة من طرف علوم الطبيعة، فقد اعتبرت منذ البداية انها أكثر صرامة و علمية من المناهج الكيفية، حيث أدى هذا بالعلوم الإنسانية إلى الاعتقاد ولمدة طويلة أن نموها و مصداقيتها مرهونان باستعمال اكثر للتكميم في بحوثها"[2].غير أنه لا يمكن اغفال المنهج الكيفي و مزاياه في عملية جمع المعطيات" إذ لا يمكن اخضاع الظواهر الإنسانية دائما للتكميم. لذا فهي ملزمة أيضا باستخدام المناهج الكيفية التي تستعين أكثر بالأحكام، ودقة ومرونة الملاحظة أو بفهم التجارب التي يعيشها الأفراد"[3]، ولا سيما أننا تناولنا في هذه الدراسة مواضيع

[1] -Grawitz Madeleine, Lexique des science sociales, édition DALLOZ, 8 éd, Paris,2004,p274

[2] –موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص101

[3] –موريس أنجرس، مرجع سابق، ص101

تتعلق بالمشاعر والميول مما يحتم علينا توظيفه بصفة إلزامية حتى يمكن لنا الإحاطة بأكبر قدر ممكن بحيثيات الموضوع ولذلك ارتأينا استخدام المنهج الوصفي الذي يمزج بين المنهجين لدراسة الظاهرة و"الذي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع اجتماعي وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة. يضاف إلى ذلك أن هذا المنهج يعتمد لتنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة الآلية منها والبشرية، واستمارات الاستبانة وتحليل الوثائق والمستندات وغيرها."[1]

1-2 مجالات الدراسة:

1-2-1 المجال الزمني للدراسة:

أجريت الدراسة في ولاية تلمسان خلال الفترة الزمنية الممتدة من شهر فيفري إلى شهر أفريل من سنة 2020 بالنسبة للجانب الاستطلاعي انطلق الاستطلاع في 15 من شهر مارس إلى غاية 15 ماي سنة 2020. أما الشق الميداني فبدأ من الفترة الممتدة من شهر جوان، ثم توقف البحث في شهر جويلية بحلول العطلة الصيفية، ثم أُستُؤنِفَ البحث في بداية الموسم الجامعي الجديد من شهر أكتوبر إلى نهاية شهر نوفمبر من سنة 2020.

1-2-2 الجال المكاني للدراسة:

تمت الدراسة بولاية تلمسان حيث اقتصرنا على 05 دوائر من بين 20 دائرة كبرى للولاية باعتبارها أكثر كثافة وتضم أغلبية المناضلين ممثلة في تلمسان- مغنية-ندرومة -الغزوات-صبرة والتي تنقسم في حد ذاتها إلى ريفية ونصف حضرية وحضرية، حيث تقع مدينة تلمسان في الشمال الغربي من الجزائر، وتبعد عن العاصمة الجزائرية بنحو 600 كيلومتر و40 كيلومتراً عن الحدود المغربية، وتقع على منطقة جبلية يصل ارتفاعها إلى 800 متر عن مستوى سطح البحر.

[1] - محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ط2، 1999 ص ص46-47

يحدّها شمالاً البحر المتوسط وجنوباً ولاية "النْعامة"، ومن شرقها توجد ولايتي "عين تموشنت" و"سيدي بلعباس"، بينما يحدّها من الجهة الغربية المملكة المغربية.

يعود تاريخ مدينة تلمسان إلى القرن 4 ميلادي على يد الرومانيين إلا أنهم لم يكونوا الحضارة الوحيدة التي مرّت على المدينة، فقد استوطنتها عديد الدول والحضارات.

توثق الدراسات أن السكان الأصليون للمدينة هم الأمازيغ، ليأتي بعدهم الرومان، ثم جاء المسلمون بعد أن أطاحوا بالجيش الروماني بقيادة عقبة بن نافع سنة671 ميلادي. وامتدت بعدها في عام 789 تحت حكم الأدارسة إلى غاية عام 985 ميلادي.

حكم المرابطون تلمسان بقيادة يوسف ابن تاشفين عام 1079 لينتهي سنة 1143 على يد الموحدين، الذين استمر حكمهم 40 عاماً بقيادة عبد المؤمن بن علي الكومي.

استقبلت مدينة تلمسان المهاجرين من الأندلس بعد سقوطها سنة 1492، وقد أدى هذا التعايش إلى نقل الإرث الأندلسي إلى تلمسان ثم ما لبثت أن تعرّضت للاحتلال الإسباني، ثم جاء بعدهم العثمانيون بقيادة بابا عروج، واستمر حكمهم لها إلى غاية سنة 1844 تاريخ دخول الاستعمار الفرنسي إلى تلمسان، والتي لم يخرج منها إلا سنة 1962.

ويتبين من خلال هذه المحطات التاريخية، أن تاريخ تلمسان الذي مرّت عليه كثير من الأجناس والحضارات، أكسبها تنوعاً ثقافياً واجتماعياً ودينياً هائلاً، انعكس على تركيبتها البشرية والثقافية.

1-2-3 المجال البشري للدراسة:

أ.مجتمع البحث:

شملت الدراسة مجموعة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية تلمسان التي تتكون من 20 دائرة و53 بلدية وهم من فئة المتزوجين والمطلقين حيث يبلغ عدد المناضلين المنتمين لهذه الحركة حوالي 500 منهم 275 ذكور و225 إناث متزوجين، تبعا لكل دائرة من الدوائر الخمس الكبرى للولاية التي يسكنها أكبر عدد من المناضلين

ب.عينة الدراسة:

يعتبر الاتصال بكل المبحوثين أمرا صعبا ان لم نقل مستحيلا في غالب الأحيان، لذلك يتم اللجوء إلى تشكيل العينة وفقا لأسس علمية متفق عليها حتى يسهل على الباحث أخذ تشكيل نموذجا مصغرا عن المجتمع الكلي للبحث. ونظرا لصعوبة الوصول الى كل المبحوثين واتساع الرقعة الجغرافية لولاية تلمسان بدوائرها العشرين، تم اللجوء إلى العينة الحصصيه، وهي عملية تقسيم مجتمع الدراسة إلى عدد من الطبقات المتجانسة، ومن تم اختيار عينة من كل طبقة بشكل قصدي بحيث تشكل في مجموعها

حجم العينة المطلوبة[1]. تم بناؤها انطلاقا من مبدأ الحرص على ضمان تمثيلية فئات مجتمع الدراسة، مع مراعاة الوزن العددي للفئات التي تمثلها أو كيفية انتشارها، وقد تم تشكيل العينة من الجنسين ذكور، إناث). هذا مع مراعاة مسألة السن والنوع ومكان الإقامة، المجال الحضري، شبه حضري والريفي، حتى تعبر عن الاختلافات الثقافية بشكل يسمح بتكوين صورة مصغرة عن تمثلات الافراد حول العلاقات الأسرية السائدة داخل أسر التنظيم. فالأمر هنا يتعلق طبيعة الرابط الاسري في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وعلى هذا قمنا باختيار هذا النوع من المعاينات غير احتمالية التي تعتمد "على بعض مميزات مجتمع البحث التي نسعى لإعادة انتاجها في صورة نسب في العينة[2]

ونظرا لامتلاكنا معطيات رقمية حول مجتمع البحث الذي يقدر ب 500 مناضل، تم أخذ 100 مناضل كعينة بحث مقسمين إلى 55 ذكور و45 إناث من المجموع الكلي، موزعين عبر دوائر الولاية

1-3 تقنيات الدراسة:

لكل بحث أدواته وتقنياته التي تلائم موضوعه ويظهر ذلك من خلال الاستطلاع والاحتكاك بالميدان لبلورة صورة تعطي الباحث تصورا نظريا يمكنه من خلاله استخدام التقنيات الملائمة التي يتم من خلالها جمع المعطيات، وقد نجد في كثير من الأحيان استعمال الباحثين أكثر من تقنية، ويوصف هذا بالأمر الإيجابي لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية، وقد قمنا في هذا الصدد باستعمال الاستمارة والمقابلة للحصول على أكبر كم من المعطيات التي ساعدتنا في التحليل ومقاربة الموضوع، وقد تم ذلك على النحو التالي:

1-3-1 الملاحظة: تعد الملاحظة احدى أهم الأدوات المستخدمة في البحوث الاجتماعية لكونها طريقة مباشرة لجمع المعطيات وقد استخدمنا في هذا البحث:

[1] -حسين ياسين طمعة، إيمان حسين حنوش، الإحصاء الاستدلالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2015، 193-194

[2] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص312

أ.–الملاحظة بالمشاركة: وهي الملاحظة التي يقوم بها الباحث العضو المشارك في حياة الجماعة التي ينوي ملاحظتها، ويعيش معهم ويشاركهم في كافة نشاطاتهم ويأكل ما يأكلون ويعمل كما يعملون و يمر في نفس الظروف التي يمرون فيها، و من ضروريات نجاح هذا النوع من الملاحظة ألا يكشف حتى يظل سلوك عينة الدراسة طبيعيا وعفويا وبدون تكلف او ارتياب[1].

وكان حضورنا في النشاطات الجماعية السياسية منها والاجتماعية لأفراد الحركة، ما مكننا من جمع المعلومات التي أنارت لنا بعض جوانب البحث.

1–3– 2 المقابلة: لا يمكن تجاوز المقابلة كأداة لفهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية ولاسيما ونحن ندرس جانب الرابط الأسري بماي حملها من علاقات وجدانية. حيث سهلت المقابلات الاستطلاعية في بلورة رؤيا سوسيولوجية، أدت في الأخير إلى تحديد الإشكالية بشكل أدق عما يظهر في عنوان الاطروحة، ويصنفها موريس أنجرس على أنها "أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد، واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة"[2]

من هذا المنطلق وبالنظر لتشعب الموضوع قمنا بمقابلات مع 12 مبحوثا ثمانية منهم ذكورا وأربعة إناث بغية الوصول إلى أكبر حجم من المعلومات وتفسير للإجابات التي من شأنها أن تعطي أكثر توضيحا لهذا الموضوع. وقد كانت هذه العملية ضمن مقابلات فردية وهي التي "تتم في جلسة خاصة مع فرد واحد في جو ودي حتى يشعر المجيب بالاطمئنان، فتصبح استجابته أكثر صدقا وانطلاقا وتكاملا"[3]

1–3–3 الاستمارة: تعتبر الاستمارة وسيلة أساسية من وسائل جمع المعطيات، وقد تم استخدامها أداة أساسية لجمع البيانات الميدانية، وذلك بهدف فحص الفرضيات واختبار الارتباطات التي توحي بها هذه الفرضية بشكل دقيق[4]

[1] –جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص122

[2] – موريس أنجرس، مرجع سابق، ص197

[3] عزيز داود، مبادئ البحث العلمي والتربوي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص94

[4] -Raymond Quivy et Luc Campenhoudt, Manuel de recherche en science sociales, Dunod,2eme éd, Paris,1995,p190

اعتمدت الدراسة الميدانية على أساسا على تقنية الاستمارة بالنسبة للبحث الكمي، وفي هذا السياق فقد احتوت الاستمارة على أربع محاور واثنين وثلاثين (32) سؤالا موزعة على مجالات للدراسة: المحور الأول شمل البيانات الشخصية للمبحوثين، المحور الثاني احتوى على الأوضاع الاقتصادية، المحور الثالث خصص الرابط الأسري، المحور الرابع شمل الإسلام السياسي.

1- خصائص العينة:

توزع أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية (الجنس، السن، المستوى الدراسي، الحالة العائلية، الأصل الاجتماعي) وفق التوزيع الموضح بالتكرار والنسبة المئوية لكل صنف في الجداول التالية:

الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	55	55,0
أنثى	45	45,0
المجموع	100	100,0

1)الجنس: من خلال توزيع أفراد العينة حسب الجنس تم الحصول على التوزيع الموضح في الجدول رقم (01) والممثل بيانيا في الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

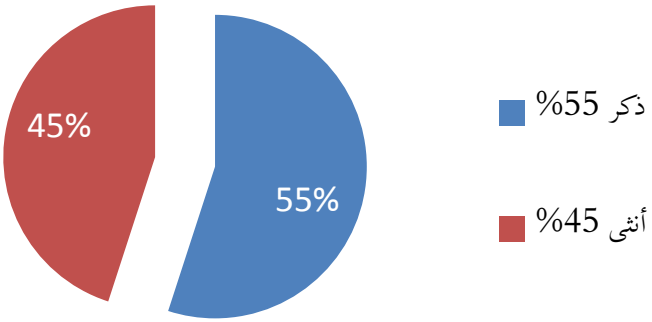

يتضح من الجدول رقم 01 لأفراد العينة حسب الجنس أن نسبة الإناث بلغت 45%، أما نسبة الذكور فكانت 55%، إذ يعود هذا التقارب في النسب إلى الانفتاح على العمل السياسي لدى أعضاء الحركة من الجنسين إذ يعتبر أكثر الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية تنظيما، كما يدفع التنظيم في أدبياته غير الرسمية إلى الزواج الداخلي أي من داخل التنظيم، فغالبا ما نجد أن زوجة المناضل في الحركة هي أيضا مناضلة داخل التنظيم ، و يعود التفاوت الطفيف في النسب إلى إمكانية توزيع الاستمارات حيث أن الوصول إلى عنصر الذكور أسهل منه إلى عنصر الإناث من حيث توزيع أو استلام الاستمارات، علما أننا استعنا في ذلك بمسؤول الإعلام و التنظيم بالمكتب الولائي، حيث يتردد الذكور على المكتب في الغالب أكثر من الإناث.

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية (%)
من 20 إلى 29 سنة	00	00
من 30 إلى 39 سنة	10	10
من 40 إلى 49 سنة	40	40
أكثر من 50 سنة	50	50
المجموع	100	100

من خلال توزيع أفراد العينة المقدرة ب 100 فرد يتضح لنا أن نسبة90% منها تتراوح أعمارهم ما بين [40-50[حسب السن تم الحصول على التوزيع الموضح في الجدول رقم (02) والممثل بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02):توزيع أفراد العينة حسب السن

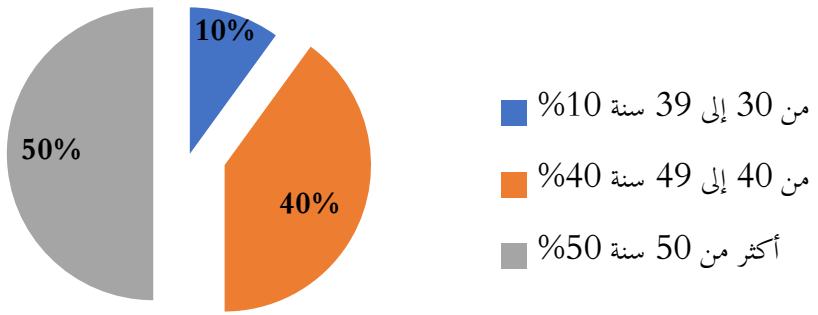

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن السن الأكثر انتشارا و الأكثر تمثيلا لعينة البحث هو 40 إلى أكثر من 50 سنة بنسبة 90%، أي نلاحظ أن ما يقارب نصف أفراد العينة من هم على مشارف مرحلة الكهولة ونصفها كهول، وتغيب عن ذلك فئة الشباب ، وهي الفئة التي طالما كانت تولد من رحم المنظمات الطلابية و على رأسها الإتحاد العام الطلابي الحر و كذا الكشافة الإسلامية الجزائرية و جمعية الإرشاد و الإصلاح الوطنية، وهنا يبرز الخلل في إعادة الإنتاج السياسي، إذ يعود التكوين الحركي لفئة الكهول إلى سنوات التسعينيات، كما يمكن اعتبار تراجع الوعاء الانتخابي للحركة في المناسبات الانتخابية خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتدني نسب المشاركة السياسية للهيئة الانتخابية على المستوى الوطني و الانشقاقات التي حدثت داخل الحركة مؤشرا على مشاكل داخل التنظيم شأنه شأن باقي مكونات الطبقة السياسية الأخرى.

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
بدون مستوى	00	00
ابتدائي	00	00
متوسط	16	16
ثانوي	32	32
جامعي	52	52
المجموع	100	100.0

3-**المستوى الدراسي**: من خلال توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي تم الحصول على التوزيع الموضح في الجدول رقم (03) والممثل بيانيا في الشكل رقم (03):

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

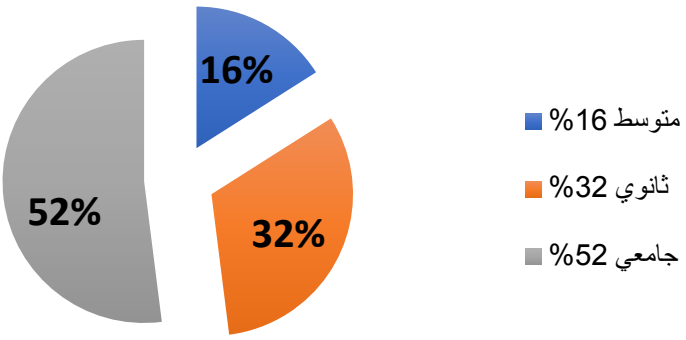

التحليل: من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة جامعيين إلى جانب32% ثانويين و ذلك مؤشر إيجابي على وجود مستوى تعليمي للعينة المدروسة و أن الأغلبية بين الذكور و الاناث لها قدر من المستوى

الثقافي، و هو أحد مصادر القوة داخل الأسرة، فتكافؤ المستوى التعليمي للزوجين حسب كثير من الدراسات يخفف من الهيمنة الذكورية التي تميز المجتمعات العربية بما فيها المجتمع الجزائري، إلا أنه من جهة أخرى، يخلق نوعا من التصادم، حيث أن المستوى التعليمي للمرأة و احتكاكها بزملائها في العمل يزيد من وعيها بحقوقها القانونية ما يخلق لديها نوعا من الدفاع عن المكتسبات كما يعطيها مساحة للتموضع لأجل التخلص من السيطرة و الخضوع الموروث اجتماعيا.

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية (%)
متزوج	80	80
مطلق	20	20
المجموع	100	100

الحالة العائلية: من خلال توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية تم الحصول على التوزيع الموضح في الجدول رقم (04) والممثل بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04):توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

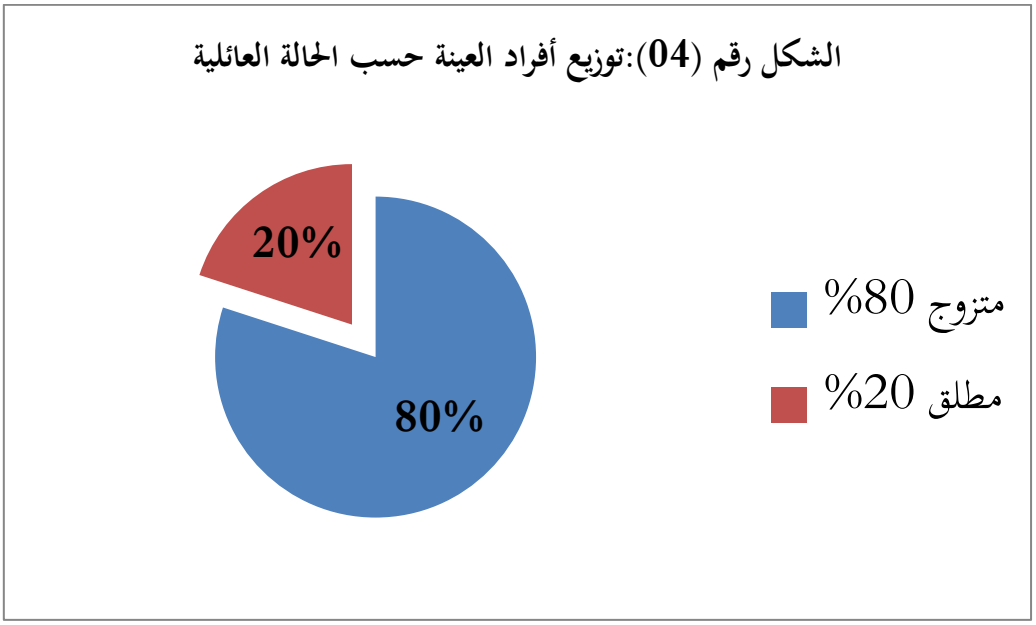

التحليل: يوضح لنا الجدول الحالة العائلية لأفراد العينة فمن خلال توزيع أفرادها نجد أن 20% منهم مطلقين وهي نسبة مساوية للنسبة الوطنية في الجزائر والتي أصدرها المعهد الوطني للإحصاء فخمس الزواجات إذن مآله الطلاق وهو رقم كبير بالنظر لما كانت عليه الأمور في سنوات مضت. ويتضح لنا من خلال النتائج أن العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع الجزائري تبقى مشتركة إلى حد ما ، و يعكس هذا استجابة نسق المجتمع إلى التغيرات الاجتماعية التي حدثت نتيجة إضافة مواد قانونية تعطي للمرأة حق فك الرابطة الزوجية عن طريق الخلع متى شاءت مع الاحتفاظ بحضانة الأبناء و نفقة الأب و توفير السكن اللائق، و هي بذلك استجابة لتغير في النظام السياسي قصد التكيف مع ما يحدث من تغيرات في السياسة الوطنية التي تتجه نحو إعطاء حرية أكبر للمرأة و يظهر هذا في نواحي عدة مثل شرط إعطائها كوطة تمثيلية في الانتخابات، و إعطائها أكثر من حقيبة وزارية بعد أن كانت مقتصرة على حقيبة وزارة الأسرة، ليحدث إثر هذا التغير في النظام السياسي تغير في البناء الاجتماعي الذي تميزه الذهنية التقليدية و خصوصا إذا ما تعلق الامر بحرية المرأة، إذ تعتبر ظاهرة الطلاق إحدى نتائج التغير في البناء الاجتماعي.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الأصل الاجتماعي

الأصل الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية (%)
ريفي	40	40
حضري	60	60
المجموع	100	100

05- الأصل الاجتماعي: من خلال توزيع أفراد العينة حسب الأصل الاجتماعي تم الحصول على التوزيع الموضح في الجدول رقم (05) والممثل بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05):توزيع أفراد العينة حسب الأصل الاجتماعي

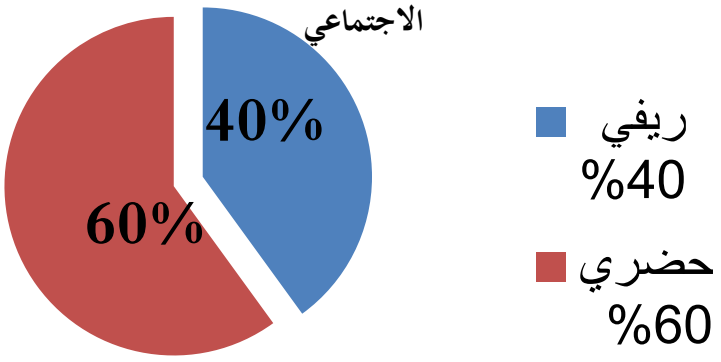

تبرز نتائج هذا الجدول من خلال توزيع أفراد العينة حسب الأصل الاجتماعي أن النسبة الأكبر هي 60% للأفراد الذين أصلهم "حضري" وهي نتيجة منطقية باعتبار أن المدن هي الأكثر كثافة من حيث السكان ومن حيث عدد المؤسسات و40% من أفراد العينة الذين ينتمون للوسط "الريفي". وتختلف كل فئة عن الفئة الأخرى من حيث منظومة القيم الاجتماعية والثقافية رغم أنهم يجتمعون حول توجه سياسي واحد يعتبر من أكثر التنظيمات حرصا على وحدة الصف والفكرة من خلال التربية الحركية التي تعتمدها الجماعة، إذ تعتبر الأسر التربوية أحد أهم الوسائل التي تعتمدها لترسيخ أفكار الحركة، غير أن للوسط الاجتماعي أثره في طبع سلوك الأفراد، حيث يميز سكان الأرياف من الحركة نوع من التجانس هو أقرب إلى التضامن الآلي فالرابطة الاجتماعية قوية بين الأفراد لوجود عامل القرابة و التقاليد الواحدة كما أن لديهم راي عام واحد وتكون المسؤولية فيه جماعية إضافة إلى أن المكانة تورث ولا تكتسب[1]، في حين أن ما يميز أفراد الحركة من الوسط الحضري شكل من أشكال التضامن العضوي الذي تحدده اللوائح السياسية للحزب و للحركة بصفة عامة.

وبطبيعة الأحوال أن تنعكس هذه الصورة على العلاقات الأسرية داخل أسر أعضاء الحركة باعتبار أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد تؤلف بينهم روابط واحدة تثبتها الأوضاع والمؤسسات الاجتماعية، ويكفلها القانون أو الراي العام بحيث لا يستطيع الفرد أن يخالفها أو ينحرف عنها، إذا عرض نفسه

[1]-صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005

للعقاب أو السخط أو اللوم، كأن الأحوال الاجتماعية سلطان على الفرد فلا يكاد يحدث نفسه بمخالفة، ولا يختلج في ضميره انحرافا، إلا والناس منكرون عليه ذلك[1].

3.تحليل الجداول ومناقشة الفرضيات:

تعتبر الفرضية إجابة مؤقتة لسؤال الإشكالية وقد افترضنا في هذا البحث فرضيتن تم من خلالهما مساءلة المبحوثين، وقد جاء تحليلنا لكل فرضية على حدة بناء على أجوبة المبحوثين كالتالي:

الفرضية الأولى: تعتبر الأوضاع الاقتصادية عاملا أساسيا في تفكك الرابط الاسري من خلال النسب المتزايدة لحالات الطلاق حتى داخل أسر تيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة مجتمع السلم.

نذكر من بين المفاهيم الأساسية لهذه الفرضية الأوضاع الاقتصادية، الرابط الأسري، الإسلام السياسي (حركة مجتمع السلم)

أولا: الحالة المادية لأفراد حركة مجتمع السلم في ظل الأزمة الاقتصادية

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية
قطاع عام	60	60
قطاع خاص	13	13
بدون عمل	27	27
المجموع	100	100

التحليل: نلاحظ من خلال توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل أن النسبة الأكبر هم الأفراد الذين يشغلون وظائف في القطاع العام بنسبة 60% أما القطاع الخاص بنسبة 13% والأفراد بينما

[1] -جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب، لبنان، 1982، ص246-254

نجد أن نسبة الذين هم بدون عمل 27%.و يعود هذا التوجه عند أغلب الافراد إلى اختيار الوظيفة الآمنة التي تضمن دخلا قارا يحافظ من خلاله أفراد الأسرة على توازن النظام الأسري في ظل أزمة اقتصادية خانقة بعد انهيار أسعار البترول، كما أنهم يسعون إلى وظيفة توفر لهم الضمان الاجتماعي الأمر الذي يعجز عن توفيره أغلب متعاملي القطاع الخاص، و بهذا يحاول النسق الأسري أن يحافظ على تماسكه و التكيف مع التغيرات الاقتصادية الواقعة، ضف إلى ذلك أن الوظيفة في القطاع العام هي أكثر مرونة مقارنة بالقطاع الخاص الذي يعمل على أساس الربح و الإنتاجية و التنافسية ، فضلا عن العطل و الإجازات و إمكانية التأخر عن العمل عكس القطاع الخاص الذي تميزه الصرامة في التسيير ، وقد يكون المستوى التعليمي الجامعي لدى أغلبية الأفراد دافعا لشغل مناصب في الوظيفة العمومية باعتبارها الأكثر استقطابا و بالنظر لشح المناصب في القطاع الخاص بالمقابل، كما أن النسبة التي تمثل 27%و التي اعتبرت نفسها من دون عمل، نجد أن من بينهم من يزاول عملا متقطع لدى الخواص، مما يعطيهم انطباعا بعدم الرضى و تصنيف أنفسهم كبطالين.

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
إطار	51	85
منفذ	09	15
المجموع	60	100

التحليل: نلاحظ من خلال توزيع أفراد العينة حسب الوظيف أن النسبة الأكبر هم الذين هم بصفة إطار بنسبة 85% بينما 15% منفذ. وهذا من 60 فرد التي تمثل 100% وهي صفة تنطبق على الأفراد الذين لديهم وظيفة في القطاع العام فقط. وباعتبار أن أغلبهم جامعيين و أغلبهم يعملون بالقطاع العام فمن الطبيعي أن يكون أغلبهم إطارات حيث أن المديرية العامة للوظيفية العامة تمنح من توظف بشهادة الليسانس صفة مؤطر، وبالتالي فإن الأزواج يرتبون ضمن نفس السلم الوظيفي، و هذا ما يخلق

نوعا من الندية داخل الأسرة كصورة من صور الصراع ، حيث أن الأدوار خارج البيت متساوية أو ربما تكون فيها المرأة من خلال القطاع الذي تعمل به أكثر قوة، فإذا أخذنا على سبيل المثال و افترضنا أن المرأة تعمل بمجلس القضاء و زوجها يعمل ببلدية نائية أو ملحقة إدارية ، فسنجد أن السلم الاجتماعي للمرأة أرقى من السلم الاجتماعي للرجل ، و سيضطر الرجل في وضعيات مشابهة أن يحاول فرض ذاته و سيطرته ليتجاوز هذا التفاوت الرمزي من خلال القوة التي يمنحها له الشرع أو المجتمع التقليدي.

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب متغير نظام العمل

نظام العمل	التكرار	النسبة المئوية
دائم	56	76.71
متعاقد	13	17.8
مؤقت	4	5.47
المجموع	73	100

- **نظام العمل**: من خلال توزيع أفراد العينة حسب نظام العمل تم الحصول على التوزيع الموضح في الجدول رقم (07) والممثل بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08):توزيع أفراد العينة حسب نظام العمل

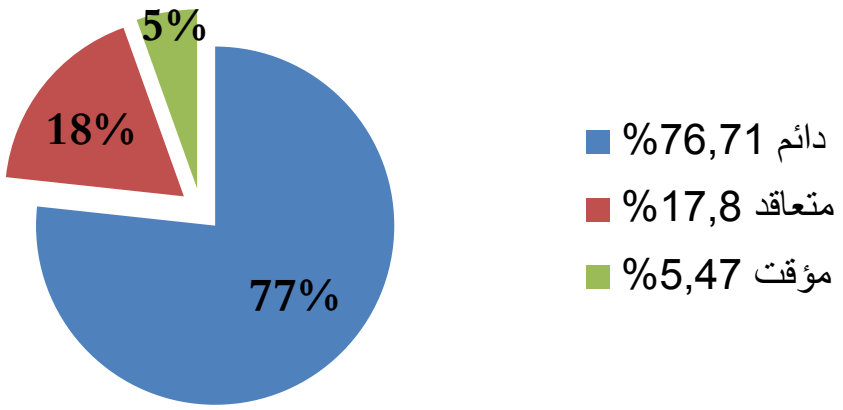

التحليل: يوضح الجدول من خلال توزيع أفراد العينة حسب نظام العمل أن النسبة الأكبر أي 76.71% هم دائمون بينما بلغت نسبة المتعاقدين 17.8%% و5.47% هي نسبة العمال المؤقتين. وهذا بالنسبة لـ 73 فرد التي تمثل 100% وهي الأفراد الذين لديهم وظيفة فقط، إذ نجد أن أكثر من ثلاث أرباع الموظفين سعوا من خلال التدرج عبر العقود أو بالتوظيف المباشر للحصول على الوظيفة الدائمة باعتبارها وظيفة آمنة لما تتيح لهم من حصانة ضد العزل أو التسريح التلقائي من طرف صاحب العمل، حيث تضع القوانين قيودا صارمة على رب قبل قرار التسريح أو العزل، إذ يتوجب أن تتوفر شروط معينة لذلك، ثم تمر على رأي اللجان المتساوية الأعضاء التي غالبا ما تكون ضد قرار الفصل عن الوظيفة باعتبار أن أعضاءها عادة ما يكونوا من الزملاء أو تخضع لوساطات ضمن علاقات غير رسمية تفرزها التنشئة التنظيمية، فالموظفين الدائمين الذين يمثلون الأغلبية من العينة يمتلكون عامل القوة داخل النسق الوظيفي في المؤسسة و كذلك داخل النسق الاسري، كما يعمل على خلق التوازن ما بين هذا الأخير و النسق الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسات في هذا السياق أن الشباب ذوي الوظيفة الدائمة لهم أفضلية قبول الزواج من طرف النساء لدى أغلبية الجزائريين مما يعطي للزوج نوعا من القوة داخل الأسرة فقد تكررت عبارة «أنا خدام مرسم و مسوري " من خلال استجوابنا لكثير من الشباب.

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب متغير الأجر الشهري

الاجر الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 15000دج	4	4
من15000 – 30000دج	18	18
من30000– 50000دج	41	41
50000دج فما فوق	10	10
بدون أجر	27	27
المجموع	73	100

- **الأجر الشهري:** من خلال توزيع أفراد العينة حسب الأجر الشهري تم الحصول على التوزيع الموضح في الجدول رقم (09) والممثل بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09):توزيع أفراد العينة حسب الأجر الشهري

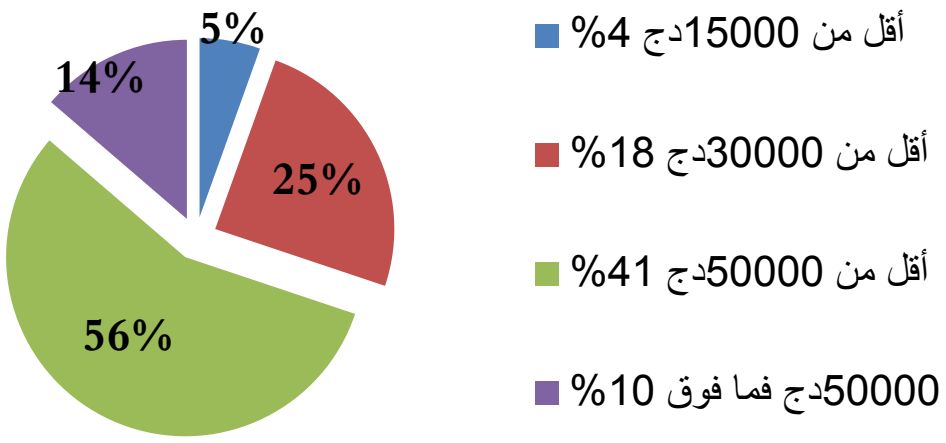

يوضح الجدول المخصص لتوزيع أفراد العينة وهذا بالنسبة لـ 73 فرد التي تمثل 100% وهي الأفراد الذين لديهم وظيفة فقط. تعود النسبة الأكبر وهي 41% لأصحاب الأجر "أقل من 50000دج" و هي فئة الإطارات الدائمين في وظائفهم وتختلف الأجور حسب الأقدمية المهنية و المناصب العليا التي يشغلونها و كذا المنح و العلاوات، و هي فئة متوسطة الدخل مقارنة بمتوسط الأجر في الجزائر، و غالبا ما نجد كلا الزوجين يعملان في القطاع العام بمستوى ليسانس، و من هذا المعطى تأخذ الروابط الأسرية اتجاها صراعا ديناميكيا، إذ يشغل الفاعلين أدوارا لها نفس الوضع المكاني، أي أن كلا الزوجين ينفقان على البيت و الأولاد و في الوقت ذاته تختلف وضعياتهم المكانية بناء على الأدوار التي يحددها المجتمع و الأعراف و التقاليد فتعطي هذه الثنائية تفاعلا داخل النسق الذي يطمح إلى خلق توازن بين مختلف الأنساق المكونة له من جهة، ووجود صراع منطلقه القوة ومحاولة السيطرة و اخضاع الزوجة من طرف الزوج، كما تحاول الزوجة التخلص من هذه الوضعية عن طريق الوعي الذي اكتسبته من عملها و من خارج البيت بصفة عامة.

إن نسبة 18 %من حجم العينة التي يملك أفرادها وظيفة، والذين يتقاضون أجرا "أقل من 30000دج" وإن لم تكن كبيرة فإنها ممثلة لفئة لا بأس بها من أفراد حركة مجتمع السلم، فنجد أن أفرادها يعيشون في ضائقة مالية تترجمها أجوبتهم على الأسئلة المطروحة عليهم، فهم يحاولون أن يتجاوزوا الوضع المعيشي الصعب بالعودة إلى الدين أين تجد فيه هذه الفئة ملاذا للتفريغ النفسي وهو الدور الأساسي المنوط بالنسق الديني لتغطية الخلل الذي طرأ على النسق الاقتصادي وإحداث التوازن بين بقية الأنساق. تأتي الفئة التي يفوق أجرها "50000دج " بنسبة 10% و هي فئة الإطارات ذوي الوظائف العالية و الأطباء، و التي تعيش راحة مادية مقارنة بالفئات السابقة، و تتصدر في الغالب قوائم الانتخابات في المناسبات الانتخابية، و يعيش أفراد هذه الفئة تقريبا نفس الوضعية التي تعيشها الفئة التي يتقاضى أفرادها أجرا ما بين 30000 دج و 50000 دج فالصراع قائم داخل الأسر حول مسألة القوة و السيطرة و اخضاع الطرف الآخر فالأجر العالي يعطي أولوية في التموقع و تتقلص داخل هذه الفئة الضوابط التقليدية فالمرأة فيها أكثر تحررا ، و أفضل وضعية ، أي أن الهيمنة الذكورية داخل أسر هذه الفئة تكاد تختفي، بينما يبقى اثر النسق الديني حاضرا في حدود معينة فالمرأة الإطار غالبا ما تتقلد مناصب قيادية او هيكلية داخل الحركة. وتأتي في الأخير وبنسبة 4% " الفئة التي تتقاضى أجرا اقل من 15000دج". وهي الفئة التي تدخل ضمن العمال المتعاقدين في إطار الإدماج المهني وهي الفئة الهشة التي غالبا ما تلجأ للأعمال الحرة موازاة مع وظيفتها، فئة قليلة الحضور إلى مكان العمل، تفتقد إلى روح الانتماء لمؤسسات العمل، حيث أنها تعمل لمدة طويلة بهذه الصيغة، يخضع أفراد الأسرة للتقاليد المجتمعية، فالرجل الذي يشقى ويكد ويمارس أكثر من عمل في اليوم الواحد لجلب القوت له وضع السيادة والسيطرة فتكون قوته مقابل عنائه.

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الرعاية الصحية والتأمين

الرعاية الصحية والتأمين	التكرار	النسبة المئوية
مؤمن	96	96
غير مؤمن	04	04
المجموع	100	100

نلاحظ من خلال توزيع أفراد العينة حسب الرعاية الصحية والتأمين أن النسبة الأكبر وهي 96% من الأفراد "مؤمنين" و4% منهم فقط "غبر مؤمنين". إذ يعتبر التأمين الاجتماعي نظاما ذو بعدين أحدهما اقتصادي و الآخر اجتماعي، فهو "نظام تقوم به الدولة لتأمين حد معين من العيش لبعض او لجميع الأفراد، مقابل الاشتراكات الفردية التي تدفع لحساب المستفيدين- من قبلهم و من قبل أصحاب العمل و الدولة أيضا في بعض الأحيان- و ذلك في حالات العوز و الحاجة كالمرض، و العجز و الشيخوخة، و إصابات العمل، و الولادة و الوفاة، و غيرها من الطوارئ التي تعرض الإنسان على الحاجة"[1].و يعد الباحثون أن من الأهداف الاجتماعية للتأمين الاجتماعي استقرار الأسرة و تماسكها من خلال زيادة دخلها وخفض الأعباء المالية، كما أنه يحافظ على القيم للعامل و إرساء مبدأ التكافل بين الفرد و الجماعة، وبين الفرد وأجهزة الدولة، كما يعزز التأمين تماسك النسق الاقتصادي للدولة من خلال المدخرات إذ يوفر نسق التأمين الاجتماعي كنسق فرعي مناخا من الأمان لدى رب الاسرة إذ يضمن من خلاله المعاش و الحماية الاجتماعية في حالة المرض و الحوادث المهنية والشيخوخة ، وهي حاجات للفرد يقوم بإشباعها، تنعكس عليه إيجابا من خلال مردوديته في العمل، وعلى الاسرة ككل من خلال الأمان النفسي الذي يوفره التأمين الاجتماعي باعتباره ملجأ مضمونا عند الحاجة .

[1] -صادق مهدي السعيد، الضمان الاجتماعي وتطبيقه في العراق "دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975، ص2

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة السكن

طبيعة السكن	التكرار	النسبة المئوية
جماعي–عائلي	23	23
فردي	17	17
خاص	19	19
كراء	41	41
المجموع	100	100

نلاحظ من خلال توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن اغلب أعضاء الحركة يعانون من أزمة السكن، حيث أن النسبة الأكبر 41% من أفراد العينة لا يملكون بيوتا خاصة بهم وإنما لجأوا للكراء إما لانتظار استكمال بيوتهم التي اقتنوها بمختلف الصيغ السكنية أو لأنهم عجزوا عن بناء أو شراء منازل، نظرا لغلائها، ولضعف قدرتهم المادية و تمثل نسبة23% من أفراد العينة الأشخاص الذين يعيشون في البيت العائلي مع الوالدين و في بعض الأحيان مع الإخوة و هم في الغالب من الطبقة الهشة التي لم تستطع الحصول على سكن فردي، أما من يملكون سكنا "خاصا" فقدرت نسبتهم 19%" وتمثل في الغالب الفئة التي يفوق أجرها 50000دج من الأسر التي يعمل فيها كلا الزوجين ،أما من يسكنون سكنا فرديا في عمارات فقدرت نسبتهم بـ"17%" و هي الفئة المتوسطة التي استطاعت اقتناء شقق في تجمعات سكنية أو عمارات، فالملاحظ إذا، أن أغلب أفراد العينة يعانون من أزمة السكن العينة و يعود ذلك إلى الوضع المادي و الدخل الفردي للأشخاص و الأسر و هذا أمر طبيعي، إذ أن الافراد مجبرون على التكيف مع المعطيات الاقتصادية.

الجدول رقم (12): يبين مدى مشاركة أعضاء الحركة زوجاتهم في هوايات جماعية

مشاركة الهوايات بين الزوجين لأسر الحركة	التكرار	النسب %
غالبا	19.5	19.5
أحيانا	26.5	26.5
لا	54	54
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول أن أكثر من نصف العينة أي بنسبة 54% لا يشاركون زوجاتهم هواياتهم في دلالة على أن هناك تقسيم للوظائف مبني على المكانة التقليدية للأزواج التي تحدد لهم مجالا معينا من العلاقات والسلوكيات، كما يترتب على هذا التقسيم أدوارا محددة أيضا يفرضها المجتمع أو بعبارة أدق، الضمير الجمعي الذي يخضع لمعايير وقيم ينتجها النسق الثقافي، حيث تلعب التنشئة الاجتماعية لكلا الزوجين دورا أساسيا في ممارسة هذه السلوكيات، فالأزواج الذين نشأوا في أسر تقليدية ووجدوا أن آباءهم يقتصرون في وظائفهم الأسرية على العمل و الانفاق و العودة إلى البيت للراحة والنوم والاقتصار على الحوار العادي و تكرار هذه التصرفات يوميا، سيجدون صعوبة في تغيير نمط العيش أو الاقبال على ممارسات يرون في أنها مزعزعة لأركان مكانتهم.

إن نسبة 26.5%، و19.5% التي عبرت على التوالي عن أن هناك من أبناء الحركة من يشاركون زوجاتهم هواياتهم في بعض الأحيان، أو غالبا ما يشاركونهم، فيرجع ذلك إلى عاملا الأصل الاجتماعي، وسن الزوجين، كما يتدخل في ذلك عامل الوظيفة و الدخل، فيمكن أن تختلف المكانة الاجتماعية تبعا لأصل الزوجين، فالمكانة في المجتمع الحضري مكتسبة تخضع للتنافس عكس ما هي عليه في المجتمع الريفي التي تكون فيه مفروضة وفقا لقيمه ومعاييره، فيصبع الزوج في الأسر الحضرية أكثر مشاركة داخل البيت أي أقرب إلى الزوجة مقارنة بالأزواج في الأسر الريفية، كما أن لعامل السن دور في انتاج هذه الممارسات فالشباب أقرب إلى مشاركة زوجاتهم في هواياتهم نظرا لاطلاعهم على العالم الخارجي ومحاولة التكيف مع هذا النسق عبر وسائط التواصل الاجتماعي، كما أن للنسق الاقتصادي

داخل الاسرة دورا هاما إذ تلعب الوظيفة و الدخل دورا محوريا في هذا الجانب، فكلما كان الوضع المادي مريحا، أعطى للزوجين القدرة على خلق الهوايات و مشاركتهما.

الجدول رقم (13): يبين سفر عائلات الحركة في رحلات للترويح خلال 06 سنوات الأخيرة

السفر الترويحي	التكرار	النسب %
غالبا	13.5	13.5
أحيانا	23.5	23.5
لا	63	63
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نجد أن ما يقارب ثلثي العينة، أي نسبة 63% لم تسافر في رحلات سياحية داخل الوطن أو خارجه، بسبب الوضع المادي لأغلب أفراد العينة، فبالنظر للتضخم الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بعد انهيار أسعار البترول أصبح أجر الموظف لا يتحمل الاقتطاع من أجل تخصيص جزء منه للفر أو السياحة، وهنا نلاحظ ان تغير نمط المعيشة وإعادة جدولة الأجر يتبع بالضرورة التغير الذي يصيب النسق الاقتصادي لأجل خلق التوازن داخل النسق الاسري، أما الفئة التي بقيت تسافر أحيانا بعد بداية الازمة فإنها من الفئة المتوسطة الدخل، التي يعمل فيها الزوجين معا، و تبقى الفئة القليلة التي بقيت تسافر حتى بعد الأزمة13% من الفئة المرتفعة الأجر من الإطارات، ويبقى العامل المشترك المتحكم في هذا هو الوضع الاقتصادي للأسرة.

ثانيا: الرابط الأسري داخل أسر حركة مجتمع السلم في ظل الأزمة الاقتصادية

الجدول رقم (14): توزيع العينة حسب آراء المبحوثين عما إذا كانوا يعبرون لفظيا عن مشاعر الحب تجاه زوجاتهم/أزواجهم

التعبير عن المشاعر	التكرار	النسب %
غالبا	7	7
أحيانا	10	10
لا	83	83
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نجد أن أغلب المبحوثين أي بنسبة83% لا يعبرون لفظيا عن مشاعر الحب تجاه أزواجهم، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الذكاء الوجداني لديهم الذي يعطي القدرة على بناء العلاقة الاجتماعية السوية و الناجحة، إذ يعتبر التعبير عن المحبة و العطف من أبعاد التوافق الزواجي حسب سبينر Spanier، كما يعود السبب أيضا إلى التنشئة الاجتماعية داخل أسرهم الأم، فالثقافة الذكورية التي نشأ عليها الرجل تمنعه من التعبير عن مشاعره وإظهار عواطفه كما تلزمه بإظهار الصلابة وهي من التوجيهات القيمية ، بمعنى أنها حددت من طرف المعايير الثقافية لتتشكل في النهاية كمعايير أخلاقية شأنها شأن الكثير من الخلفيات التي تحدد ممارسات الزوج داخل الاسرة، و ينطبق القول كذلك على النساء، حيث أن المعايير التي وضعها المجتمع جعلتها تخشى الاعتراف و التعبير عن عواطفها باعتبار هذا السلوك شكل من أشكال الشخصية الاعتمادية.

الجدول رقم (15): توزيع العينة حسب متغير انزعاج رد الزوجين على المكالمات الخاصة للهاتف المحمول

الانزعاج من الرد على المكالمات	التكرار	النسب %
غالبا	79	79
أحيانا	15	15
لا	6	6
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أي نسبة 79% ينزعجون من رد أزواجهم /زوجاتهم على المكالمات الهاتفية الخاصة بهم، حتى وإن كانوا بعيدين عن مكان تواجد الهاتف النقال، و يدخل هذا السلوك في الاعتداء على الخصوصية الشخصية في غالب الأحيان، إذا نظرنا إليه من الجانب القانوني أو الديني، ويكون الانزعاج من الرجل و المرأة على حد سواء، إلا أن القيم الاجتماعية داخل المجتمع الذكوري كالمجتمع الجزائري، تعطي الرجل القوة لممارسة السلطة وتتيح له هامشا أكبر للرقابة على الزوجة وأفراد الاسرة بصفة عامة، فمن حقه أن يطلع على كل ما يخص الزوجة باعتبار أنها تحت عصمته وهو المسؤول على الحفاظ على شرفها وسمعتها وبالتالي الحفاظ على سمعته، وهي في النهاية من مقاصد الشريعة، في المقابل لا يقبل من المرأة أن ترد على المكالمات الواردة إليه، لأنها ستكون ربما مكالمات من "ذكور" و هذا ما يعتبره انقاصا من رجولته و مكانته الاجتماعية. كما أن تمثلات الأفراد تجاه الهواتف الذكية في ظل محدودية استعمالها – المكالمات أو تصفح مواقع التواصل الاجتماعي– داخل الأسرة الجزائرية، جعل منها محل توجس، وأن الدفاع عن الخصوصية في نظر أفرادها هي إخفاء لسلوكيات غير مقبولة اجتماعيا. وتمثل الفئة التي تتساهل أو تقبل الاطلاع أو الرد على المكالمات من الشريك أقلية، وهي الفئة ذات الانتماء الحضري، الأكثر انفتاحا على الحياة المدنية.

الجدول رقم (16): يبين رأي المبحوثين حول ما إذا كان تغليب العمل الحركي على العمل المنزلي يسبب نزاعات بين الأزواج

تغليب العمل الحركي على العمل المنزلي	التكرار	النسب %
غالبا	62	62
أحيانا	26	26
لا	12	12
المجموع	100	100

يوضح الجدول أن نسبة 62% من أفراد العينة تعتقد أن تغليب العمل الحركي على العمل المنزلي يسبب حدوث نزاعات بين الأزواج داخل الحركة ضف إليها نسبة 26% من العينة التي أجابت بحدوث ذلك في بعض الأحيان، تلك دلالة على أن الوظائف التقليدية التي فرضتها المكانات الاجتماعية داخل الأسرة و عززتها المعايير و القيم داخل النسق الاسري، هي المتحكمة في توازنه، وأي خروج عن حدود معينة هو خلل وظيفي، حيث يمثل إهمالا من طرف الزوجة في اعتقادهم للوظيفة التقليدية التي تتمثل في الطبخ و الغسيل و تربية الأبناء، فطول غياب المرأة عن البيت أو تكراره، يوسع من حجم الهوة بينها وبين زوجها ، وبينها وبين أبنائها، بالرغم من أن هناك اتفاق مسبق يدعمه نسق الحزب السياسي، ويدخل ضمن العمل النضالي الذي يعتبر عملا في سبيل الله. إن المسوغات التي يبرر بها أبناء الحركة لهذا الاعتقاد تدخل في الواقع ضمن التعارض بين الأهداف الداخلية للنسق الأسري، والوسائل المستخدمة لبلوغ الأهداف، فالعمل النضالي يتطلب في كثير من الأحيان حضورا ومشاركة في فعاليات وأنشطة الحركة، فضلا عن الأسر التربوية التي يعد حضورها إجباريا، غير أنه وفي المقابل، تمثل الأسرة وتربية الأبناء جوهر العمل الحركي كما تنص مواثيق وأدبيات الحركة وعلى رأسها رسائل حسن البنا. وعلى هذا، لا يمكن التضحية بالبناء الأسري في سبيل النسق الحزبي لعدم توافق الأهداف مع الوسائل.

الجدول رقم (17): يبين مدى اعتقاد المبحوثين بتعطيل الزواج لأهدافهم المستقلة

تعطيل الزواج لأهداف الزوجين	التكرار	النسب %
غالبا	68	68
أحيانا	27	27
لا	5	5
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نجد أن نسبة الأغلبية ممثلة في 68% ضف إليها نسبة 27%قد وجدت نفسها معطلة لأهدافها و أحلامها نتيجة ارتباطها، أو تحس بذلك أحيانا وخاصة بعد قطع مراحل من الحياة، فعامل السن في ذهنية المبحوثين يعد اعتبارا لا يمكن تجاوزه، فتعلم مهارات معينة أو السفر، أو غيرها من الوسائل لم تعد تلائم المعطيات الجديدة، إذ لا يمكن ترك الأبناء والسفر لإعادة تكوين النفس، كما لا يمكن ترك العمل القار وتعلم مهارة جديدة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، فتغير النسق الاقتصادي حتم على الأفراد مسايرته للحفاظ على توازن الأسرة و بقائها، والتكيف مع هذه المعطيات، فقد انقطع خط العودة بالنسبة إليهم، و تعمل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على تعزيز هذا الشعور، من خلال تسويق مستويات عليا من الإنجازات في عوالم أخرى، يشعر إثرها المتلقي بالإحباط نظرا لاستحالة تحقيق ما وصل إليه الآخر، ويلقي باللائمة على ارتباطه الذي حدد له دائرة الطموح، إلا أن المبحوثين يفضلون بقاءهم محافظين على استقرار أسرهم واللجوء إليها لخفض التوتر والحفاظ على النسق الاسري كخيار. أما البقية القليلة ممثلة في 05% فتقول أن الارتباط لم يعطلها عن تحقيق أهدافها وذلك لعدم تضررها من تغير النسق الاقتصادي، نظرا لدخلها المريح، والذي مكنها من تحقيق أهدافها.

الجدول رقم (18): يبين ما إذا كان الزوجان يخططان معا لتربية الأبناء

تخطيط الزوجين لتربية الأبناء	التكرار	النسب %
غالبا	19	19
أحيانا	31	31
لا	50	50
المجموع	100	100

توضح النسب في الجدول من خلال إجابات المبحوثين أن نصف افراد العينة لا يضعون خططا لتربية أبنائهم رغم تمتعهم بمستوى تعليمي لا بأس به، و بالرغم أيضا من أنهم يتلقون دروسا و محاضرات وتوصيات في هذا الشأن داخل الأسر التربوية للحركة، غير أنهم يتنازلون في جزء كبير عن هذا الدور للمؤسسات الاجتماعية كالمدرسة و المدارس القرآنية و الحضانات والكشافة الإسلامية، لقد صارت الوظيفة التربوية تقتصر على مراقبة السلوك وتعزيزه لدى الأبناء بدفعهم و مباركتهم للالتزام بقواعد هذه المؤسسات، ويعد هذا النمط من التربية ضمن هدف النسق العام و هو التخفيف من التوترات التي أفرزتها الأوضاع الاقتصادية بالدرجة الأولى، كما يعطي إحساس الوالدين بالانتماء للحركة، كيف لا و هي تقدم فلذات أكبادها لهذه المؤسسات كعربون ثقة ورمزية للتماهي مع الحزب، كما يعتبرها رمزية للتربية الصحيحة، ومن ناحية أخرى تذهب عنهم عقدة الذنب التي تلاحق أفراد الحركة الذين تمرد أبناؤهم عن هذا الخط، إذ ينظر إلى هؤلاء داخل الحركة بأنهم قصروا في آداء واجبهم تجاه أبنائهم و تجاه الحركة، لأنهم لم يقدموا الخلف لاستمرارية النسق الحزبي.

تعد نسبة 31%، من أفراد الحركة الذين يتفقون بين الحين والآخر على وضع خطة لتربية الأبناء نسبة محسوسة، غير ان التذبذب في وضع خطة واضحة والالتزام بالاستمرارية دليل على أن هناك عوامل جانبية تتدخل لتقطع هذا المسار. إن استقرار النسق الأسري وتفعيل الوظيفة التربوية يتطلب توفير عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية تمكن من الإبقاء على قواعد الخطة التربوية والحفاظ على ديمومتها وجعلها تتكيف مع مختلف متغيرات الواقع ومعطياته. غير أن النسق العام في هذه الحالة يعمل على توفير الحد الأدنى من الوسائل لإبقاء النظام الأسري قائما يحقق ولو بشكل محدود ذاته وأهدافه. وتبقى

نسبة 9% الذين يرسمون خططا واضحة وغالبا ما تكون مكتوبة، ومعلقة في فناء البيت او إحدى الغرف كما توصي به الحركة، فكثيرا ما توزع مطويات أو تباع في المعارض التي تقيمها مهرجانات الحركة ومختلف نشاطاتها تحمل خططا تربوية عاكسة لمرجعيتها وأيديولوجيتها. تتمايز هذه الفئة عن باقي الفئات بكونها محظوظة ماديا وتعليميا، ويعول عليها في الإبقاء على النسق واستمراريته وتوازنه.

الجدول رقم (19): توزيع العينة حسب مدى تقاسم الأزواج نفقات وإدارة ميزانية البيت.

تقاسم الزوجين إدارة وميزانية البيت	التكرار	النسب %
غالبا	57	57
أحيانا	32	32
لا	11	11
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نلاحظ أن نسبة 57% يعتقدون بتقاسم الزوجين نفقات وإدارة ميزانية البيت، نظرا للأعباء المادية التي ترتبت عن الازمة الاقتصادية، فتكامل الوظائف داخل الأسرة هي من أساسيات بقائها، و قد يؤدي هذا التكامل الذي يأتي نتيجة للتكيف مع تغير النسق الاقتصادي إلى تغير في هذه الوظائف و الأدوار التي تلعبها داخل الأسرة، فالرجل الذي نشأ على العمل خارج البيت و ترك وظيفة تنظيم الشؤون الداخلية للبيت، قد صار ملزما في بعض الأحيان بالاعتناء بالأبناء و حضانتهم في أوقات فراغه عندما تذهب الزوجة لمقر عملها خارج المنزل، كما أنه يضطر للطبخ و التنظيف في كثير من الحالات، وليس من حقه من الجانب الأخلاقي أن يطلب من الزوجة تلبية بعض حاجاته عند عودتها متعبة من العمل، هذا السلوك رغم أنه لا يمثل الأغلبية إلا أنه بدأ في التوسع مسايرة للواقع، فالتكيف، تحقيق الهدف، و التكامل و المحافظة على بقاء النمط وامتصاص التوتر ، هي من وجهة النظرية البنائية أساسية وعالمية في جميع الانساق الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة، ذلك لأن الفشل في إنجاز هذه المتطلبات يؤدي إلى تعرض نسق الأسرة بل المجتمع باسره إلى

الانهيار[1]. أما ما يقارب ثلث العينة فتقول أن أسر الحركة يتقاسم فيها الزوجان في بعض الأحيان إدارة ميزانية البيت، وتبقى النفقة محل تجاذب، إلا أنها في الأخير تضع الزوجة في الخيار الأصعب، كيف لا وهي الأخت المسلمة الملتزمة التي تقف إلى جانب زوجها في السراء والضراء، فسمعتها داخل الحركة تقوم على معايير من ضمنها ولاؤها لزوجها ومساعدته بمالها. وبالتالي فإن النسق القيمي يفرض عليها الإنفاق من راتبها. كثيرا ما تطفو خلافات نتيجة تمرد المرأة عن هذا النسق، لتنتهي الاسرة في كثير من الأحيان إلى التفكك، ذلك ما يظهر في النسبة المتبقية المتمثلة في 11% التي تعتقد بعدم تقاسم الأزواج لإدارة ونفقات البيت، ولاسيما لدى العنصر النسوي، حين يتعلق الأمر بالنفقة على البيت.

الجدول رقم (20): يبين ما إذا كان أعضاء الحركة يساعدون زوجاتهم في الأشغال المنزلية

مساعدة الزوجة في الأشغال المنزلية	التكرار	النسب %
غالبا	12	12
أحيانا	15	15
لا	73	73
المجموع	100	100

تبين النسب المتحصل عليها بعد إجابة المبحوثين حول ما إذا كان الرجال يساعدون زوجاتهم في أشغالهم المنزلية أن ما يقارب ثلاثة أرباع العينة73% لا يساعدون زوجاتهم في الأشغال المنزلية ، في دلالة على تقسيم الوظائف و الأدوار داخل الأسرة تقسيما تقليديا، فالرجل حتى وان كان بطالا ملازما للبيت، قلما تجده يقوم بوظائف زوجته، هذا لا ينفي بداية توسع سلوك مساعدة الرجل لزوجته العاملة في أشغال ووظائف البيت كما تشير إليه إجابات بعض المبحوثين ، غير أن السائد هو ما نشأ عليه الفرد ويحدده النسق القيمي، فبالرغم من تكرار ما جاء في السيرة من مساعدة الرسول لزوجاته في اشغال البيت مع مكانته، و أن الإسلام لا يجبر المرأة على خدمة زوجها إلا تفضلا منها، كل هذه القيم

[1] – سناء الخولي، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص150

المرجعية لحركة إسلامية، لم تستطع تجاوز الحدود الاجتماعية وتلغي هذه القيمة داخل المجتمع الذكوري، بمعنى طغيان النسق الاجتماعي على النسق الديني.

الجدول رقم (21): يبين مدى وصول المبحوثين حد التهديد بفك الرابطة الزوجية بعد الخلافات

التهديد بفك الرابطة الزوجية بعد الخلاف	التكرار	النسب %
غالبا	62	62
أحيانا	11	11
لا	27	27
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نجد أن أكبر نسبة والتي قدرت ب 62% قد هدد فيها الزوجان أو أعطوا ايحاءات بالانفصال بعد الخلافات الحادة، لا سيما في السنوات الأخيرة وهي السنوات التي تأزمت فيها الظروف المادية. إن تزايد الاستهلاك الذي فرض علينا كقيمة وحيدة وأفق وحيد[1] موازاة مع نقص الموارد المالية، أدى إلى إحداث فجوة وخلق توتر داخل النسق الاجتماعي وبالضبط في العلاقات الاجتماعية التي كانت تبنى على البساطة والنمطية، فالثقافة التقليدية الشائعة للأفراد غالبا ما كانت تتشبع بالقناعة و الصبر، فأفراد العينة في غالبيتهم ينحدرون من أوساط ريفية(الاب، الجد)، أدت عملية التمدين إلى خلق ازدواجية ثقافية لديهم، وتناقضات ما بين المسايرة و الحفاظ على القيم، أدت بدورها إلى ضغوط اجتماعية أساسها اقتصادي، جعلت من هؤلاء يهددون بالانفصال كحل ظرفي لتوتراتهم، إلا أن النسق العام لا يلبث أن يوفر بدائل و خيارات للحفاظ على النسق الأسري.

تمثل نسبة27% من أفراد العينة ممن لا يلجؤون إلى هذا الخطاب في حالات التوتر إما لحالتهم المادية التي تستطيع أن تتكيف مع التغير الاقتصادي أو لاعتبارات سياسية ترتبط بمكانتهم داخل النسق

[1] – عبد القادر تومي، العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، كنوز الحكمة، الجزائر، 2009، ص59

السياسي والحزبي، وقد طرحنا هذا السؤال في مقابلاتنا ووجدنا عددا لا بأس به من الحالات يقبلون بأوضاعهم ومكاناتهم، بغية تحقيق الهدف الديني أو الغاية الأسمى لما بعد الموت.

الجدول رقم (22): يبين مدى اعتقاد المبحوثين أن المكان الطبيعي للمرأة هو بقاؤها في البيت مع وجود زوج يعولها

بقاء المرأة في البيت	التكرار	النسب %
غالبا	68	68
أحيانا	18	18
لا	14	14
المجموع	100	100

تبين النسب الموضحة في الجدول أن أغلبية المبحوثين و بنسبة 68%يفضلون بقاء المرأة في البيت حين يكون الزوج قادرا ماديا على اشباع حاجيات أفراد العائلة، وتعبر هذه النسبة عن تمثلات الأفراد سواء الذكور أو الاناث تجاه مكانة المرأة ووظيفتها في المخيال الجزائري، فالدور الحقيقي للمرأة هو ما تقدم من خدمة للزوج والأبناء داخل البيت، وأن عملها خارج البيت ما هو إلا أمر ثانوي، فرضته التغيرات الاقتصادية، و حين تنتفي هذه الضرورة، تعود المرأة إلى وسطها الطبيعي ووظيفتها التي خلقت من أجلها، مهما كانت كفاءتها، و مستواها التعليمي، فالرجل هو المكلف بالإنفاق عليها، ويؤكد هذا ما جاء في الحديث النبوي الصحيح عن عبد الله بن عمر «كلكم راع و مسؤول عن رعيته... والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها"[1]. إن خروجها من البيت يقابله إهمال لبعض واجباتها، هذا ما يقره الدين و تعززه أدبيات الحركة الاسلامية و في مقدمتها وصايا و رسائل حسن البنا حيث يقول" وليست في حاجة إلى الدراسات الفنية الخاصة، فستعلم عن قريب أن المرأة للمنزل أولا وأخيرا" ويضيف " ونحن لا نريد أن نقف عند هذا الحد، ولا نريد ما يريد أولئك المغالون المفرطون في تحميل المرأة ما لا حاجة لها به من أنواع الدراسات، ولكننا

1 – محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2002، ص217.

نقول: علموا المرأة ماهي في حاجة إليه بحكم مهمتها ووظيفتها التي خلقها الله لها: تدبير المنزل ورعاية الطفل"[1] في دلالة على أن مظاهر الحداثة التي تتجلى في واقع أسر أفراد الجماعة، ما هي إلا استجابة ظرفية لتغير في النسق الأسري من أجل إحداث التكيف مع الوضع، أما الذين أجابوا بقبولهم لعملها خارج البيت في بعض الأحيان بنسبة قدرت ب18% ، فإنهم يحددون بذلك نوعية العمل الذي تمارسه المرأة و مجالاته، ويعطون تسويغات بإمكانية عمل المرأة في ميدان التعليم أو الصحة كون هذين القطاعين يتيحان لها وقتا أوفر للتواجد في البيت وهي حقيقة بالفعل إذا ما قارناها بوظائف أخرى، غير أنها تخفي خلفها أبعادا سوسيولوجية، إذ تتطابق هذه الوظائف مع وظيفتها التقليدية كالتعليم "التربية"، أو الصحة "التطبيب" داخل البيت، كما أنها يمكن أن تتجنب من خلالها الاختلاط مع الذكور، و تبقى قلة وهي 14% تعارض فكرة بقاء المرأة في البيت، تتصدر مراتب قيادية في المكتب الولائي، فهي تعطي بذلك النموذج العصري –في وجه المنتقدين– لأسرة حركة مجتمع السلم، "الأسرة العاملة" المواكبة للعصر، التي تعتبر المرأة جزء من التنمية.

الجدول رقم (23): يبين رأي المبحوثين حول الحفاظ على مقدار الانفاق مقارنة مع السنوات السابقة

المحافظة على مقدار الانفاق	التكرار	النسب %
غالبا	05	05
أحيانا	13	13
لا	82	82
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نلاحظ أن 82% قد اخفضوا من نفقاتهم مقارنة بالسنوات الماضية، فالأوضاع الاقتصادية فرضت على الأزواج عقلنة نفقاتهم وفق ما تقتضيه الضرورة، وذلك ما يؤكده الباحثون في مجال اقتصاد الأسرة، إلا أنه وفي كثير من الأحيان، وبسبب التضخم في الأسعار

[1] – حسن البنا، مرجع سابق، ص 286-287

وغياب الضوابط التخطيطية للمصاريف تقع الأسر في أزمات مالية طويلة الأمد، تفضي إلى ضغوط نفسية واجتماعية تنعكس على العملية الاتصالية بين الأزواج، فالرجل داخل الأسرة التقليدية يأخذ قيمته بمقدار قوامته و نفقته على أهله، ويعد ذلك من الواجبات الدينية كما أنها أداة للسلطة داخل البيت، إذ يرى كثير من الباحثين في العلاقات الزوجية أن المال من بين أكثر المشكلات الزوجية شيوعا. ذلك لأن المال مرتبط بالشعور بالأمن والتحكم فهو قوة كبيرة في الزواج[1].

أجاب13% من المبحوثين بأنهم يعودون أحيانا إلى طريقة إنفاقهم السابقة كلما أتاحت لهم الظروف ذلك فمعلوم في القاعدة الاقتصادية حجم النفقات يتبع طرديا مستوى الإيرادات، كما أن 05% من المبحوثين أجابوا بأنهم لا يزالون محافظين على مستوى نفقاتهم، وهي الفئة من الإطارات السامية التي تتمتع بدخل مريح، والتي اعتمدت التخطيط المالي قبل الأزمة الاقتصادية في تسيير ميزانيتها.

ثالثا: الأسرة والرابط السياسي

الجدول رقم (24): يبين ما إذا كان زواج المبحوثين مبني على الانتماء السياسي والحركي

الزواج على أساس الانتماء الحركي	التكرار	النسب %
غالبا	63	63
أحيانا	29	29
لا	08	08
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نجد أن أغلبية المبحوثين و بنسبة 63% تعتقد أن دافع زواج أعضاء الحركة كان بناء على الانتماء السياسي والحركي، أي من داخل مؤسسات الحركة الممثلة في جمعية الارشاد و الإصلاح او الاتحاد العام الطلابي الحر او حزب حركة مجتمع السلم، وتستمد هذه الوسيلة في الاختيار مرجعيتها من أدبيات الحركة وجماعة الاخوان المسلمين، فنظام المصاهرة منتشر بين أفراد

1 – كلثوم بلميهوب، الاستقرار الزواجي، منشورات الحبر، الجزائر، 2006، ص85.

وقيادات الجماعة، فالقواسم المشتركة متوفرة، و الهدف الأسمى للحزب واضح، هذا الأخير الذي يعتبر محورا تدور حوله باقي الأهداف بما في ذلك أهداف الأسرة، فالنسق السياسي لحركة مجتمع السلم و لجماعة الإخوان المسلمين عامة، وضع لنفسه آليات البقاء و الاستقرار، وفي مقدمتها الأسرة التي تضمن له وظيفة الاستمرارية من خلال الانجاب والتنشئة الاجتماعية والسياسية لأبنائها، كما يمنحنها النسق بالمقابل إطارا عاما تستقي منه انتماءها إليه، داخل جماعة تجمع بينهم روابط الأخوة و التعاون، فضلا عن رابطة المصاهرة، لذلك تجد أن أفراد الحركة في الغالب يميزون أنفسهم عن باقي مكونات المجتمع عبر تجمعاتهم فيما بينهم. وتمثل نسبة 29% الفئة التي تعتقد أن أبناء الحركة يتزوجون في بعض الأحيان من خارجها لاعتبارات عدة أهمها استقطاب مزيد من العاملين للحركة ممن يتوسم فيهم القابلية لذلك، و يبقى مبدأ خدمة النسق السياسي قائما من طرف الأفراد، و تقول الأقلية الممثلة في 08% أن أبناء الحركة لا يبنون زواجهم على مبدأ الانتماء للجماعة، وهي موجودة فعلا، فالأعضاء ليسوا في مجملهم ملتزمون، و أنما هناك من يأخذ لنفسه اتجاه آخر إذا ما تعلق الأمر بحياته الشخصية، وهي في الحقيقة لا تؤثر في توازن النظام داخل الحركة، باعتبار أنها لا تخرج عن المعايير الكبرى التي يحددها النسق، فالأسر التي تكونت على معايير الحب أو الجمال أو المال أو المركز الاجتماعي أو المستوى الثقافي، لا يمكن لها أن تتمرد عل معايير اللباس أو السلوك العام المقبول، فهناك حدود لا يمكن تجاوزها من طرف المنتمين للتنظيم، و تبقى هذه الأسر أرقاما يلجا أليها كوعاء انتخابي في المناسبات السياسية.

الجدول رقم (25): يبين مدى اعتقاد المبحوثين أن للانتماء الحركي دورا في حماية أسرهم من التفكك

للانتماء الحركي دور في حماية الاسرة من التفكك	التكرار	النسب %
غالبا	51	51
أحيانا	21	21
لا	28	28
المجموع	100	100

من خلال مساءلة المبحوثين حول اعتقادهم عما إذا كان الانتماء الحركي للأعضاء قد لعب دورا في حماية أسرهم من التفكك أجاب51% بالإيجاب، وتشير هذه النسبة على أن الاهتمام المشترك والأهداف المشتركة لوحدات النسق الأسري أدى إلى تماسكها في ظل تغيرات اقتصادية واجتماعية متسارعة، فالنسق السياسي الذي حدد لوحداته معايير وقيم الزواج، ورسم لها المسار للشراكة، كان سببا في تجنيبها الاضطرابات حسب إجابات المبحوثين، وحتى في حالات الصراع تلعب الجماعة دورا فعالا في رأب الصدع ولم الشمل. غير أن 28 % ترى عكس ذلك، فالتفكك الأسري ليس بالضرورة طلاقا مدنيا، فالكثير من الأسر تنعدم فيها قنوات الاتصال، هذا ما قاله الكثير منهم خلال مقابلاتنا الاستطلاعية، وتنفي هذه النسبة التوافق التام الذي يظهر خلال يوميات الأفراد، فهناك حقيقة حالات طلاق داخل الجماعة، وهي في تزايد مستمر، أما 21 % فتقول ان الانتماء الحركي يقف حاجزا في بعض الأحيان ضد الانفصال، فالخجل من بروز نتائج الصراع العائلي المزمن للعلن، أشد ايلاما من الصراع في حد ذاته.

الجدول رقم (26): يبين مدى إقبال المبحوثين على اصطحاب أبنائهم للنشاطات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنظمها الحركة مثلما كانوا عليه من قبل

اصطحاب الأبناء للأنشطة مثل السابق	التكرار	النسب %
غالبا	26	26
أحيانا	28	28
لا	46	46
المجموع	100	100

تبين النسب المتحصل عليها عن تراجع أغلبية أفراد الجماعة بنسبة 46% عن اصطحاب أبنائهم للنشاطات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنظمها الحركة مثلما كانت عليه قبل، وتمس ظاهرة العزوف الساسي كل فعاليات المجتمع بما فيها أفراد حركة مجتمع السلم وتعود أسباب هذه الظاهر إلى

الكساد السياسي بالدرجة الأولى، وانعدام فرص التغيير على المدى القريب، كما أن للأوضاع الاقتصادية دورا مهما في ذلك، فالانتقال إلى المقرات الولائية والمراكز الثقافية التي بقيت تحتضن هذه الفعاليات على مضض يعد مكلفا، و بالتالي فإن العلاقة الجدلية بين النسقين الاقتصادي و السياسي تدفع إلى تكيف الأفراد مع متغيرات الواقع. و تبقى نسب أعضاء الحركة الذين لايزالون يحافظون على نفس الشغف في المشاركة واصطحاب ابنائهما لهذه الفعاليات متقاربة، فنسبة 26% التي بقيت محافظة هي في الغالب من الفئات القيادية داخل المكاتب البلدية التي ينتظر منها الحضور كواجب تنظيمي، وكقدوة على الالتزام الحركي، و تبقى نسبة 28% متذبذبة بين الحضور و الغياب مع أفراد العائلة، فهي تحاول بذلك أن توازن بين المعطى الاقتصادي الذي لا يسمح لها بذلك والالتزام الحركي الذي يدفعها للحضور من أجل دفع أبنائها للاندماج باعتبار هذه النشاطات أدوات للتنشئة الاجتماعية و السياسية التي تروم إليها.

الجدول رقم (27): يبين ما إذا كان أفراد العينة يعتقدون بتغليب العمل السياسي على العمل الجمعوي الخيري داخل الحركة

تغليب العمل السياسي على العمل الجمعوي	التكرار	النسب %
غالبا	32	32
أحيانا	11	11
لا	57	57
المجموع	100	100

تبين الاحصائيات الموجودة في الجدول أن أكثر من نصف أعضاء العينة أي نسبة 57% لا ترى في تغليب العمل السياسي على العمل الحركي فهما في نظرها متكاملان يصبان في قالب واحد، الدعوة إلى الله وتحكيم دينه ويعد ذلك بندا من بنود الحركة، فلكل عمل مناسباته قد يطغى جانب على الآخر في بعض الأحيان إلا أن كلاهما يعملان على توازن التنظيم، فبقاء الحركة مربوط ببقاء جميع مؤسساتها،

ولكل مؤسسة وظيفة معينة، و لا تخرج هذه الممارسات عن أهداف الحركة الأم، إذ يقول حسن البنا في هذا الشأن " وأن الإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، وسماحة وقوة، وخلق ومادة، وثقافة وقانون. وأن المسلم مطالب بحكم اسلامه أن يعنى بكل شؤون أمته، ومن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم. وأعتقد أن أسلافنا رضوان الله عليهم ما فهموا للإسلام معنى غير هذا، فبه كانوا يحكمون، وله كانوا يجاهدون، وعلى قواعده كانوا يتعاملون، وفي حدوده كانوا يسيرون في كل شأن من شؤون الحياة الدنيا العملية قبل شؤون الآخرة الروحية...أستطيع أن أجهر في صراحة بأن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا."[1] إلا أننا وجدنا نسبة لا بأس بها من أفراد العينة 32% كما يظهر في الجدول تقول أن هناك تغليب للعمل السياسي على العمل الخيري، ويمكن تفسير هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن بداية العمل القانوني وظهور الحركة للعلن كان عبر جمعية الارشاد والإصلاح ومن رحمها بقيادة محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني، وقد سارت في العمل الخيري لوقت طويل، وأدى تأسيس الحزب السياسي بعد ذلك إلى شرخ داخل الحركة، حيث انشق كثير من العاملين في هذا الحقل واعتبروا أن السياسة مفسدة. كما غيرت الانتكاسات السياسية للحركة لا سيما في السنوات الأخيرة، مع بروز أفراد من الانتهازيين على الساحة ممن كانوا ينظرون لنشاطها، فكرة الانغماس في العمل السياسي، بل أصبحوا يعتبرونها نقمة، ويرون في العودة إلى العمل الخيري وترك السياسة للمناسبات آلية لتصحيح المسار. وتبقى نسبة11% ترى أن هناك في بعض الأحيان ميل للعمل السياسي على حساب العمل الخيري، ويدخل ذلك ضمن الاجتهاد الإنساني، في دلالة على أن وجهات النظر داخل الحركة تبقى متباينة، إلا أنها تبقى دائما في حدود النسق وتهدف إلى تحقيق غاياته.

[1] – حسن البنا، مرجع سابق، ص 297

الجدول رقم (28): يبين مدى اعتقاد المبحوثين بدفع أبناءهم للانخراط في الكشافة الإسلامية الجزائرية مثل ذي قبل

ادماج الأبناء في الكشافة مثل السابق	التكرار	النسب %
غالبا	13	13
أحيانا	21	21
لا	66	66
المجموع	100	100

توضح الاحصائيات الموجودة في الجدول أن نسبة 66% من أفراد العينة لم تعد تتهتم بدفع أبنائها للانخراط في الكشافة الإسلامية الجزائرية مثل ذي قبل، ويعود هذا إلى تقلص النشاط الحركي بصفة عامة، كما حلت المدارس القرآنية محل هذه المؤسسة نتيجة للمنافسات و المسابقات التي تجرى على المستوى الولائي والوطني وما لها من امتيازات مادية ومعنوية، فضلا عن الظهور الإعلامي، إذ يفرض حافظ القرآن وجوده داخل البيت و المدرسة والوسط الاجتماعي فيمثل بذلك الابن النموذجي، وبالتالي فالقيمة المعنوية التي أتاحتها هذه المؤسسة أفضل بكثير من القيمة التي تمنحها الكشافة الإسلامية، فعلى المستوى الرمزي، يعتبر ابن الحركة الذي يحفظ ابنه القرآن ناجحا ونموذجا يحتذى به في تربية الأبناء، وإعادة إنتاج المناضل لاستمرارية النسق وبلوغ الهدف المنشود، كما أن النشاط الكشفي يحتاج إلى اشتراكات في كثير من الأحيان بينما أصبحت المدرسة القرآنية تدر على الأبناء أموالا لا بأس بها من الجوائز والهبات، ومجانية الخدمات، ويعود ذلك بالفائدة على الأولياء. لكن هذا لا يعني أن الحركة قد ألغت مؤسسة الكشافة الإسلامية من أجندتها وإنما تراجعت وظيفتها وحلت محلها مؤسسة المدرسة القرآنية، لذلك نجد أن نسبة 21% لا زالت تدفع أبناءها للتردد أحيانا على مقر الكشافة و المحافظة على الارتباط بهذه المؤسسة، وخاصة الأبناء الذين لا يستهويهم البقاء في غرف المدرسة القرآنية، ويفضلون النشاط البدني، وتبقى نسبة 13% محافظة على جر أبنائها ودفعهم إلى العمل الكشفي، في

عملية لاستنساخ الذات ، فأغلب المؤسسين للحركة داخل الولاية كانوا ضمن أفواج كشفية في بداية مشوارهم الحركي، و يرون في الحفاظ على هذا المشهد اجترارا لزمن العمل السري، و التجانس الذي كان سائدا حينها، كما يرونه مظهرا من مظاهر استمرارية النسق .

رابعا: الأسرة والالتزام الديني داخل حركة مجتمع السلم

الجدول رقم (29): يبين اعتقاد المبحوثين أن فئة من أبناء الحركة لم تعد تراعي الحلال والحرام في الكسب

مراعاة الحلال و الحرام في الكسب	التكرار	النسب %
غالبا	10	10
أحيانا	14	14
لا	76	76
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نجد أن أكثر من نصف العينة أي 10% ترى أن البعض من أبناء الحركة لم يعد يراعي الحلال والحرام في الكسب مثلما كان من قبل، في دلالة على أن تعقد العمل داخل المجتمع و كثافته في ظل غياب للرقابة القانونية المشددة، قد أفرز سلوكيات لا تتماشى مع القيم الدينية، فالمنافسة على السبق التجاري أو شكل ونوعية السلع والخدمات على سبيل المثال خلق مجالا للاحتكار و الرشوة والغش في نوعية السلع، كما أن الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد منذ انهيار أسعار النفط قد ولدت ميكانيزمات جديدة لهذه السلوكيات في محاولة لعقلنتها مع ما تقتضيه القوانين السارية، فتغير النسق الاقتصادي كان له الدور البارز في تراجع النسق الديني الذي كان يضبط سلوكيات الأفراد عند فئة عرف عنها الالتزام الديني. وترى نسبة 14% أن احترام القيم الدينية في الكسب لا زال موجودا في كثير من المجالات إلا أنه يوجد هناك من لا يراعي الحلال والحرام في بعضها وهي طبيعة إنسانية، كما أن الاستقامة قيمة إنسانية باعتبار أن مثل هذه الممارسات موجودة منذ القدم وحتى داخل

المدينة بوجود الرسول. وترى نسبة 76% أنه من الخطأ الاعتقاد أن أبناء الحركة لم يعودوا يقفوا عند حدود الله في الكسب، إجابة تدل على اختيار المجال الآمن بالامتناع عن الخوض في الجانب المظلم لمؤسسة الحركة وتجنب نقد سلوكيات الفاعلين باعتبار هذا الخيار شرط من شروط الالتزام للحفاظ على وحدة الجماعة.

الجدول رقم (30): يبين مدى اعتقاد المبحوثين أن القوانين المتعلقة بالأسرة هي من جوهر الدين وفي مصلحة العلاقة الزوجية

قوانين الأسرة من جوهر الدين	التكرار	النسب %
غالبا	19	19
أحيانا	10	10
لا	71	71
المجموع	100	100

توضح الاحصائيات الموجودة في الجدول أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 71% يرون أن قانون الاسرة الساري المفعول لا يصب في مصلحة العلاقة الزوجية ولا يلتقي مع المقاصد الخاصة للشريعة الإسلامية، تجمع الدراسات و الإحصائيات على تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري لاسيما بعد تعديل قانون الأسرة، حيث يرى المختصون أن استعمال المادة 54 من قانون الأسرة لسنة 2005 التي تعطي المرأة الحق في إنهاء رابط الزواج عن طريق الخلع وبإرادتها من دون الحاجة إلى موافقة الزوج، كان سببا في تفشي هذه الظاهرة، ونجد من خلال قراءتنا السوسيولوجية لموقف المبحوثين الذكور أنه انتزاع لسلطتهم التقليدية داخل مجتمع ذكوري كانت تمنحهم حق القرار في الطلاق، ولقد كان لهذه السلطة وظيفة تماسك الاسرة الجزائرية وحفظ النسق، وتتفق الإناث مع الذكور في هذا الموقف، لأن الضابط الاجتماعي ممثلا في القيم الاجتماعية، وقيم الحركة تضع معيار استقرار الأسرة كأحد معايير نجاحها، وثمرة لامتثالها لتعاليم الدين، وبالتالي فإن تعزيز وظيفة النسق الديني داخل حركة مجتمع السلم ضروري لمواجهة التغيرات

التي طرأت على النسق القانوني الذي أعطى للمرأة هامشا أكبر من الحرية غير أن مخرجاته أدت إلى مستويات قياسية من حالات الطلاق.

الجدول رقم (31): مدى اعتقاد العينة بتغير في فهم الحقوق والواجبات لدى نساء الحركة في السنوات الأخيرة.

تغير فهم الحقوق و الواجبات لدى النساء	التكرار	النسب %
غالبا	61	61
أحيانا	25	25
لا	14	14
المجموع	100	100

من خلال التوزيع الموضح في الجدول نلاحظ أن نسبة 61% من أفراد العينة ترى أن هناك تغير في فهم مسألة الحقوق والواجبات ولاسيما لدى النساء في السنوات الأخيرة، في دلالة على أن هناك تغير على مستوى الوعي نتيجة تغير الأنساق داخل المجتمع، فإذا أخذنا العامل التكنولوجي و الإعلامي، فسنجد أن وسائط التواصل الاجتماعي التي صارت في متناول الجميع قد أدت إلى اكتشاف أنماط معيشية متعددة، وثقافات وتصورات يتقاسمها الجميع مع الجميع، فالاختلافات والتناقضات داخل هذا الفضاء لم تعد مستغربة، بل صارت مألوفة إلى درجة المحاكاة كما يقول المختصون في المجال الإعلامي. ومع تغير الأدوار داخل الأسرة الجزائرية نتيجة خروج المرأة للعمل غيرت هذه المعطيات مفهوم الحق والواجب لدى النساء خاصة باعتبارهن هن من يخضعن في الغالب لسلطة الرجل في مجتمع ذكوري. تمثل نسبة 25% من المبحوثين الذين لا يلمسون هذا التغير إلا في بعض الأحيان وبعض المواقف، وخاصة إذا ما تعلق الأمر براتب المرأة العاملة، أما نسبة 14% فتعتقد أنه لم يحدث تغير في هذا الجانب، لا سيما إذا تقدمت المرأة في السن، لأن تناول الحق والواجب لم يكن موضوعا للنقاش الأسري سابقا، فالنسق الاجتماعي والديني يحددان أدوار ووظائف كل من الرجل والمرأة ذلك ما ذكره حسن البنا في رسائله" وقد وضع الإسلام قواعد البيت فأحكم وضعها، فأرشد إلى حسن الاختيار، وبين

أفضل الطرائق للارتباط، وحدد الحقوق و الواجبات، وأوجب على الطرفين رعاية ثمرات هذا الزواج حتى تينع وتنضج في غير عبث ولا إهمال وعالج ما يعترض هذه الحياة الزوجية من المشكلات أدق علاج، واختط في كل نظراته طريقا وسطا لا تفريط فيه ولا إفراط"[1] ، وأن هذا الجدلية تقتصر فقط على من هم خارج الحركة، وان كانت في أسر الحركة فإنها تبقى محصورة لدى حديثي الزواج.

الجدول رقم (32): يبين رأي المبحوثين في حفاظ أفراد الحركة على العبادات

حفاظ أفراد الحركة على العبادات	التكرار	النسب %
غالبا	15	15
أحيانا	20	20
لا	65	65
المجموع	100	100

من خلال الاحصائيات الموضحة في الجدول نجد أن نسبة 65% من أعضاء الحركة لم تعد تحافظ على العبادات كما كانت عليه قبل الأزمة الاقتصادية، فإذا أخذنا في اعتبارنا ذلك التراجع في العمل الجماعي والنشاطات الجماعية لأعضاء الحركة نجد أن الضمير الجمعي هو المحرك والمتحكم في طقوس الجماعة، تعززه في ذلك الأوضاع الاقتصادية التي أثرت في حركة الأفراد، ولقاءاتهم، كما تسببت في تعرضهم لضغوط اجتماعية ونفسية، جعلت الكثير منهم يتململ أو يهمل ممارسة هذه العبادات. أما نسبة 20% فتجد أن ذلك قد يحصل أحيانا لدى البعض وهو أمر طبيعي، فهناك من الجماعة من ضعف، ويبقى البعض لا يزال محافظا على العبادات، أما نسبة15% من المبحوثين فترى أن أفراد الجماعة لا زالوا يحافظون على العبادات كالصلاة وصيام التطوع. تفسر هذه الآراء أن تأثير النسق الاقتصادي على النسق الأسري داخل الجماعة بدا واضحا ما انعكس على الجانب الطقوسي للأفراد.

[1] – حسن البنا، مرجع سابق، ص129-130

النتائج

تمهيد:

إن الغرض من هذا الفصل هو إعطاء صورة عامة عما توصلنا إليه في البحث ومن خلال تناولنا لموضوع الأثار المترتبة عن الأوضاع الاقتصادية على الرابط الأسري في الجزائر وبالتحديد داخل أسر تيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة مجتمع السلم، فمن المنظور المنهجي يتوجب علينا أن نقيم البحث من خلال ترابط النتائج المتحصل عليها بإشكاليته وفرضياته. فما هي إذا أهم النتائج المتحصل عليها؟

عرض النتائج:

بعد تحليل بيانات الجداول المتعلقة بفرضيات الدراسة نصل إلى عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية حول الأوضاع الاقتصادية وأثرها على الرابط الاسري في الجزائر وبالتحديد داخل أسر مناضلي حركة مجتمع السلم وذلك بالرجوع إلى كل فرضية على حدة.

-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى:

التي تنص على أن الأوضاع الاقتصادية تعد عاملا أساسيا في تفكك الرابط الاسري من خلال النسب المتزايدة لحالات الطلاق حتى داخل أسر تيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة مجتمع السلم

جاءت النتائج مؤيدة للفرضية، وبهذا تتأكد فرضية البحث، حيث أن الأزمة الاقتصادية التي ضربت العائلة الجزائرية في السنوات الأخيرة، وعدم قدرة أحد الطرفين على تحمل المرحلة الصعبة التي تمرّ بها الأسرة،

-أزمة السكن إحدى عوامل التفكك الأسري، لم تستثن أسر مناضلي حركة مجتمع السلم فقد أوضحت النتائج أن أكثر من ثلث المبحوثين لا يملكون سكنا خاصا مما أدى إلى ضغوط نفسية كانت سببا في تصاعد شدة الخلاف الذي أدى بدوره إلى تفككها، إما بشكل صريح فنسبة 20 % كانت طلاقا

فعليا عن طريق فك الرابطة الزوجية إما عن طريق الخلع أو بصفة انفرادية من أحد الطرفين، وهي مؤشر على ارتفاع نسبة الظاهرة في الوسط الاسلاموي، فضلا عن الطلاق الصامت الذي يعد من أكثر الأنواع انتشارا، و قد بينت اجابات المبحوثين مدى الجفاء العاطفي السائد بين الزوجين بسبب ظروف السكن التي لا تسمح بحرية التصرف و التعبير تحت وطأة قيم الأسرة التقليدية.

-الأزمة المالية والبطالة: أدت الضائقة المالية للأسر نتيجة الأجر المنخفض والبطالة إلى تفكك بعض أسر حركة مجتمع السلم، فلقد أدى غلاء الأسعار إلى عجز الأفراد عن تلبية حاجيات أسرهم، لاسيما وأنهم كانوا قبل الأزمة الاقتصادية أفضل حالا فمنهم من فقد عمله ومنهم من التهم التضخم نصف راتبه، وغير من نمط معيشته، الشيء الذي أفقد الأسرة توازنها.

-الاستقلال الاقتصادي للمرأة: يعد الاستقلال الاقتصادي للمرأة أحد نتائج التغير الاجتماعي الناتج عن الأوضاع الاقتصادية، فقد أدت الحاجة في كثير من الأحيان إلى خروجها للعمل خارج البيت لمساعدة الزوج الذي لم يعد يكفيه راتبه، بالرغم من عدم استساغة الرجل لهذه الوضعية، غير أن ذلك أدى إلى زيادة هامش القوة لدى المرأة، وتقلص سلطة الرجل بفقدانه صفة القوامة الكلية التي يمنحها له الدين، ما يتعارض مع قيمه وتنشئته الاجتماعية والحركية، هذه الوضعية أدت إلى فتور العلاقة الزوجية وتلاشي الرابط الأسري داخل أسر الحركة، ثم التفكك الأسري بأنواعه المتعددة.

- الغياب الطويل والمتكرر للرجل بسبب الانشغال بالعمل: إن انشغال الزوج في كسب مبلغ أكبر من المال لسد حاجيات الاسرة والذي كان سببه الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر أدى إلى جفاء عاطفي داخل البيت جعل الزوجة تفتقد صحبته ورعايته وتعاونه في تربية الأولاد الذين يفتقدون بدورهم أبوته وعطفه.

-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية:

التي مفادها أن الالتزام الديني لأفراد الحركة عامل للتماسك الأسري داخل أسر تيار الإسلام السياسي ممثلا في حركة مجتمع السلم فقد أثبتت إجابات المبحوثين في تقاطعها على أن:

-مسألة الالتزام الديني هي مسألة نسبية تختلف من شخص لآخر، غير أن أغلبية أعضاء الحركة لا يزالون ملتزمين بعباداتهم ومعاملاتهم وانتمائهم لجماعتهم، وبالرغم من ذلك فإن حالات الطلاق تبقى في تزايد داخل أوساط الحركة.

-يجمع أبناء الحركة على أن تغير مفهوم الحقوق والواجبات لدى المرأة داخل الحركة باسم الدين جعلها في حالة أشبه بالتمرد عنه وعن قيم الحركة.

-هناك شبه اتفاق على أن قانون الأسرة الحالي بعيد عما جاء به الدين الإسلامي، وهو سبب في تفكك الأسرة الجزائرية إلا أنه يوجد الكثير من حالات الخلع في أوساط الحركة يعود سببها إلى الاستناد على هذا القانون.

النتائج العامة للدراسة:

بالرغم من قلة المراجع الخاصة بالحياة الاجتماعية والأسرية لدى مناضلي حركة مجتمع السلم، حاولنا قدر المستطاع أن نختبر فروض دراستنا، والتي عنت بمدى تأثير الأوضاع الاقتصادية في الجزائر على العلاقات والروابط الأسرية لدى مناضلي أكبر تيار إسلامي في الجزائر في ولاية تعتبر إحدى عواصم الحزب من حيث التمثيل الحزبي والقبول الجماهيري الذي أثبتته الكثير من المناسبات الانتخابية،

ورغم عدم تحقق الفرضية الثانية المطروحة في الفصل الأول التمهيدي للدراسة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم علمية البحث من حيث التنقيب والطرح والتنفيذ، حاولنا في النهاية أن نختبر فروضا كإجابات مسبقة للتساؤل القار في ذهننا، تحققت الفرضية الأولى ولم تتحقق الفرضية الثانية، ويبقى العمل في هذه المواضيع يمثل شغفا ونهما معرفيا من خلال رؤى ومقاربات تتيح لنا فهم المجتمع وتفسير الوقائع الاجتماعية.

خاتمـــــــــة

الخاتمة

أجمعت الدراسات داخل الجزائر وخارجها على ان للعامل الاقتصادي دور أساسي في التغير الاجتماعي وفي بنية العلاقات الأسرية، إلا أن وتيرة التغير تختلف باختلاف هذه المجتمعات وقيمها والأنظمة المكونة لها. فالقوانين والعادات و القيم و المعايير من شأنها أن تبطئ أو تسرع هذه التحولات، ولا شك أن أسر الإسلام السياسي كمكون للنسيج المجتمعي في الجزائر قد مسها هذا التغير الذي مس النسق الكلي، فالأزمة الاقتصادية بما حملته من بطالة و تضخم وارتفاع للأسعار والضرائب و أزمة السكن، و تقهقر على المستوى المعيشي قد لامست بنية العلاقات الأسرية، فالسعي لإشباع الحاجات الأساسية يخلق لدى الأفراد دافعية تنتفي فيها كل القيم والمعايير، وعلى هذا الأساس تبين أن الأسرة الاسلاموية ليست في منأى عن الاستجابة لمتغيرات الواقع، فبالأمس انتقلت مثلها مثل باقي الأسر من النمط التقليدي إلى النمط الحديث أي من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية ،كما خرجت المرأة إلى ميدان العمل خارج البيت وصارت تمارس حقوقها السياسية شأنها شأن باقي النساء الجزائريات، إلا أن هذه الأسر أبقت هالة حول نفسها تميزها عن باقي الاسر من خلال رموز وممارسات خاصة يطبعها طابع الدين، غير أن هذا لم يلغ قاعدة التغيير الحتمي للعلاقات الاجتماعية و الأسرية وأخص بالذكر العلاقة بين الزوجين، فلم يستطع الدين على مستوى الممارسات أن يقف في وجه ظاهرة الطلاق داخل أسر حركة مجتمع السلم. لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى إحداث تغيرات عميقة في علاقة الأزواج فيما بينهم، انطلاقا من تغير الوظائف والأدوار، ووصولا إلى تغير المعايير والقيم ما احدث انفجارا داخل هذه الأسر التي شهدت ارتفاعا رهيبا في نسب الطلاق وأشكال التفكك الأسري، فلم تشد عن القاعدة العامة بتزايد هذه الظاهرة على المستوى الوطني للأسباب ذاتها، فالتفكك الأسري ينسحب على أسر حركة مجتمع السلم مثلهم مثل باقي أفراد المجتمع، فلا يقف الدين في الواقع أمام الضغوط الاقتصادية للحفاظ على الاستقرار الاسري رغم النصوص الدينية الكثيرة التي تدعو إلى التماسك الأسري.

إن البراغماتية التي تنتجها المتغيرات الاقتصادية، أقوى من الممارسات الدينية والقيمية، كما يمكن للأزمة الاقتصادية والاجتماعية أن تحدث تغيرات عميقة على مستوى القيم ذلك ما انتهى إليه بيار بورديو وعبد المالك صياد في كتابهما "الاجتثاث" Le déracinement.

قائمة المراجع

1- المصادروالمراجع باللغة العربية

–القرآن الكريم

– سنن أبو داوود

– صحيح مسلم

– سنن ابن ماجة

– أبو مازن محمد، **ما بعد الاسلام السياسي–مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية**، مؤسسة فريدريش أيبرت، عمان، الأردن، 2019.

– أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيدي صحراوي وآخرون، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004–2006.

– باتشيرجي أنول، **بحوث العلوم الاجتماعية: المبادئ والمناهج والممارسات**، ترجمة خالد بن ناصر ال حيان، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015

– البخاري محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002

– البنا حسن، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، ط1، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.

– بلميهوب كلثوم، **الاستقرار الزواجي**، منشورات الحبر، الجزائر، 2006.

– بني جابر جودت، **علم النفس الاجتماعي**، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

–بورديو بيار، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سليمان قعفراني، مراجعة ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

– بوكراع لياس، **الجزائر، الرعب المقدس**، ترجمة خليل أحمد خليل، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2003.

– تومي عبد القادر، **العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2009.

– تيجاني ثريا، **وسائل التغيير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر**، ط1، شركة دارا لامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– ثيوكاريس كيسيريس، هيراقليطس **جذور المادية الديالكتيكية**، ترجمة حاتم سلمان، دار الفارابي، بيروت، 1978

–حجازي مصطفى، **الأسرة وصحتها النفسية، المقومات–الديناميات–العمليات**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2015.

–حطب زهير، **تطور بنى الأسرة العربية**، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976.

– حمزة نبيلة، **نماذج السياسات الاجتماعية، التجربة التونسية ودلالاتها**، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات اجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك،2003

– الحوات علي، **النظرية الاجتماعية، اتجاهات أساسية**، منشورات فاليتا، مالطا، 1998

– الحوراني محمد عبد الكريم، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي الصيغة التوليفية بين الوظيفية والصراع**، دار مجدلاوي، الأردن، 2008

– الخشاب مصطفى، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، الدار المصرية للكتاب، القاهرة

– الخولي سناء، **الأسرة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

– الخولي سناء، **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1979.

– دالتون رسل جيه، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة المجذوبة أحمد يعقوب، دار البشير، الأردن، 1996

– داود عزيز، **مبادئ البحث العلمي والتربوي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005

– رشوان حسين عبد الحميد، **البناء الاجتماعي (الأنساق والجماعات)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007.

– دسوقي كمال، **علم النفس ودراسة التوافق**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

– روا أوليفييه، **فشل تجربة الإسلام السياسي**، ترجمة نصير مروة، ط2، دار الساقي، بيروت، 1996

– روس مايكل، **نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**، ترجمة هيثم نشواتي، ط1، مكتبة مؤمن قريش، قطر، 2014.

– زايد أحمد، عالم اعتماد، **التغير الاجتماعي**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2006.

–زايد أحمد، التغير الاجتماعي، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2001

– زايد أحمد، **علم الاجتماع والنظريات الكلاسيكية والنقدية**، نهضة مصر للطباعة والنشر،2006.

–الزعبي محمد أحمد، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاقتصاد الماركسي**، ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت ،1991.

–زهران حامد عبد السلام، **علم النفس الاجتماعي**، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1987.

–الزيود إسماعيل محمد، **علم الاجتماع**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن 2011.

– السعيد صادق مهدي، **الضمان الاجتماعي وتطبيقه في العراق "دراسة مقارنة"**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975

–سليماني جميلة، **دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

–شايب ذراع ميدني، **مدخل العلماء إلى سيكولوجية وسوسيولوجية الفضاء**، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، 2015

–الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

–صليبا جميل، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب، لبنان، 1982.

صيام شحاتة، **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2009

– طمعة حسين ياسين، حنوش إيمان حسين، **الإحصاء الاستدلالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2015.

– الطنوبي محمد عمر، **التغير الاجتماعي**، منشأة المعارف، جامعة الإسكندرية، 1996.

– عبد المعطي عبد الباسط، الهواري عادل مختار، **النظرية في علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

– عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999

– عطوي جودت عزت، **أساليب البحث العلمي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

– العمر معن خليل، **التغير الاجتماعي**، الطبعة01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

– العمر معن خليل، **علم المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

– غنيم رشاد، **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

– فضيل سعد، **شرح قانون الأسرة في الزواج والطلاق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج1.

– القصير احمد، **منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية البنيوية**، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.

– صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع البدوي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005

– المنجى عامر، **توظيف مفهوم العصبية في دراسة المجتمع العربي المعاصر: نماذج تطبيقية ذات صلة بالتنمية**، تونس، برفكت برنت، 2004.

– الكندري أحمد محمد مبارك، **علم النفس الأسري**، ط2، مكتبة الفلاح، الكويت، 1992.

– كريب إيان، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرمارس**، ترجمة محمد حسين غلوم، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1999.

– محمد حسن عبد الباسط، **علم الاجتماع–المدخل**، دار غريب، مصر، 1982.

– ملحسن استيتية دلال، **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط1، دار وائل، الأردن، 2008.

2– القواميس والمعاجم:

Akoun Andeé et Ansart Pierre, le robert seuil, dictionnaire de sociologie, 2006.

–

3– المجلات العلمية والدوريات:

– إدريسي أسماء، **تطور الانفاق الصحي في الجزائر، ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال (2013–2004)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06

– بلحسن بلمير، **دراسة واقع الخصوبة في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلد 7، العدد1، 2003

– الحجار بشير، سامي أبو إسحاق، **التوافق لدى مريضات سرطان الثدي بمحافظات غزة وعلاقته بمستوى الالتزام الديني ومتغيرات أخرى**، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، 2007، المجلد 15، العدد01.

– خروف حميد، **فعالية القيم في العملية التربوية: رؤية سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، 1998

– صبة دلولة، **أثر الفضاء السكني على التغير الاجتماعي**، دراسة تحليلية وفق الاجتماعي للعلاقات الأسرية داخل المجتمع الجزائري، دراسة تحليلية وفق نظرية إدوارد هول، مجلة التغير الاجتماعي، العدد2، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

– غربي علي، **علم الاجتماع والثنائيات النظرية (التقليدية– المحدثة)** ، جامعة منتوري، قسنطينة،2007.

– غربي محمد، قلواز براهيم، **النظرية البنائية الوظيفية، نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية**، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2019، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الأول ، العدد3

– سويقات أحمد، **التجربة الحزبية الجزائرية 1962–2004**، مجلة الباحث، العدد الرابع، ورقلة، 2006،

– وطفة علي، **الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر2003، العدد29، بيروت

4–الرسائل العلمية:

–السعدي رواء جاسم لطيف الإسلام السياسي: **حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2010

– علي عبد الله سعيد الشهري، **منهج القرآن الكريم في عرض الأخلاق الأسرية**، رسالة ماجيستير في الشريعة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1986-1987

– حمودة سليمة، **التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الاسرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علم النفس الاجتماعي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014

5- القوانين:

– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

– القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم (انظر الملحق)

–قانون رقم11/84 المؤرخ في 1984/07/09 المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ج ر ج ج، عدد24، صادر في 1984/06/12، المعدل والمتمم بالأمررقم02/05 المؤرخ في2005/02/27، ج ر ج ج، عدد15، صادر في 2005/02/27

6- المواقع الالكترونية:

– العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الابوية إلى الشراكة، مجلة عالم الفكر، العدد 03، 2008.

https://archive.alsharekh.org/MagazinePages/MagazineBook/ALAM_ALFKIR/mogalad-036/Issue_3/index.html

– فتيحة زماموش، مؤشرات مقلقة لأحلام الزواج "المتكسرة"، قضايا وناس، العربي الجديد 2022/09/16، www.alaraby.co.uk/society

7- المراجع باللغة الأجنبية:

- Centre d'Education à la famille et à l'Amour – CEFA asbl – mars 2008. Les clefs d'un couple qui ‹dure, apprentissage de la vie à deux, p2.

- Charles Hobart, ″**Commitment, Value Conflict and the future of the American Family**″, Marriage and Family Living, 25 (November,1963) pp405-412.

-Esther- Archibong, & Antia Christiana, Structural-Fonctionalism its relevance to medical profession, International Journal of Education and Research, 2014, Vol. 2 No 5, p352.

- Grawitz Madeleine, Lexique des science sociales, édition DALLOZ, 8 éd, Paris,2004, p274.

- Guetta Maurice, Cyrille Megdiche, "**Familles, Urbanisation et crise du logement en Algérie "**, Sociétés Contemporaines, n03,1993, pp95-115.

-Ouadah-bedidi- Zahia, **Baisse de la fécondité en Algérie**: **transition de développement ou transition de crise**, Thèse de doctorat en Sciences économiques. Démographie économique, Paris, Institut d'études politiques,2004.

- Quivy Raymond et Campenhoudt Luc, **Manuel de recherche en science sociales**, Dunod,2eme éd, Paris,1995, p190.

- Rudolf Rezsohazy, Sociologie des valeurs, Armand colin, 2006, p5.

الملاحق

القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم

الديباجة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن حركة مجتمع السلم التي ولدت من رحم الشعب الجزائري البطل واحتضنتها شرائح المجتمع المختلفة في خضم الأحداث التي صنعت ماضيه وحاضره تسعى جاهدة لتحقيق كرامة الجزائريين وطموحاتهم في الحرية والديمقراطية والتعددية وفي الرقي والازدهار والأمن والاستقرار عبر التجنيد الواسع والنضال المتواصل في ظل ثوابت الأمة التي على رأسها الإسلام والعربية والأمازيغية. وإن المؤتمر يشكل فرصة دورية لوضع السياسات والرؤى ولتكييف الهياكل وآليات العمل وفق متطلبات كل مرحلة جديدة. ولضمان استقرار تنظيمي يؤطر ذلك قانون أساسي مدعم بمنظومة من اللوائح تحدد الهياكل الوطنية والقاعدية وتضبط المهام والصلاحيات.

بهذه الصورة تسعى الحركة إلى تكريس مبادئ الشورى والديمقراطية ومعاني التطور والمرونة والتوازن في هياكلها ومؤسساتها قبل سعيها لتكريس ذلك في هياكل ومؤسسات الدولة الحديثة التي تنشدها.

إن هذا القانون، بقدر ما هو مستمد من مبادئ الحركة وسياساتها فهو مقيد بالدستور وقوانين الجمهورية، إنه يضع آليات لممارسة الشورى والديمقراطية، وإتقان فنون الحوار والتداول وصولا إلى صناعة المواقف والقرارات.

كما تسعى الحركة وفق هذا التصور لتجنيد المناضلين من أفراد المجتمع في إطار منهج تغييري سلمي لتصنع منهم رجال دولة يقودون المجتمع ويعبرون عن طموحات الشعب وآماله للارتقاء بالأمة والنهوض بها لتكون في مستوى قوله تعالى :﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ110**﴾ آل عمران

الباب الأول: التسمية، المبادئ الأهداف والوسائل

الفصل الأول: التسمية والشعار

المادة 1: تحمل الحركة التسمية التالية : حركة مجتمع السلم ومختصرها بالأحرف اللاتينيةMSP

شعارها : العلم ـ العمل ـ العدل

الفصل الثاني: المرجعية

المادة 2: تعتمد حركة مجتمع السلم في مرجعيتها على:

- الإسلام بمصادره ومقاصده باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها، ومصدر إلهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الجماعي.
- تراث الحركة الوطنية بكل ما قدمته للشعب خلال عقود من الزمن كانت منبع إحياء روح الوطنية والجهاد من أجل السيادة الكاملة.
- بيان أول نوفمبر 1954 ببنوده وأهدافه وما يشكله من نظرة شاملة ومتوازنة للدولة الجزائرية المنشودة ودورها في المحيط العربي والإسلامي والعالمي.
- تراث الحركات الإصلاحية وتجارب الحركات الإسلامية المعتدلة في العالم،
- ما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم حضارية تسعد البشرية وتحقق استقرارها.

الفصل الثالث: الثوابت و المبادئ

المادة 3: تنطلق حركة مجتمع السلم من المبادئ التالية:

- الإسلام عقيدة وشريعة ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان والكون والحياة.
- الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا واعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ.

- الانتماء للأمة والحضارة العربية والإسلامية.
- اللغة العربية كوعاء ضمن للأمة تراثها وحافظ على كيانها.
- اللغة الأمازيغية بكل أشكالها التعبيرية وتراثها الذي يضرب في عمق التاريخ.
- النظام الجمهوري الذي يعطي للشعب حقه في اختيار حكامه دون إكراه أو وصاية والتعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة.
- الحريات الخاصة والعامة باعتبارها مبدأ إسلاميا ومطلبا إنسانيا العمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد الشعب،
- توظيف جميع المقدرات الوطنية لتوفير فرص الكسب النظيف والعمل على حماية الثروات العامة وحسن الاستفادة منها.
- انتهاج سياسة مالية واقتصادية توفر للشعب الجزائري الاستفادة من مقدراته وحسن توظيفها ومحاربة الفساد بكل أنواعه.
- ترقية العمل السياسي بما يخدم ثوابت الأمة ومبادئها.
- الاهتمام بالجالية الجزائرية بما يحفظ هويتها وقيمها ويشركها في التنمية الوطنية
- تمكين الجزائر من القيام بدورها المتقدم على المستوى الإقليمي والدولي من خلال مناصرة القضايا الإنسانية العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين وقضايا الأمة العربية والإسلامية.
- الدفاع عن حقوق الإنسان وصون كرامته.

الفصل الرابع: الأهداف و الأوليات

المادة 4: ترمي حركة مجتمع السلم إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استمرار العمل لتحقيق وتجسيد الأهداف التي نص عليها بيان أول نوفمبر.
- الاهتمام ببناء المواطن وإصلاحه باعتباره العنصر الأساس في عملية الإصلاح والتغيير نحو الأحسن، وذلك عبر إيجاد المواطن الصالح والأسرة الصالحة والمجتمع الصالح لتحقيق الحكم الصالح والراشد.
- الدفاع عن قيم الشعب وثوابته ومبادئه وإشراكه في حل المشاكل والخروج من الأزمة.
- توطيد الأمن والاستقرار وذلك من خلال المصلحة الوطنية فكرا وسلوكا بين شرائح المجتمع وفئاته المختلفة وتحقيق الثقة بين الحاكم والمحكوم.
- تحسين المستوى المعيشي لأفراد الشعب، وتوظيف جميع المقدرات الوطنية لتوفير فرص العمل والعمل على حماية الثروات العامة وحسن الاستفادة منها.
- انتهاج سياسة مالية واقتصادية توفر للجزائر والشعب الجزائري الاستفادة من مقدراته وحسن توظيف علاقاته الإقليمية والدولية.
- ترقية التحالفات السياسية بما يخدم ثوابت الأمة ومبادئها ويحقق للحركة أهدافها.
- الاهتمام بالجالية الجزائرية بالخارج بما يحفظ هويتها وقيمها ويشركها في التنمية الوطنية في المجالات المختلفة.
- تمكين الجزائر من القيام بدورها المتقدم على المستوى الإقليمي والدولي من خلال نصرة القضايا الإنسانية العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين وقضايا الأمة العربية والإسلامية.
- الدفاع عن حقوق الإنسان بما يدفعها نحو المزيد من الحرية والكرامة.

الفصل الخامس: الوسائل

المادة 5: تعتمد الحركة في عملها على مختلف الوسائل السلمية المتاحة وخاصة:

- التربية والتكوين وفقا للقيم والمبادئ الإسلامية وفي إطار الثوابت الوطنية.
- الدعوة والإعلام.
- المشاركة السياسية للوصول إلى المؤسسات الدستورية والمساهمة السلمية في صناعة القرار بما يخدم مصلحة البلاد والشعب ووحدته وتقدمه.
- الحوار كأسلوب حضاري للتفاهم وحل النزاعات.
- التضامن الوطني كوسيلة حضارية لتقوية روابط المجتمع وإلغاء ثقافة الحقد والتهميش والإقصاء والجهوية.
- وسائل التعبير والتعبئة السياسية المختلفة.

الباب الثاني: العضوية، الواجبات والحقوق

.....

الفصل الثاني: واجبات وحقوق العضوية

المادة 8: يلتزم العضو في الحركة بالواجبات العامة التالية:

- الالتزام بالقانون الأساسي للحركة ونظامها الداخلي ولوائحها.
- الالتزام ببرنامج الحركة ومواقفها والإسهام في مختلف نشاطاتها.
- نصرة الحركة في المواعيد والاستحقاقات المختلفة والوفاء لها في كل الحالات
- التحلي بالأخلاق الإسلامية الكريمة والآداب العامة.

- الاستمرار في المحافظة على شروط العضوية.
- حق المرافعة والدفاع عن نفسه أمام الهيئات المختصة المنصوص عليها في النظام الداخلي.

.....

الفصل الثاني: الهيئات التنظيمية المحلية

.....

الفرع الثاني: المكتب التنفيذي الولائي

المادة 41: المكتب التنفيذي الولائي هو هيئة تنفيذية تنبثق عن مجلس الشورى الولائي ويتكون من:

- رئيس المكتب التنفيذي الولائي.
- نائب الرئيس.
- الأمين الولائي للتخطيط والتنمية البشرية.
- الأمين الولائي للتنظيم والمتابعة.
- الأمين الولائي للتربية والتكوين.
- الأمين الولائي للإدارة والمالية.
- الأمين الولائي للشؤون الاقتصادية.
- الأمين الولائي للدعوة والثقافة والإرشاد
- الأمين الولائي للتربية والتكوين.
- الأمين الولائي للإعلام والشؤون السياسية.
- الأمين الولائي للمنتخبين.

- الأمينة الولائية للمرأة وشؤون الأسرة.
- الأمين الولائي للجامعات والعمل الطلابي.
- الأمين الولائي للشباب والعمل الجمعوي.
- الأمين الولائي للشؤون الاجتماعية.

المادة 42 : مهام وصلاحيات المكتب التنفيذي الولائي:

- السهر على تنفيذ السياسة العامة للحركة على المستوى الولائي والبلدي والمؤسسات التابعة لها.
- تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئات العليا التابعة الحركة.
- تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الشورى الولائي.
- إعداد البرنامج والميزانية السنوية وعرضهما على مجلس الشورى الولائي للإثراء والمصادقة.
- متابعة المكاتب التنفيذية البلدية والمكاتب التأسيسية ومكاتب المجموعات ومؤسسات الحركة.
- السهر على تطبيق قوانين الحركة ولوائحها.
- إحالة الأعضاء على لجنة الانضباط الولائية.
- يعرض تقاريره على مجلس الشورى الولائي في اللقاءات الدورية للمجلس للمناقشة والمصادقة.
- يحضر مشروع جدول أعمال دورات مجلس الشورى الولائي بالتنسيق مع رئيس مجلس الشورى الولائي.
- يعرض القضايا التي تستعصي عليه على مجلس الشورى الولائي للبت فيها.
- إنشاء لجان فرعية أو متخصصة دائمة أو مؤقتة.
- دراسة اهتمامات ومقترحات القاعدة التنظيمية للحركة ورفعها إلى الهيئات العليا.

- دعوة مجلس الشورى الولائي للانعقاد بالتنسيق مع رئيسه.
- رفع تقريرا سنويا إلى المكتب الوطني.
- الاهتمام بتربية المجتمع ونشر الدعوة
- العناية بالتنمية المحلية.
- متابعة الجماعات المحلية.
- تأسيس ومتابعة الأسر والمجموعات والمكاتب البلدية والمكاتب التأسيسية البلدية ومكاتب المؤسسات.
- فتح فضاءات جديدة ورعايتها وتهيئتها تنظيميا.
- يشرف على تجديد الهيكلة عبر بلديات الولاية.
- اعتماد رؤساء المجالس والمكاتب البلدية على ضوء المحاضر الانتخابية وإعفاؤهم.

الفرع الثالث: الجمعية العامة

المادة 43 : الجمعية العامة هيئة بلدية تضم الأعضاء الملتزمين والمناصرين المهيكلين تربويا والمنتخبين في المجلس البلدي في البلديات التي يقل عدد الملتزمين المهيكلين بها تربويا عن مائة (100) عضو..

المادة 44 : يشكل مجلس شورى بلدي في البلديات التي يتجاوز عدد الملتزمين المهيكلين بها تربويا مائة (100) عضو.

المادة 45 : تعتمد مجالس الشورى البلدية بقرار من المكتب الوطني استنادا إلى تقارير المكاتب التنفيذية الولائية.

الفرع الرابع: المكتب التنفيذي البلدي

المادة 46: المكتب التنفيذي البلدي هيئة تنفيذية على المستوى البلدي تنبثق عن الجمعية العامة البلدية وتتكون من رئيس ونائب وأعضاء تحدد مهامهم وصلاحياتهم في النظام الداخلي.

المادة 47: يتكون المكتب البلدي من:

- رئيس المكتب البلدي
- نائب الرئيس المكلف بالتنظيم.
- أمين بلدي التربية والتكوين والدعوة
- أمين بلدي للإدارة والمالية.
- أمين بلدي للإعلام.
- أمين بلدي للمرأة وشؤون الأسرة.
- أمين بلدي للطلبة والشباب والعمل الجمعوي.

الفرع الخامس: مكتب المجموعة

المادة 48: المجموعة هي مجموع الأسر على مستوى حيز جغرافي محدد من تراب البلدية كالأحياء والقرى والمناطق النائية.

المادة 49: يسير المجموعة مكتب مكون من:

- رئيس المجموعة مكلف بالتربية والتكوين والدعوة.
- نائب رئيس مكلف بالإدارة والتنظيم والمالية.

- أمين بلدي مكلف بالإعلام.
- أمين بلدي مكلف بالمرأة وشؤون الأسرة.
- أمين بلدي مكلف بالطلبة والشباب والعمل الجمعوي.

الفرع السادس: الأسرة

المادة 50: الأسرة هي أصغر وحدة تنظيمية في الحركة تمارس العملية التربوية بمختلف مراحلها

المادة 51 : يمكن إنشاء مكاتب تأسيسية بلدية يحدد مهامها وصلاحياتها وكيفية تشكيلها النظام الداخلي

المادة 52 : تتكيف هيكلة الحركة مع التقسيم الإداري المعتمد رسميا.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم لعالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان –

قسم العلوم الاجتماعية

أنا طالب باحث بالعلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – أحضّر دراسة حول"**الأوضاع الاقتصادية و الروابط الاسرية في الجزائر** ". أرجو منكم مساعدتي في إعداد هذه الدراسة من خلال إجابتكم عن أسئلة هذه الاستمارة بوضع علامة (×) في المكان المناسب، ونعلمكم أنّ كل المعلومات التي ستدلون بها تبقى سريّة وفي إطار هذا البحث.

الاستمارة

1 البيانات الشّخصية :

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن : بين 20و 29☐ بين 30 و 39☐ بين 40 49☐ من 50 سنة فما فوق ☐

3- المستوى الدراسي : بدون مستوى☐ ابتدائي☐ متوسّط☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4-الحالة العائلية : متزوّج ☐ مطلق ☐

5-طبيعة العمل: قطاع عام ☐ قطاع خاص ☐

6- الوظيفة: إطار☐ منفذ ☐

7-نظام العمل: دائم ☐ متعاقد ☐ مؤقت ☐

8- الأجر الشّهري: أقل من15000 دج ☐من15000 - 30000دج ☐

من30000-50000دج ☐ 50000دج فما فوق☐

9-الرعاية الصحية والتأمين: مؤمن ☐ غير مؤمن ☐

10- الأصل الاجتماعي: ريفي ☐ حضري ☐

11-طبيعة السكن: جماعي ☐ فردي☐ خاص ☐ كراء☐

2- أسئلة الاستمارة:

ملاحظة: الخانة أخر.....تعبر عن رأيك الخاص.

من خلال علاقتك ومعرفتك بأحوال أسر أعضاء ومناضلي حركة مجتمع السلم بولاية تلمسان:

12-هل ترى أن أعضاء الحركة يشاركون زوجاتهم في هوايات جماعية؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

13-هل تلاحظ سفر عائلات الحركة داخل البلاد أو خارجها في رحلات للترويح خلال06 سنوات الأخيرة؟

14- هل تعتقد أن يعبر أعضاء الحركة لفظيا عن مشاعر الحب تجاه زوجاتهم؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

15- هل يزعجك رد زوجتك/زوجك على المكالمات الخارجية لهاتفك المحمول؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

16-هل تعتقد بحدوث نزاعات بين الأزواج حول تغليب العمل الحركي على العمل المنزلي؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

17-هل تجد أن بعض الأعضاء قد يشتكون من تعطيل الزواج لأهدافهم المستقلة؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

18- هل تعتقد أن أعضاء الحركة يتبعون برامجا معينة مخطط لها لتربية الأبناء؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

19-هل تعتقد أن يتقاسم الأزواج نفقات وإدارة ميزانية البيت؟ غالبا ☐أحيانا ☐ لا ☐

آخر☐ .....

20-هل يساعد أعضاء الحركة زوجاتهم في أشغالهم المنزلية؟ غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

21- هل بلغك أنه قد وصل التفكير ببعض الأعضاء حد التهديد بفك الرابطة الزوجية بعد الخلافات؟ غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

22- هل تعتقد أغلبية أبناء الحركة يرون أن المكان الطبيعي للمرأة هو بقاؤها في البيت مع وجود زوج يعولها؟ غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

23-هل بقيت المصاريف والنفقات بالمقدار نفسه مقارنة مع السنوات السابقة؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا ☐

آخر☐ .....

24-هل تجد أن دافع زواج أعضاء الحركة قد كان بناء على الانتماء السياسي والحركي؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

25-هل تعتقد أن الانتماء الحركي للأعضاء قد لعب دورا في حماية أسرهم من التفكك؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

26- هل تعتقد(ين)أن أبناء الحركة لا زالوا يصطحبون أبناءهم لحضور النشاطات السياسية والثقافية والاجتماعية مثلما كانوا عليه قبل؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

27- هل تعتقد(ين)أن أبناء الحركة قد صاروا يغلبون العمل السياسي على العمل الجمعوي الخيري؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

28- هل تعتقد(ين)أن أبناء الحركة لا زالوا يدفعون أبناءهم للانخراط في الكشافة الإسلامية الجزائرية مثل ذي قبل؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

29- هل تعتقد(ين) أن فئة من أبناء الحركة لم تعد تراعي الحلال والحرام في الكسب؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

30- هل تعتقد (ين)أن القوانين السارية المتعلقة بالأسرة هي من جوهر الدين وفي مصلحة العلاقة الزوجية؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

31- هل تعتقد (ين)أن هناك تغير في فهم الحقوق والواجبات لدى نساء الحركة في السنوات الأخيرة؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

32- هل تعتقد (ين)أن أفراد الحركة لا زالوا يحافظون على العبادات مثلما كانوا عليه من قبل؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ لا☐

آخر☐ .....

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء 01

التشكر.....02

فهرس موجز.....03

مقـــدمـــــــة عـــامـــة.....04

الجزء الأول: البناء المنهجي للدراسة

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمنهجية للدراسة

1-أسباب اختيار الموضوع.....10

2-صعوبـــات الدراســة.....10

3-أهـــــداف الــدراسة.....11

المبحث الأول: أدبيات وإشكالية الدراسة.....

1.أدبيات الـــــدراسة 11

1-1 الـــدراســة الأولى.....11

1-2 الــدراسة الثــانية.....13

1-3 الدراسة الثالثـــة.....14

1-4 الدراسة الرابعـــة.....15

1-5 الدراسة الخامسة.....16

1-6 الدراسة السادسة.....17
1-7 الدراسة السابعـة.....18
1-8 الدراسة السابعـة.....19
2- مناقشة الدراسات السابقة.....20
3- إشكالية وفرضيات الدراسة .....
3-1-إشكالية الدراســـة.....21
3-2-فرضيات الدراســة.....23
4- التحليل المفاهيمي.....24
4-1 الأوضاع الاقتصادية..... 25
4-2 العمل.....25
4-3 المسكن.....25
4-4 الرعاية الصحية.....26
4-5 التـــرويـــح.....26
4-6 الرابط الاسري.....27
4-7 العلاقات العاطفية.....27
4-8 الالتزام الأسري.....27
4-9 العلاقات الزوجية.....27
4-10 الإسلام السياسي.....28

4-11 الالتزام الديـني.....28
4-12 الأخـــــلاق.....29
4-13 الـعبـــــادات.....29
4-14 المـعامـــلات.....29
المبحث الثاني: المقاربة النظرية للدراسة.....
تمهيد.....29
1-النظرية البنائية الوظيفية.....30
2- النظرية الصراعية عند داهرندورف.....36

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية والخلفية السياسية للأزمة في الجزائر

تمهيد.....41
المبحث الاول: الأوضاع الاقتصادية والسياسة الاجتماعية في الجزائر.....
1-الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من 2008 إلى يومنا هذا: الأسباب والمآلات.....42
1-1 أسباب الازمة الاقتصادية في الجزائر منذ 2008.....42
1-2 نتائج الأزمة الاقتصادية في الجزائر.....43
2- السياسة الاجتماعية في الجزائر 43
2-1 السياسة الاجتماعية قبل الأزمة الاقتصادية سنة 2014 في الجزائر.....43
2-2 السياسة الاجتماعية بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2014في الجزائر.....45
المبحث الثاني: الخلفية السياسية للأزمة الاقتصادية في الجزائر.....

1- الأحادية الحزبية والإيديولوجيا السياسية 46
1-1 مرحلة الحزب الواحد.....46
1-2 الأيديولوجيا السياسية ومسوغات بناء الدولة.....47
2- التعددية السياسية في الجزائر..... 49
2-1 الإسلام السياسي وجدلية الدين والدولة في الجزائر.....50
2-2 الآثار الاقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر.....54

الفصل الثالث: التغير الاجتماعي والرابط الأسري في المجتمع الجزائري

المبحث الأول: التغير الاجتماعي في الجزائر.....
1-1 ماهية التغير الاجتماعي.....57
1-2 عوامل التغير الاجتماعي.....58
1-3 التغيرات البنائية في الاسرة الجزائرية 61
1-4 التغيرات الوظيفية في الأسرة الجزائرية.....63
1-5 العوامل الاقتصادية المؤثرة على الأسرة الجزائرية.....66
المبحث الثاني: الرابط الأسري داخل الأسرة الجزائرية.....
1-سوسيولوجيا الرابط الأسري.....67
2- التوافق الزواجي.....68
3-الوهن الأسري وأشكال التفكك.....69
4- أثر الأوضاع الاقتصادية في التفكك الأسري في الجزائر 70

الجزء الثاني: التحقق الميداني

1-الإجراءات المنهجية للدراسة .....

1-1 منهج الدراســــــــــة.....73

1-2 مجـــــــالات الدراسة.....74

1-2-1 المجال الزمني للدراسة.....74

1-2-2 المجال المكاني.....74

1-2-3 المجال البشري.....76

أ- مجتمع الدراسة.....76

ب- عينة الدراسة.....76

1-3 تقنيات الدراسة.....77

1-3-1 الملاحظة.....77

أ-الملاحظة بالمشاركة.....78

1-3-2 المقابلة.....78

1-3-3 الاستمارة.....78

2- خصائص العينة.....79

جدول رقم (1) توزيع العينة حسب الجنس.....79

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.....80

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي..... 82

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية 83

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب الأصل الاجتماعي.....84

3- تحليل الجداول ومناقشة الفرضيات.....

أولا: الحالة المادية لأفراد حركة مجتمع السلم في ظل الأزمة الاقتصادية..... 86

جدول رقم (6) توزيع العينة حسب متغير طبيعة العمل 86

جدول رقم (7) توزيع العينة حسب متغير الوظيفة 87

جدول رقم (8) توزيع العينة حسب متغير نظام العمل..... 88

جدول رقم (9) توزيع العينة حسب متغير الأجر الشّهري 89

جدول رقم (10) توزيع العينة حسب متغير الرعاية الصحية والتأمين.....92

جدول رقم (11) توزيع العينة حسب متغير الأصل الاجتماعي 93

جدول رقم (12) توزيع العينة حسب متغير طبيعة السكن.....94

جدول رقم (13) توزيع العينة طبيعة العمل.....95

ثانيا: الرابط الأسري داخل أسر حركة مجتمع السلم في ظل الأزمة الاقتصادية.....96

جدول رقم (14) 96

جدول رقم (15) 97

جدول رقم (16) 98

جدول رقم (17) 99

جدول رقم (18) 100

جدول رقم (19) 101

جدول رقم (20) 102

جدول رقم (21) 103
جدول رقم (22) 104
جدول رقم (23) 105
ثالثا: الأسرة والرابط السياسي.....106
جدول رقم (24) 106
جدول رقم (25) 107
جدول رقم (26) 108
جدول رقم (27) 109
جدول رقم (28) 111
رابعا: الأسرة والالتزام الديني داخل حركة مجتمع السلم.....112
جدول رقم (29) 112
جدول رقم (30) 113
جدول رقم (31) 114
جدول رقم (32) 115
النتائج 116
مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى 116
مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية 117
النتائج العامة للـــــــدراسة.....118
خـــــاتمـــــــة 120

الـــــمراجـــــع.....123

المـــــــلاحـــــق.....131

الملخص: تناول موضوع الأطروحة مسألة الأوضاع الاقتصادية وأثرها على الروابط الأسرية لدى أسر أعضاء حركة مجتمع السلم باعتبارها حركة من حركات الإسلام السياسي، وذلك في ظل تغير اجتماعي متسارع، إذ أن هذه التحولات لم تستثن في تأثيرها أعضاء حركة مجتمع السلم، فبالرغم من أن الإسلام يضع عوائقا ضد الطلاق وكل أشكال التفكك الأسري، فقد أظهرت الدراسة أن الوضع الاقتصادي أقوى في تأثيره من التميز الديني في الواقع المعيش.

الكلمات المفتاحية: الأوضاع الاقتصادية، الروابط الأسرية، الإسلام السياسي، التغير الاجتماعي التفكك الأسري،

Abstract: The subject of the thesis focused on the question of economic conditions and their impact on family links among the families of members of the Peace Society Movement as a movement of political Islam in a rapid social change, while these shifts did not exclude in their influence the members of the Society for Peace movement, Although Islam placed obstacles against divorce and all forms of family disintegration, the study showed that the economic conditions are stronger in their impact than religious distinction in fact living.

Keywords: economic conditions, family links, political Islam, social change, family disintegration.

Résumé: Le sujet de la thèse portait sur la question des conditions économiques et de leurs impact sur les liens familiaux entre les familles des membres du Mouvement de la Société de la Paix, en tant que mouvement de l'Islam politique et au cœur d'un changement social accéléré, alors que ces transformations n'ont pas exclu dans leur influence les membres du mouvement Société pour la paix, bien que l'islam a placé des obstacles contre le divorce et toute forme de désintégration familiale, l'étude a montré que les conditions économiques sont plus fortes dans leur impact que la distinction religieuse dans le vécu quotidien

Les mots clé: conditions économiques, liens familiaux, L'Islam politique changement social, désintégration familiale.